وزارة الشؤون الاجتماعية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي

أقضية لبنان

لبنان

إعداد



مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية
ومشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان

أقضية لبنان

الخصائص السكانية

والواقع الاقتصادي والاجتماعي

لبنـــان

27

كلمة شكر

يتوجه المنسق الوطني لمشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان وفريق عمله بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاح هذا المشروع، ويخص بالذكر رئاسة الجامعة اللبنانية، ومعهد العلوم الاجتماعية، عمادة، إدارة وفروعاً.

كما يتوجه بشكر خاص إلى الذين تولوا الإشراف الفني والمتابعة الميدانية طوال فترة العمل، خصوصاً مدير مركز الأبحاث في المعهد د. نبيل سليمان، والمشرف الفني في المركز د. أحمد بعلبكي، المستشار الفني في المشروع د. مروان حوري، ومنسق المشروع د. مظهر الحركة وسائر أساتذة المعهد الذين أعدوا الكتيّبات.

كما يتوجه بالشكر إلى كافة موظفي مراكز الخدمات الإنمائية الذين كانت لهم مساهمة فعالة في إنجاح هذا العمل.

المنسق الوطني لمشروع تحسين أحوال المعيشة

نعمت كنعان

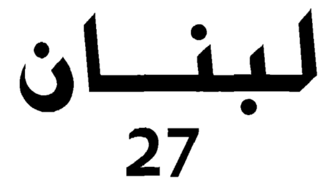
وزارة الشؤون الاجتماعية



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أقضية لبنان

الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي



إعداد

مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

ومشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان

الطبعة الأولى
بيروت ٢٠٠١

تصميم وإشراف فني: عمر حرقوص
تدقيق لغوي وتصحيح: محمد حمدان
تنضيد وتنفيذ التصحيح: سوسن ضو
تنفيذ: شوقي أرزوني

تقديم

بعد الانتهاء من إعداد السلسلة الكاملة من «الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي لأقضية لبنان» والبالغة ٢٦ كتاباً، تبين أن عرض المعطيات والمفصلة على مستوى الأقضية يبقى ناقصاً ما لم تتح لمستخدمها إمكانية إجراء المقارنات الوطنية بصورة سهلة نسبياً. وعلى هذا الأساس، كان لا بد من إضافة كتاب أخير على هذه السلسلة، يحمل الرقم ٢٧، يتضمن عرضاً لأهم المؤشرات والبيانات الإحصائية المتوفرة وطنياً، ومعروضة في جداول مفصلة حسب المحافظات والأقضية، بما يجعل مقارنة أوضاع كل قضاء في إطار محافظته وفي إطار الوضع الوطني العام ممكناً.

وعلى هذا الأساس، فإن الكتاب الوطني كان مختلفاً من حيث بنيته، وتم إعداده من قبل فريق العمل المركزي الذي أشرف على المشروع. ويتكون القسم الأساسي من عرض الجداول الإحصائية المشار إليها، إلا أنه يحتوي أيضاً في قسم أول على كلمات الجهات الشريكة في هذا المشروع المفيد، وهي كلمات معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور أسعد دياب، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد إيف دو سان، وكلمة الجامعة اللبنانية كتبها عميد معهد العلوم الاجتماعية الدكتور ناصيف نصار.

وفي قسمه الثاني، يحتوي الكتاب على وجهات نظر الفرقاء المشاركين في قضايا التنمية والبحث الاجتماعي وأدوار مختلف الأطراف في العملية التنموية. وعلى سبيل التحديد، تضمن أولاً مساهمة لمدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية والمنسق الوطني لمشروع تحسين أحوال المعيشة السيدة نعمت كنعان عن تصورها للدور التنموي لوزارة الشؤون الاجتماعية، ومساهمة مدير مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية الدكتور نبيل سليمان عن دور البحث الأكاديمي في التنمية المحلية. ثم احتوى أيضاً ثلاث مساهمات للمستشار الفني الدكتور مروان حوري عن تطور الأوضاع السكانية، ولمدير المشروع السيد أديب

نعمة عن التفاوتات المناطقية في لبنان، ومنسق المشروع الدكتور مظهر الحركة الذي قدم عرضاً لنتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي.

إن هذه المساهمات قد تبدو للوهلة الأولى غير مترابطة مباشرة، إلا أنها مترابطة بشكل غير مباشر لكونها تعبّر عن وجهات نظر مختلف الأطراف المساهمة في المشروع من جهة أولى، ولكونها، من جهة ثانية، تخدم الهدف المتمثل باستكمال عرض المعطيات الإحصائية والبيانات المتوفرة بما يسهل استخدامها من قبل القارئ، ذلك أن أحد الأهداف الأساسية من هذا المشروع تتمثل في تعميم إمكانية استخدام البيانات الإحصائية على أوسع نطاق واستثمارها إلى أقصى حد ممكن.

أخيراً، نشير إلى أن الآراء الواردة في هذا الكتاب، وحيث وردت آراء واستنتاجات في كل أجزاء هذه السلسلة، فإنها تعبّر عن رأي أصحابها وهي لا تعبّر عن أي موقف رسمي تتبناه وزارة الشؤون الاجتماعية، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو مركز الأبحاث في الجامعة اللبنانية.

تصدير معالي وزير الشؤون الاجتماعية د. أسعد دياب

أصبح من المسلمات أن أي عمل تنموي لن يحظى بالنجاح إذا لم يكن مبنياً على معلومات وإحصاءات وتحليلات تشكل أساساً لرؤية شاملة ومتكاملة تخطط للمستقبل ولبرمجة العمل التنموي.

انطلاقاً من هذا الاقتناع قامت وزارة الشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، وخاصة مركز الأبحاث فيه، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإنجاز ستة وعشرين كتيِّباً إحصائياً وتحليلياً تناول كامل الأقضية اللبنانية من النواحي السكانية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتربوية بشكل دقيق وواقعي، بحيث إن هذا العمل الجماعي هو الأول من نوعه في شموليته وواقعيته.

إنه مرجع هام يمكن الركون إليه من المختصين والباحثين والمؤسسات والإدارات الرسمية والخاصة، ويعتبر كذلك مستنداً لأصحاب القرار حتى يتخذوا مواقفهم وقراراتهم على ضوء معطيات علمية سليمة.

وإذ نقدم ثمرة هذا الجهد في بداية العام ٢٠٠٢، وفي ظرف أصبحت فيه الدولة تبذل قصارى جهدها في سبيل تحقيق التنمية والإنماء المتوازن، يأتي هذا الإنجاز عاملاً مساعداً لتحقيق هذا الهدف.

ونأمل أن يشكل هذا العمل مرجعاً يركن إليه الجميع ويستفيدون منه ولا يبقى حبيس المكتبات والأدراج. فقد آن الأوان لنقرن الدراسة بالعمل وألاّ نكتفي بالدراسة من أجل الدراسة فحسب.

وأنتهز هذه المناسبة لأشكر جميع الذين أشرفوا وساهموا وشاركوا في تحقيق هذا العمل القيِّم، متمنياً لهم التوفيق. آملاً أن يبقى التعاون رائدنا، وأن نطور هذا التعاون ونتابعه لأن في ذلك فائدة لمجتمعنا ولنموّ وازدهار وطننا لبنان.

بيروت في ٢٠٠٢/٢/١١

كلمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

التزم لبنان، منذ بداية التسعينات، بالعمل على تطوير الملف المتعلق بمحاربة الفقر والذي يتضمن تحديد من هم الفقراء وما هي احتياجاتهم، وبلورة المواد اللازمة لوضع سياسات وبرامج لصالحهم.

ويفتخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكافة منظمات الأمم المتحدة العاملة في لبنان بأن تكون وزارة الشؤون الاجتماعية هي الشريك الفعال والنشيط الذي يعمل نم أجل ضمانة توزيع أكثر عدالة للخدمات الاجتماعية الأساسية، ومن أجل خلق استثمارات جديدة وتوفير فرص عمل إضافية وخاصة في المناطق المحرومة. والجدير ذكره أن العمل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية، والذي تمخض عن دراسة «خارطة أحوال المعيشة في لبنان» في العام ١٩٩٨، كان له أثر مباشر في تحويل الانتباه إلى الجانب المؤسساتي للتنمية الاجتماعية، والأكثر أهمية أنه ساهم في إنتاج دراسات تحليلية حول الأوضاع المعيشية بالإضافة إلى اقتراح توصيات للعمل من أجل القضاء على الفقر.

إن هدف هذه الكتيّبات هو توجيه ومساعدة أجهزة الحكم المركزي والإدارات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني على اقتراح البرامج التنموية والمشاريع الصغيرة على أساس علمي ومعرفي، وبالتالي تحسين مستوى التوقعات وتوفير استخدام أفضل للموارد.

تتضمن هذه الكتيّبات: الموقع والطبيعة الجغرافية، والخصائص الديموغرافية لسكان القضاء، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية والاقتصادية والنشاط الاقتصادي، السكن وخصائصه، وغيرها من المعلومات مع التحليل ومراعاة خصوصية كل قضاء.

لقد جاءت هذه المبادرة لإنتاج الكتيّبات إثر الصعوبات التي واجهناها في اتخاذ القرارات المناسبة عند التنفيذ الفعلي للمشاريع الميدانية. فقد كان لغياب

الإحصاءات والمعلومات الدقيقة والتحليل الوافي لخصائص العديد من المناطق الأثر السلبي من زيادة في التكلفة وهدر الوقت والجهد عند تنفيذ المشاريع التنموية.

سوف تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على استخدام هذه الكتيبات لدى العاملين في مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لها في المناطق، كونها تحضر لإطلاق مشروع من أجل تعزيز قدراتهم ومن أجل بلورة المشاريع التنموية الصغيرة، وبالتالي توفير خدمات أكثر فعالية للمجتمعات المحلية التي تعمل في وسطها.

لم يكن إنتاج هذه الكتيّبات ممكناً لولا المساهمة والمشاركة المتميزة لمركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، والتي عمل أساتذتها بدأب متواصل لتجميع البيانات وتحليلها ومن ثم إعداد الكتيّبات. كما أتوجه بالشكر أيضاً إلى مؤسسة فارس لمساهمتهم المالية من أجل إصدار الكتيّبات السبعة التابعة لمحافظة الشمال.

لقد أنتجت الجهود المشتركة بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداة أخرى لتساهم إيجاباً في عمليات اتخاذ القرار، إلا أن مدى فعالية هذه الأداة وأهميتها تعتمد على مستخدميها، لنكمل معاً طريقنا من أجل إحداث التغيير نحو الأفضل لخدمة المجتمع والناس.

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إيف دو سان

مونوغرافيات الأقضية اللبنانية

كلمة الجامعة اللبنانية

إذا كان لا يمكننا أن نقول إن عهد الأبحاث الفردية في مجالات العلوم الاجتماعية قد ولى، فإنه يمكننا أن نقول، في المقابل، إن عهد الأبحاث الجماعية في هذه المجالات يتزايد إنتاجاً وانتشاراً. وهذا المشروع الذي تم إنجازه بالتعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (U.N.D.P) ومعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية دليل ساطع على التقدم في ترسيخ عهد الأبحاث الجماعية في مجالات العلوم الاجتماعية في لبنان.

ولا يخفى على من يواكب تطور البحث الاجتماعي العلمي أن الطابع الجماعي لهذا البحث جاء للإحاطة بتعدد جوانب موضوعاته، واستلزم بالتالي المقاربة المتعددة المناهج والمتعددة المستويات. وهكذا ليس بمستغرب، مثلاً، أن يتعاون في عالم الاقتصاد الاجتماعي الباحث الاقتصادي المتخصص في حقل من حقول الاقتصاد والباحث الديموغرافي والباحث السيكولوجي والباحث في الإعلام التسويقي والباحث في العلاقات الدولية. إن ظاهرات الاقتصاد الاجتماعي لا يمكن الإحاطة بها بالتحليل الإحصائي وحده، ولذلك تتحول أكثر فأكثر، كغيرها من الظاهرات الاجتماعية، إلى موضوعات يتناول الواحد منها فريق متكامل من الباحثين، وفقاً لما هو ضروري أو متيسّر.

لقد كان هذا المشروع، مشروع مونوغرافيات الأقضية اللبنانية بفصوله الأحد عشر لكل قضاء تجسيداً لهذا المنحى في البحث المتداخل المناهج والمستويات. ومن أهم ميزاته أيضاً أنه أول محاولة في لبنان لتقديم معطيات وبيانات وإحصاءات على مستوى القضاء، بعد أن كانت تلك المعطيات والبيانات والإحصاءات متوافرة إلى حد ما على مستوى لبنان ككل أو على مستوى

المحافظة. وهذا يعني، من الوجهة العملية، أن إمكانية التدخل التنموي في كل قضاء قد أصبحت ولأول مرة إمكانية متاحة وشفافة إلى حدود كبيرة. هذه الإمكانية هي شرط من شروط انتقال التنمية المحلية من صعيد النظرية إلى صعيد الممارسة.

وغني عن البيان أن هذا المشروع الناجز، بما يوفره من قاعدة معلومات أساسية وتفصيلية، يخدم جميع المؤسسات المعنية بالنشاط التنموي المحلي والتدخل التنموي المحلي، سواء كانت رسمية أم خاصة. ولذلك، لا يسع المشاركين في إنجازه إلا أن يحضّوا تلك المؤسسات، من وزارات وجامعات وجمعيات وبلديات وأندية، على استخدامه والاستفادة منه. فهو بعد اليوم، في عهدة المسؤولين والعاملين فيها.

وهل نقول جديداً إذا أشرنا إلى أن كل بحث من هذا النوع لا يمكنه أن يكون كاملاً؟ بالطبع لا. بيد أننا لا نرمي بهذه الإشارة إلى قول شيء جديد، بل نرمي إلى التشديد على أهمية هذا المشروع الناجز وعلى ضرورة متابعة العمل في إغنائه وتطويره وإعادة النظر في معطياته وأبوابه وفصوله، وذلك في سبيل إكماله علمياً واستخدامه بفائدة متزايدة إنمائياً. فالتنمية عملية متواصلة متراكمة، من جيل إلى جيل ومن طور إلى طور في حياة الجيل الواحد.

عميد معهد العلوم الاجتماعية

ناصيف نصار

المحتويات

وزارة الشؤون الاجتماعية
الدور التنموي بين الواقع والمرتجى

د. نعمت كنعان
المدير العام
المنسق الوطني لمشروع تحسين أحوال المعيشة

الإطار العام

لم يمر على إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية سوى ثماني سنوات ونيف، إلا أن هذه الوزارة التي ورثت مصلحة الإنعاش الاجتماعي تختزن خبرة اثنين وأربعين عاماً من العمل الاجتماعي، والمشترك مع القطاع الأهلي في لبنان.

وربما يرد إلى ذهن القارئ سؤال محق: ما علاقة وزارة الشؤون الاجتماعية بعمل بحثي تنموي من النوع الذي بين يديه؟ ومردّ هذا السؤال هو التصور التقليدي للعلاقة بين ما يسمى اليوم في الأدبيات التنموية القطاع الحكومي وبين المجتمع، ممثلاً بمؤسساته المدنية والأهلية والأكاديمية. ولكن ذلك ليس إلا وليد نظرة تقليدية، تقيم حاجزاً بين ما ينتسب إلى الدولة وما ينسب إلى المجتمع والوسط العلمي أو البحثي.

إلا أن الفكر التنموي المعاصر قد تجاوز هذا الانقسام غير المبرر، وهو يرتكز اليوم على فكر الشراكة والتكامل بين القطاع العام والقطاعين الأهلي والخاص. ووزارة الشؤون الاجتماعية هي أبرز المؤسسات أو الجهات الرسمية التي تتجلى فيها هذه الشراكة.

فالهدف الأساسي لإنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي عام ١٩٥٩، كان السعي إلى تقليص التفاوت الاجتماعي والمناطقي والتخفيف من حدته. وهذه المؤسسة، البارزة في ما يسمى بالتجربة الشهابية، والتي ترافق إنشاؤها مع أعمال بعثة أيرفيد بعد أحداث ١٩٥٨، جاءت تأكيداً لفكرة المسؤولية الاجتماعية للدولة والقائلة بضرورة مشاركة المجتمع بكل قواه في التنمية

المحلية يداً بيد مع المؤسسات الرسمية أو الحكومية. وعلى هذا الأساس، انطلقت مصلحة الإنعاش الاجتماعي لتعمل وفق المفهوم الحديث للتنمية الاجتماعية الذي كان سائداً في الستينات. وهذا يفسر لماذا لم تجد وزارة الشؤون الاجتماعية، بعد إنشائها عام ١٩٩٣، صعوبة كبيرة في الانسجام مع المفهوم الحديث والمتطور للتنمية البشرية.

ومن هذا المنطلق، تنظر وزارة الشؤون الاجتماعية إلى دورها ومهامها بشكل متكامل ومتعدد الأبعاد، لا يقتصر على تقديم المساعدة للفئات المحتاجة فحسب، بل هي تنظر إلى دورها باعتباره دوراً تنموياً متكاملاً. وما نود التشديد عليه الآن هو أن الوزارة، بمؤسساتها ومجالات عملها ومشاريعها، تسعى لأن تكون أيضاً مختبراً للمعرفة والممارسة، وإحدى المساحات التي تردم فيها الهوة بين العمل الاجتماعي والبحث الأكاديمي والمعرفي. وإن الدراسة التي بين أيديكم هي ثمرة هذا الجهد المختبري بتلاقي عناصره وتفاعلها.

إن استراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية في العمل الاجتماعي مبنية على مبادئ التنمية البشرية المستدامة، وتتضمن ثلاث ركائز أساسية هي الآتية:

- الاستجابة للحاجات الأساسية للفئات الأكثر حاجة، بناء على دراسة علمية لخصائص هذه الفئات والبرامج الأكثر ملاءمة للتعامل مع مشكلاتهم،

- لامركزية العمل الاجتماعي التنموي والإنماء المتوازن للمناطق الجغرافية،

- التكامل والشراكة بين القطاعين الرسمي والأهلي على مختلف الصعد.

وتعمل الوزارة على تجسيد هذه المبادئ في برامج وأساليب العمل، وفي الإطار القانوني والمؤسساتي لنشاطاتها المختلفة، سواء في مراكز الخدمات الإنمائية والمشاريع المشتركة أو مع المنظمات الدولية والهيئات الأهلية. ويشكل هذا النهج خياراً ملزماً للوزارة في رسم الخطط، وتحديد الحاجات، ووضع البرامج، والمشاركة في التنفيذ والمتابعة والتقييم. كما تطمح الوزارة لأن تكون إطاراً للتضامن وملتقى لكافة الجهود العاملة في المجال الاجتماعي، من أجل صياغة نهج مشترك يساهم في إرساء قواعد ديمقراطية للعلاقة بين أطراف العمل

الاجتماعي يؤدي إلى تحسين فعاليته ونوعيته.

تتميز وزارة الشؤون الاجتماعية، من حيث موضوع عملها وآلياته، في المجالات الآتية:

الميزة الأولى: موضوع العمل هو الناس

إن أساس عمل الوزارة هو الناس. وبهذا المعنى، هو عمل يتطلب إقامة علاقات دائمة ومتواصلة مع ألوف المواطنين في الإدارة المركزية وفي الدوائر الإقليمية ومراكز الخدمات الإنمائية. لذلك، يجب أن تكون الوزارة نموذجاً لدور الإدارة العامة في خدمة المواطن. ووصف الإدارة بأنها في خدمة المواطن يجب أن يتجلى بأفضل ما يمكن في وزارة الشؤون الاجتماعية، من حيث الهيكلية الإدارية وتوزيع المهام والصلاحيات كما في الإجراءات التنفيذية، وهذا ما يستدعي أن تكون أنظمتها على قدر كبير من المرونة والقدرة على المبادرة، تكيّفاً مع تغيُّر احتياجات الناس وفقاً للظروف والمتغيرات الاجتماعية.

الميزة الثانية: الشراكة مع القطاع الأهلي

تتميز وزارة الشؤون الاجتماعية أيضاً باعتمادها الشراكة مع القطاع الأهلي في توفير الخدمات الرعائية وفي المشاريع المشتركة ذات الطابع الخدماتي أو التنموي المحلي، وهو ما تعتبره الوزارة خصوصية هامة وتجربة متميزة تعود إلى الستينات. وهذه النظرة متوافقة مع الاتجاهات المعاصرة في التنمية البشرية، لذلك فإن الوزارة لا تدير كافة أنشطتها منفردة بل يشاركها القطاع الأهلي في إدارة المشاريع المشتركة وفي اللجان الوطنية.

الميزة الثالثة: كثافة البرامج المشتركة مع المنظمات الدولية

ومن ميزات وزارة الشؤون الاجتماعية أنها السبّاقة بين الوزارات إلى وضع مشاريع تنمية اجتماعية وقطاعية مشتركة مع المنظمات الدولية، وقد ساهم ذلك في توسيع قدراتها في مجالات العمل وتوفير موارد مالية إضافية لتنفيذ

مشاريع تنموية وقطاعية لم يكن بالإمكان تنفيذها من اعتمادات الموازنة العامة. كما أن هذا التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية ساعد الوزارة على مواكبة آخر تطورات الفكر التنموي وأساليب العمل والإدارة العصرية، وعزّز حضورها على صعيد المؤتمرات الإقليمية والدولية. وعمل الوزارة المتوسع في هذا المجال يتطلب اعتماد أنظمة وإجراءات سريعة وفعالة، خصوصاً في ما يتعلق بالمعاملات الإدارية وآليات التنفيذ... الخ. إن إجراءات خاصة ومرنة في هذا المجال أمر ضروري لتلافي وجود هوة كبيرة بين إجراءات الوزارة وإجراءات الجهات الدولية، خاصة عندما تكون المشاريع ذات مهل زمنية قصيرة. وفي كل حال، لا بد أن تتضمن أنظمة الوزارة تحديداً واضحاً للأنظمة الواجبة التطبيق في كل حالة، تلافياً لحصول أي اختلاف أو تصادم في أدوار كل من الجهات الحكومية والدولية.

في مهام وزارة الشؤون الاجتماعية

إن الالتزام بالعمل انسجاماً مع مفهوم التنمية البشرية المعاصر، ومع الميزات الثلاث المشار إليها أعلاه، يعني تحديد مهام الوزارة بشكل تكاملي من الناحيتين الأفقية والعمودية. ففي البعد الأول، يتطلب العمل الاجتماعي - التنموي التكامل بين التدخلات المتزامنة والعوامل المترابطة التي تتعلق بموضوع العمل، بالإضافة إلى تغطية مقبولة من حيث الانتشار الجغرافي. وفي البعد الثاني العمودي، فإن العمل لا بد أن يشمل مختلف مستويات التخطيط والتدخل الميداني، ومخاطبة صانعي القرار والمواطنين المشمولين في نطاق عمل برامج التدخل والمشاريع على حد سواء. وفي ضوء الخبرة المتراكمة للوزارة، وما أناط بها القانون من مهام، يمكن الحديث عن ثلاثة أدوار رئيسية لها هي الآتية:

١ - **الدور الأول:** مسؤولية الوزارة عن المشاركة في رسم السياسات الاجتماعية الوطنية وفي وضع السياسات القطاعية المتخصصة، كما لا بد من أن تكون مسؤولة مباشرة عن تصميم ومتابعة تصميم سياسة الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي للفئات الضعيفة والمعرضة. وتقوم

الوزارة بهذه الأدوار مباشرة بواسطة جهاز موظفيها، ومن خلال اللجان الوطنية التابعة لها والمشاريع المشتركة مع المنظمات الدولية.

٢- **الدور الرعائي:** على الوزارة تأمين الخدمات الرعائية لأكثر الفئات حاجة في المجتمع، على أن تحدد بدقة الفئات المستفيدة والمعايير المعتمدة، وأن يكون دورها في هذا المجال الإشراف العام والمتابعة والمساهمة المالية إذا اقتضى الأمر.

٣- **الدور التنموي المحلي:** وهو دور أساسي تقوم به الوزارة من مراكز الخدمات الإنمائية وبعض المشاريع المشتركة مع المنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني والأهلي، مع ضرورة مراجعة هذه التجربة وتطويرها، حرصاً على النوعية وعلى التكامل بين القطاعات لتلافي الازدواجية.

لقد حاولنا كمسؤولين وعاملين في الوزارة النظر دائماً إلى عملنا وأدائنا بشكل نقدي، مستفيدين من التجارب والصعوبات التي واجهناها في الممارسة العملية من أجل التصحيح وتطوير العمل، لذلك ننظر اليوم إلى عملية الإصلاح المطلوبة بما يتجاوز الجوانب الإدارية وتقنية البحث. فالإصلاح الحقيقي، كما نراه، يطال بالدرجة الأولى مضمون برامج العمل والأساليب والوسائل الإدارية والفنية، بما في ذلك ما سبقت الإشارة إليه من تحقيق التوازن بين مختلف الأدوار والمهمات.

ونورد في ما يأتي بعض الأفكار الإصلاحية الأولية، التي هي قيد النقاش حالياً في ورشة الإصلاح الداخلي، ونعرضها هنا قبل إقرارها كي تكون موضع تعليق ونقاش بين المعنيين في العمل الميداني وفي مراكز الأبحاث الجامعية والناشطين في مجال التنمية.

تتلخص الأفكار المتداولة في هذا الشأن بما يأتي:

في البدء بوضع السياسة الاجتماعية

أ- ضرورة وضع استراتيجية وطنية شاملة للشأن الاجتماعي، تتبنّاها الحكومة

وتطال عمل كل الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بهذا الشأن.

ب- وضع استراتيجية عمل خاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية تكون مهام الوزارة فيها محددة بشكل أكثر وضوحاً، بالتكامل مع عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى، ولا سيما وزارات الصحة والتربية والعدل ومجلس الإنماء والإعمار والبلديات.

في دور الوزارة في التنمية المحلية

سبق للوزارة أن اقترحت، في إطار خطة النهوض الاجتماعي، خطة لإنشاء مركز خدمات إنمائية رئيسي ومركز فرعي، وذلك على أساس مركز خدمات لكل عدد محدد من السكان، وهذه الخطة تهدف إلى تطبيق مبدأ لامركزية العمل الاجتماعي التنموي. وفي ضوء هذه التجربة والإمكانات المتوفرة، يناقش المعنيون في الوزارة الآن اقتراحاً لتطوير هذا البرنامج ومراجعة خطة نشر المراكز وتحديثها وتحديد العدد المطلوب حسب الحاجة، يلي ذلك وضع خطة للتعاقد مع الجمعيات الأهلية لتتولى هذه الأخيرة إدارة المراكز الفرعية، على أن يلعب المركز الرئيسي دور المنسق لمجموعة المراكز الفرعية الواقعة ضمن نطاقه. وبهذا الشكل، يمكن تحويل العقود المشتركة مع الجمعيات الأهلية إلى تعاقد على إدارة المراكز الفرعية، ويصبح هذا بمثابة المعيار الجغرافي لاختيار الجمعية الأهلية المتعاقد معها، كما تصبح هذه المراكز وفق هذه الصيغة مسؤولة عن تنفيذ ومتابعة مشاريع التنمية المحلية.

في الرعاية الاجتماعية

في ما يتعلق بالرعاية الاجتماعية، التي تشكل القسم الأكثر أهمية في عمل الوزارة الحالي، تناقش داخل الوزارة مجموعة من الأفكار الإصلاحية لتعميم تجربة نظام تأمين حقوق المعوقين على أنواع الخدمات الرعائية الأخرى، بما في ذلك وضع نظام متكامل وممكنن للمعايير والمواصفات. ومن هذه الأفكار

المتداولة:

١- إعطاء الأولوية لخدمة الطفل في أسرته، دون التخلي عن الرعاية في مؤسسات الرعاية التي تبقى ضرورة لحالات محددة تتطلب فصل الطفل استثنائياً عن أسرته. وما خلا هذه الحالات، لا بد من تطوير جهاز الوزارة وقدراتها الفنية والبشرية، بحيث تصبح قادرة على تقديم الخدمات للطفل دون فصله عن أسرته، ولهذا الخيار متطلباته المالية أيضاً.

٢- البحث في تطوير الخدمات المقدمة للمسنين، مع الأخذ بعين الاعتبار العادات والتقاليد الأسرية المعروفة عندنا.

٣- الاستمرار في توفير مستوى الاهتمام اللازم بالمعوقين، وتطوير برنامج تأمين حقوق المعوقين، ووضع القانون الخاص بهم موضع التنفيذ الكامل.

٤- تصميم برنامج خاص بالأسر الفقيرة وتنفيذه في إطارين: لامركزي من خلال مراكز الخدمات الإنمائية، ومركزي من خلال برامج وطنية للقروض والتدريب، وربط ذلك بمشاريع الصناديق الاجتماعية قيد الإنشاء حالياً.

٥- الاهتمام بقضايا المرأة، مع ضرورة إعادة تحديد أدوار الأطراف العديدة التي تهتم بهذا الموضوع.

٦- إعادة البحث في الخدمات التربوية المقدمة من خلال الوزارة في ضوء البحث مع وزارة التربية في مسألة التعليم الإلزامي والمجاني والتعليم المهني، وحل مشكلة التسرب المدرسي. والمهم في هذا الموضوع أن وزارة الشؤون الاجتماعية لا يمكن أن تتخلى، ولا يجوز أن تتخلى، عن تقديم الخدمة إلى أي مسعف إلا بعد تأمين البدائل.

٧- تطوير قدرات الوزارة في مجال متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وتطوير أوضاع الأطفال عموماً، مع إيلاء عناية خاصة لمشكلة الأحداث المنحرفين.

أربعة مبادئ إصلاحية لتنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية

في ضوء ما تقدم، نستخلص أربعة مبادئ رئيسية لا بد من أن تحكم عمل

الوزارة وأنظمتها، وهي الآتية:

١- المبدأ الأول: الأولوية لخدمة المواطن

إن خدمة المواطن هي موضوع عمل الوزارة كما سبقت الإشارة، ونرى أن كل تنظيم يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذا المبدأ الأولي الذي يتطلب المرونة في الأنظمة والإجراءات.

٢- المبدأ الثاني: مرونة نظام العاملين في الوزارة ومواصفاتهم

لا يقوم العاملون في وزارة الشؤون الاجتماعية بعمل إداري وحسب، بل إن معظمهم على اتصال دائم بالناس وبمؤسسات الرعاية والقطاع الأهلي وبالعمل المشترك مع المنظمات الدولية. وبسبب هذا الطابع المميز لعمل الوزارة، لا بد للموظف العامل في ملاكها الأساسي أو في الملاكات الخاصة التابعة لها، كما لكافة المتعاقدين معها، من التمتع بمؤهلات واختصاصات أكاديمية وفنية وعملانية تمكّنهم من أداء دورهم كعاملين تنمويين إلى جانب دورهم الإداري، لذلك لا بد من وضع نظام خاص بالشروط والمواصفات والمؤهلات المطلوبة لملاك الوزارة.

٣- المبدأ الثالث: لامركزية العمل الاجتماعي

إن تسهيل إيصال الخدمة إلى المواطن يتطلب تبسيط الإجراءات إلى أكبر قدر ممكن، وذلك يعني اعتماد أسلوبين: الأول هو تفويض الصلاحيات من المستويات الأعلى إلى المستويات الأدنى، والثاني هو اللامركزية بمعنى تمكين مراكز الخدمات وفروع الإدارة العاملة على قرب من الميدان من اتخاذ القرارات المناسبة ضمن صلاحياتها.

٤- المبدأ الرابع: عصرنة الإدارة والمكننة

إن المكننة هي عصب الإدارة العصرية، وهي بالنسبة لعمل الوزارة ضرورة ملحّة بحكم الكمية الكبيرة من المعلومات والبيانات المتعلقة بالمؤسسات والجمعيات وملفات المستفيدين ومراكز الخدمات... الخ، وبالتالي فإن وضع خطة شاملة لعصرنة الوزارة ومكننة العمل فيها هو أيضاً من الأولويات الهامة.

الخلاصة العامة

تناولنا في الفقرات السابقة العديد من المبادئ والأفكار الإصلاحية المتعلقة بكيفية تطوير عمل الوزارة وتحويلها إلى مساهم أساسي في دفع العمل الاجتماعي والتنموي في لبنان بشكل عام، ولكن هذه الأفكار، على أهميتها، تبقى ذات فعالية محدودة ما لم يتوفر شرط أول وجوهري لا يستقيم العمل الاجتماعي دون تحققه، وهو تحرير العمل الاجتماعي من طغيان الاعتبارات السياسية، ويشمل ذلك القطاع الأهلي وعمل وزارة الشؤون على حد سواء. إن التسييس المبالغ فيه للعمل الاجتماعي وسعي الفاعلين الاجتماعيين، أفراداً ومؤسسات، إلى التوظيف السياسي المباشر لعملهم ومبادراتهم يلحق أفدح الضرر بهذا العمل ويحرّفه عن تحقيق أهدافه.

ونحن كوزارة شؤون اجتماعية نشعر بهذا الضغط على عملنا كوزارة، وهو ضغط متعدد المصادر متأتٍّ أحياناً من جهات مسؤولة مركزية ومن جهات سياسية نافذة على المستوى المحلي، كما أنه يأتي أحياناً من تجمعات المؤسسات العاملة في هذا الميدان التي تشكل نوعاً من اللوبي يعيق أحياناً محاولات الإصلاح الحقيقية. إن نتائج هذا الضغط المتعدد المصادر يدفع الوزارة لكي تبقى مجرد مصدر لتوزيع المساعدات وفق النسق التقليدي، ويؤدي إلى تهميش دورها كشريك في صنع السياسات الاجتماعية وكفاعل أساسي في التنمية الاجتماعية. إن قيام الوزارة بدورها هذا يعني استبدال المعيار السياسي في توزيع المساعدات بمعيار موضوعي مستند إلى البحث والدراسة، ويستجيب للأولويات الحقيقية لاحتياجات الأفراد والفئات السكانية والمناطق.

هذا ما تهدف إليه العملية الإصلاحية الشاملة التي تنخرط فيها وزارة الشؤون الاجتماعية اليوم، والتي نأمل أن تشاركنا فيها مؤسسات المجتمع المدني في منتصف الطريق، بحيث تقوم بدورها بمراجعة برامجها وأساليب عملها لكي تصبح أكثر انسجاماً مع متطلبات التنمية وخدمة كل المواطنين دون تمييز وبأفضل نوعية ممكنة.

كما أننا نعمل على أن يتحول العلم والبحث والدراسة إلى عناصر عضوية في

أسلوب عمل الوزارة وبرامجها وخططها، ونأمل في المقابل أن تكون الوزارة، بأعمالها وأنشطتها وبرامجها، حاضرة في مناهج التدريس والأعمال البحثية التطبيقية في الميدان.

هذا هو الواقع الاجتماعي، وهذا هو المرتجى الذي نأمل تحقيقه.

الحلقة الوسطى و«بنتاغون» التنمية المحلية

نبيل سليمان
رئيس مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية
(الجامعة اللبنانية)

١ - مقدمة:

كُتب الكثير حول علاقة النظرية بالممارسة. هل النظرية هي التي تؤسس لكل ممارسة؟ أم أن الممارسة هي التي تبني النظرية؟ وقيل الكثير أيضاً حول العلاقة الجدلية التي تربط بينهما، بمعنى أن كل ممارسة تعدّل في النظرية، وكل تعديل في النظرية يؤدي إلى تعديل في الممارسة.

ورأى آخرون أنه في قلب كل ممارسة تختبئ نظرية ما، وفي قلب كل نظرية تختبئ ممارسة ما... والكلام لم ينتهِ، ولا ينتهي، ولن ينتهي.

وفي كل الأحوال، إذا كانت الممارسة بمعنى من المعاني هي فعل هادف لتحقيق عمل ما في حقل معرفي ما، وإذا كانت النظرية بمعنى من المعاني هي بلورة ذهنية لجملة أفكار، وإذا كان أحد الأهداف المواربة لكل ممارسة (خارج تحقيق الهدف) هو تعديل النظرية، وإذا كان هدف كل نظرية هو جرّ الممارسة لتبنّي أفكارها، فإن ذلك كله يستدعي وجود حلقة وسطى، جسراً يؤول إليها. هذه الحلقة الوسطى، هذا الجسر، هو ما نسمّيه الممارسة النظرية، أو بمعنى آخر، ومن زاوية تفكير محدّدة، البحث العلمي.

فالبحث العلمي ليس نظرية صافية، ولا ممارسة صافية، إنه الممارسة النظرية، أي المرحلة الواجبة لكل انتقال من النظرية إلى الممارسة، ومن الممارسة إلى النظرية. فلا وجود لنظرية ناجزة دون توسط، ولا وجود لممارسة ناجزة دون هذا التوسط. وهذا يعني أننا لا نستطيع أن ننطلق بالاتجاهين نحو الممارسة ونحو النظرية، إلاّ من خلال هذه الحلقة الوسطى، هذا الجسر... البحث العلمي.

لهذا اتخذ البحث العلمي هذا الموقع المركزي داخل حقل المعرفة العام، وحتى داخل حقل التفكُّر الفلسفي المجرد؛ ذلك أن البحث العلمي ليس - كما يتبادر لذهن البعض - خارج التجريد بالمطلق، ولا خارج التخيُّل، ولا خارج التمثُّل، ولا خارج البلاغة، بالمطلق. لأن البحث العلمي كممارسة نظرية يؤول - ويجب أن يؤول - إلى كتابة ما، فيها جداول ومعطيات وأرقام، ولكن فيها أساساً نصاً يعالج هذه الجداول والمعطيات والأرقام، يعالجها بشيء من التجريد، بشيء من التخيُّل، بشيء من التمثُّل، بشيء من البلاغة. هذا النصّ هو الذي يجعل من البحث العلمي ممارسة نظرية، أي يجعل منه قادراً على الذهاب بالاتجاهين: اتجاه الممارسة واتجاه النظرية. والبحث العلمي الذي لا يحوي هذا النص، أو يحوي نصاً لا يؤمِّن شروطه، هو بحث بالتأكيد، ولكن ليس علمياً، أي لا ينضوي تحت عنوان الممارسة النظرية.

٢- إضاءة:

كان لا بدّ من هذه المقدمة النظريةِ العجولة، حتى نستطيع أن نعاين المكان الذي ينزّ ويرشح داخل وعاء التنمية كمفهوم وهدف. وعاء يستخدم وظيفياً كل ميادين المعرفة تبعاً للموضوع المعالج، إن كان فيزيائياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو نفسياً...

وإذا لم تكن التنمية بإيجاز هي عملية شمول واستدامة، تحوّلت إلى خدمة ظرفية. فما الذي يجعل من ممارسةٍ ما شاملة ومستدامة؟ إنها بالتحديد تلك الحلقة الوسطى من الممارسة النظرية، إنها بالتحديد ذلك البحث العلمي بنصِّه النظري الآنف الذكر، الذي يمارس شرط الشمول، وبمعطياته وداتاه (Data) يمارس شرط الاستدامة، التي لا معنى لها وحدها خارج الشمول، وإلاّ أصبح البحث العلمي بحثاً مجرداً (بالمعنى السلبي للتجريد)، أي خدمة ظرفية، ومشوهة في كثير من الأحيان، بل إن التشويه هو صفتها البنيوية في غياب الاستدامة وبالتالي الشمول.

وعليه، ما الذي يجعل من التنمية (وهي محلية في الأساس والبداية معاً) عملية

شاملة ومستدامة، أي ما الذي يحقق عموميتها وبالتالي ديمومتها، والعكس صحيح، ديمومتها وبالتالي عموميتها؛ ذلك أن الديمومة في الممارسة تُوصل إلى العمومية، والعمومية في النظرية تُوصل إلى الديمومة. الذي يحقق ذلك، هو الانطلاق من أربع بديهات، ليست للأسف بديهيات.

١) لا تنمية من دون مؤسسات تنموية.

٢) لا مؤسسات تنموية من دون بحث علمي.

٣) لا بحث علمياً من دون مراكز أبحاث علمية.

٤) لا مراكز أبحاث علمية من دون جامعات تحويها وتؤويها.

٣- تفكيك:

لنأخذ مثلاً مؤسساتياً واحداً، يمكن تعميمه مبدئياً. هذا المثل هو مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. إن هذه المراكز على أهميتها ووجوب وجودها وانتشارها كحاجة ملحّة، لا تقدم سوى خدمات. وعلى أهمية هذا الذي تقدّمه، فهي لا تراكم ولا تؤدي إلى فعل تنموي واقعي. وهي بحاجة لكي تؤدي فعلاً تنموياً واقعياً، أي شاملاً ومستداماً، بحاجة إلى ثلاثة شروط رئيسية، غير متوافرة كما يجب حتى الآن، وهي:

١) **التشبيك**: والمقصود به خلق شبكة من العلاقات والممارسات مع المجتمع المحلي الذي تتواجد فيه. فالاستدامة والشمول في العمل التنموي يفترض تشبيكاً علائقياً مع فعاليات المجتمع المحلي. فلا يمكن تنمية مجتمع محلي مخصوص خارج علاقة تشبيكية. مثلاً، مع البلديات واتحاداتها، والقائمقاميات والمحفظات، ومؤسسات التعليم والصحة والأشغال... الخ.

فهذا التشبيك المتعدّد المخارج هو الذي يضع الخدمة في نصاب التنمية، وعدمه يضعها - وإن طُبِّقت - خارجه. وهذا التشبيك لا يمكن أن يمارس عشوائياً وظرفياً، فهو بحاجة لازمة إلى شكل إداري وتنظيمي يواكبه ويعبِّر عن ديمومته، عادةً ما يُترجم ببروتوكولات تعاون بين مراكز الخدمات

الإنمائية ومؤسسات المجتمع المحلي.

٢) **التمكين:** وهو العلاقة التي يجب أن تقوم، ليس فقط بين مراكز الخدمات الإنمائية ومؤسسات المجتمع المحلي، بل وأيضاً بين المراكز وعناصر المجتمع المحلي، من صغار كسبة وعاطلين عن العمل وهامشيين بكل فئاتهم. هذه العلاقة تقوم على تمكين هذه العناصر بشكل مستدام، وجعلهم أعضاء منتجين وفاعلين، وبالتالي فعّالين داخل مسار التنمية.

٣) **اللاحصرية:** وهي بترك هامش مبادرة، وربما استقلال وشبه قرار، لمراكز الخدمات الإنمائية، من ضمن القوانين المرعية وليس من خارجها. وبدون هذا الهامش لا يمكن لهذه المراكز أن تمارس التشبيك المطلوب ولا التمكين المطلوب. هذا الهامش هو الذي يسمح لهذه المراكز أن تبتكر وأن تخلق أشكالاً للتدخل غير جاهزة مسبقاً، أي غير رتيبة، أي غير فعّالة.

هذه الشروط الثلاثة للفعل التنموي الذي يُتوَّج بخدمة مستدامة، وليس بخدمة ظرفية منقطعة عما قبلها وعما بعدها، هذه الشروط نفسها يمكن أن نلحظ الحاجة إليها في أي شكل مؤسساتي آخر يتعاطى هموماً تنموية. وهي لا يمكنها (الشروط) أن تنبني بدون بحث علمي في كل موضوع وداخل كل ميدان معرفي. فالبحث العلمي، كممارسة نظرية، وحده القادر على رؤية كيف نشبِّك وضمن أي شروط وظروف؛ وكيف نمكِّن وضمن أي شروط وظروف، وكيف نمارس اللاحصرية وضمن أي شروط وظروف.

ورغم كل النوايا الطيبة لمسؤولي وعناصر مراكز الخدمات الإنمائية، ورغم كل المتابعة من رؤسائهم، بقيت الممارسات في حدود جسّ النبض، تشبيكاً وتمكيناً وممارسة خجولة للاّحصرية، وذلك بفعل غياب البحث العلمي وحضور متقطّع لممارسة بحثية مشكوك بعلميتها، أي، ومرة أخرى، مشكوك بنصها النظري، حتى وإن لم يكن مشكوكاً بمعطياتها.

ولكن مَن المسؤول عن غياب هذا المسار التنموي المهتدي (كلما دعت الضرورة، وهي على الأرجح تدعو دائماً) بالبحث العلمي؟

من نافل القول أن هذه المسؤولية لا تقع على مراكز الخدمات الإنمائية ولا على الوزارة التابعة لها، لأن اللجوء إلى البحث العلمي بحاجة أساساً إلى شروط كثيرة: أولها وجود مراكز أبحاث، وثانيها وجود طلب اجتماعي على البحث العلمي، وثالثها وجود آليات تساعد على خلق الطلب. هذه الشروط الثلاثة وغيرها الكثير الكثير[1] لا تنبني فرادى. فهناك مراكز أبحاث بشكل ما، وهناك طلب على البحث العلمي بشكل ما، وهناك بوادر آلية لخلق الطلب بشكل ما، ولكنها على تواجدها تبقى أشكالاً منفردة، تفتقد إلى النسيج الذي يجمعها ويجعل منها ممارسة نظرية بكل معنى الكلمة، ممارسة نظرية تستطيع وحدها أن تقدم في النهاية، وليس البداية (والفرق كبير)، خدمة مستدامة وليست ظرفية (أي مفتقدة لأفق تنموي عام).

هذا النسيج المفقود سببه أن مراكز الأبحاث، إن وُجدت، فهي مراكز أبحاث لا تنتمي إلى جامعات وإذا انتمت فهي تنتمي إليها بالقوة وليس بالفعل؛ أي أن علاقة التعليم بالبحث فيها علاقة هامشية وليست عضوية، بمعنى آخر إن التعليم فيها لا يخدم البحث ولا البحث يخدم التعليم.

إن هذا الواقع يستتبع نظرياً وعملياً ضعف قدرة أي مركز بحث عن تلبية طلب البحث لفقدان قدرته على الاتصال والتواصل، بسبب غياب علاقته العضوية والمباشرة بالتعليم، وعجز بالمقابل عن خلق موضوعات بحث لنفس السبب.

وبالرغم من ذلك، تبقى مراكز الأبحاث التابعة للجامعات أكثر قدرة من غيرها مبدئياً على المساهمة بالبحث العلمي الجيد، لأنها تفهم (ومن ثم تعي وتمارس ضمن حدود) أن البحث العلمي هو ممارسة نظرية قبل كل شيء. فهذه المراكز، من خلال ارتباطها بالجامعات، تعدّ أساتذة وطلاباً يمتلكون، بالمبدأ، العدّة المعرفية الملائمة للوصول بأي بحث إلى نصابه التنموي من خلال النص، بعكس مراكز الأبحاث الأخرى التي تتعامل بمعظمها مع المعطيات والجداول والأرقام تعاملاً تقنياً لا يرتكز إلى بُعد نظري منتج تنموياً،

١- للاستزادة راجع: نبيل سليمان،«البحث العلمي: الواقع والمتطلبات»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد السابع، أيار ٢٠٠١، ص١٣-٢٧.

ليس لغياب المعرفة بالضرورة، ولكن على الأرجح لغياب الهم التنموي أو لغياب المصلحة أو الاثنين معاً.

٤- تركيب:

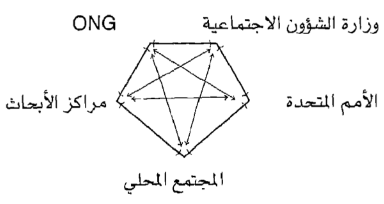
هذا الواقع المفكّك لعلاقة التنمية بمؤسساتها، وعلاقة هذه المؤسسات بالبحث العلمي، وعلاقة هذا البحث بمؤسساته، وعلاقة هذه المؤسسات بالجامعات، هذا الواقع هو على الحدود بين البداهة (أي الوجود خارج كل تساؤل) وما قبل البداهة (أي عدم الوجود).

فالتعامل مع هذا الواقع كبداهة يبقيه على ما هو عليه وإن تمّ ادّعاء العكس، أي يبقيه منتجاً لخدمة ظرفية. والتعامل معه كأنه ما قبل البداهة بكثير ينفي عنه كل جدوى، إن لم يحمّله مسؤولية كل إنتاج للتخلف. هذا الواقع في حقيقته، كما حاولنا القول، يقع بين الحالتين، أي أنه بحاجة لشيء ما يدفعه ليصبح بداهة. ما هو هذا الشيء؟

إنه بكل بساطة تشبيك جديد ما بين محددات هذا الواقع، تشبيك متعدد المداخل والمخرجات ومتعدد الاتجاهات بين المؤسسات على أنواعها، تشبيك يلجأ إلى البحث العلمي كلما دعت الضرورة وهي تدعوه في أغلب الأحيان.

وفي ما عنى التنمية المحلية مثلاً، تشبيك بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسساتها، مع قطاع المنظمات غير الحكومية (ONG) ومؤسساته، مع منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنيّة، مع قطاع البحث العلمي الجامعي ومؤسساته، مع المجتمع المحلي ومؤسساته... تشبيك يستبطن دائماً ذلك اللجوء إلى البحث العلمي.

إن هذا التشبيك المخمّس الأضلاع (بنتاغون)، فيما عنى التنمية المحلية، هو الذي يفضي بهذا الواقع التنموي إلى الشمول والاستدامة.



«بنتاغون» التنمية المحلية

شموله واستدامته الناجزة لا تتحقق إلاّ من خلال الوصول إلى ممارسة عشرة تشبيكات (في الاتجاهين) يحويها «البنتاغون»، وسير حركة التشبيك في ضلع واحد أو خط قطري واحد (Diagonale) داخل «بنتاغون» التنمية المحلية هي خطوة على الطريق، ولكنها خطوة منقوصة يمكنها أن تقدّم خدمة ظرفية أفضل، ولكن لا يمكنها أن تؤسس لتنمية شاملة ومستدامة.

انطلاقاً من هذه الرؤية المتكاملة، التي تطمح أن تصبح رؤيا، قدّم مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية (الجامعة اللبنانية) مشروعاً للتشبيك مع وزارة الشؤون الاجتماعية في ميدانين (ميدان البحث وميدان التدريب). وقد استجابت الوزارة مشكورة لهذا المشروع الذي نأمل أن يبصر النور، وبإبصاره النور نبني اللبنة الأولى على طريق الشمول والاستدامة في حقل التنمية المحلية الواسع. آملين من الزوايا الأخرى لـ«بنتاغون» التنمية المحلية التجاوب مع هذا المنطق، أو تعديله، أو اقتراح بدائل له.

الخصائص السكانية

د. مروان حوري

مستشار فني في وزارة الشؤون الاجتماعية

تشكل الخصائص السكانية[1] جزءاً من العوامل التي تؤثر وتتأثر بقضايا التنمية (بشقيها الاجتماعي والاقتصادي) ومنها بشكل خاص توزع السكان بين المناطق الجغرافية المختلفة، والحراك السكاني الداخلي، وبنية هرم الأعمار، ومستوى الزواجية والعزوبية، وحجم الأسرة، والنمو السكاني، إضافة للخصائص التعليمية والمهنية للسكان، ثم أخيراً الهجرة إلى الخارج.

١ - التوزع الجغرافي للسكان والهجرة الداخلية:

يعتبر الاختلال في التوزعات السكانية بين المناطق المختلفة، واحداً من سمات لبنان القديمة والمستمرة. وقد شكلت تيارات الهجرة الداخلية والخارجية التي شهدها لبنان خلال فترة الحرب الممتدة بين ١٩٧٥ و١٩٩١ عوامل إضافية أسهمت في رسم معالم خارطة التوزع الجغرافي للسكان. ويستدل من الدراسات المتوافرة أن نسبة المقيمين في بيروت الكبرى تبلغ نحو ٣٧ في المئة من السكان، وكذلك يستدل أن المنطقة الساحلية في لبنان عموماً تشكل مركز التجمع العمراني وتضم أكثر من ثلثي المقيمين فيه.

ومن خلال مقارنة بيانات كل من مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن للعام ١٩٩٦، وبيانات الدراسة حول القوى العاملة للعام ١٩٧٠ (الجدول رقم ١ أدناه) يتبين أن نصف السكان تقريبا يتمركز حالياً في محافظتي بيروت وجبل

١- يهدف هذا الفصل إلى إعطاء صورة إجمالية عن الخصائص السكانية للمقيمين في لبنان، وهو يرتكز في بياناته بشكل خاص على نتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتنفيذه العام ١٩٩٦ (بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان)، وكذلك على بيانات الدراسات التحليلية لنتائج هذا المسح، والصادرة عن الوزارة في العام ٢٠٠٠.

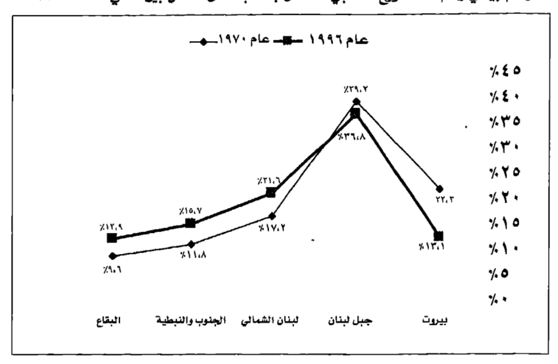
لبنان، وهي سمة كانت أكثر حدة في العام ١٩٧٠ حيث إن نسبة المقيمين في هاتين المحافظتين كانت تشكل في حينه أكثر من ٦٠٪ من مجمل سكان لبنان. وتشير المقارنة بين بيانات العامين ١٩٧٠ و١٩٩٦ إلى انخفاض العددين الفعلي والنسبي للسكان في مدينة بيروت من جهة وإلى الانخفاض النسبي لعدد السكان في محافظة جبل لبنان من جهة أخرى، مقابل ارتفاعين (عددي ونسبي) للسكان في محافظات الأطراف الأربعة (لبنان الشمالي والجنوب والنبطية والبقاع).

الجدول رقم ١ : توزع السكان بحسب مكان السكن بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٦

بيانات العام ١٩٧٠		المحافظة	بيانات العام ١٩٩٦	
عدد السكان	النسب المئوية		عدد السكان	النسب المئوية
٤٧٤,٨٧٠	٪٢٢,٣	بيروت	٤٠٧,٤٠٣	٪١٢,١
٨٣٣,٠٥٥	٪٣٩,٢	جبل لبنان	١,١٤٥,٤٥٩	٪٣٦,٨
٣٦٤,٩٣٥	٪١٧,٢	لبنان الشمالي	٦٧٠,٦١٠	٪٢١,٦
٢٤٩,٩٤٥	٪١١,٨	الجنوب والنبطية	٤٨٨,٤٦٩	٪١٥,٧
٢٠٢,٥٢٠	٪٩,٦	البقاع	٣٩٩,٨٩١	٪١٢,٩
٢,١٢٦,٣٣٥	٪١٠٠	المجموع	٣,١١١,٨٣٢	٪١٠٠

المصدر: بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٩٩٦، ومسح القوى العاملة في لبنان للعام ١٩٧٠، مديرية الإحصاء المركزي، بيروت، ١٩٧٢.

رسم بياني رقم ١ : التوزع النسبي للسكان بحسب مكان السكن بين عامي ١٩٧٠- ١٩٩٦



أما في مجال الكثافة السكانية على مستوى القضاء، فإننا نجد فروقات هائلة حيث تبلغ الكثافة السكانية حدها الأدنى في قضاء راشيا (٤٤ شخصاً بالكيلومتر المربع)، بينما تبلغ حدها الأقصى في مدينة بيروت (٢٢٨،٨٧٨ شخصاً في الكيلومتر المربع) أي ما نسبته واحد إلى ٥٢٠٢ تقريباً، مع الإشارة إلى أن متوسط الكثافة السكانية على مستوى لبنان ككل يبلغ ٣٠٥ أشخاص في الكلم المربع[1].

أما في مجال الحراك السكاني الداخلي، والذي هو في أساسه باتجاه بيروت وضواحيها، فإن التقاطعات الإحصائية بين متغير مكان السكن ومتغير مكان قيد النفوس، بحسب القضاء، ومن ثم حساب النسب المئوية لأصول السكان في كل قضاء، تشير بالنسبة للأقضية الثلاثة الأكثر استقبالاً للسكان المتحركين داخليا إلى أن:

١- انظر الجدول رقم ٦ في المرفق، والذي يبين توزع الأقضية في لبنان بحسب الكثافة السكانية كما يبين النسب المئوية لكل من عدد السكان والمساحة في كل قضاء.

أ- معظم سكان بيروت في العام ١٩٩٦ هم في الأصل من مدينة بيروت (بنسبة ٥١،١٪) ثم بالتوالي غير لبنانيين (بنسبة ٦،٦٪)، ثم من قضاء الشوف (بنسبة ٥،٢٪)، فقضاء النبطية (بنسبة ٤،٢٪) فقضاء عاليه (بنسبة ٣،٤٪) فقضاءي بعبدا وبنت جبيل (بنسبة ٣٪ لكل منهما)، إضافة إلى الأقضية الأخرى (بنسب تقل عن ٣٪).

ب- معظم سكان قضاء بعبدا في العام ١٩٩٦ هم في الأصل من القضاء نفسه (بنسبة ٢٣،٧٪)، ثم بالتوالي من قضاء بعلبك (بنسبة ١١،١٪)، فمدينة بيروت (بنسبة ١٠،٧٪)، فقضاء بنت جبيل (بنسبة ٩،١٪)، فقضاء مرجعيون (بنسبة ٨،٦٪) فقضاء النبطية (بنسبة ٦،٢٪)، فقضاء صور (بنسبة ٤،٤٪)، إضافة إلى الأقضية الأخرى (بنسب تساوي أو تقل عن ٣،٨٪).

ج- معظم سكان قضاء المتن في العام ١٩٩٦ هم في الأصل من القضاء نفسه (بنسبة ٣٦،٢٪)، ثم بالتوالي من قضاء الشوف (بنسبة ٨،٨٪)، فمدينة بيروت (بنسبة ٨٪) فقضاء بعبدا (بنسبة ٥،٦٪)، فقضاء بعلبك (بنسبة ٥،٣٪)، فقضاء عكار (بنسبة ٣،٨٪)، فقضاءي جزين وزحلة (بنسبة ٣،٣٪ لكل منهما)، إضافة إلى الأقضية الأخرى (بنسب تقل عن ٣،٣٪)[١].

وتجدر الإشارة ضمن هذا الإطار إلى أن قضاء بعبدا هو الأكثر كثافة سكانية بعد مدينة بيروت، والأكثر استقطابا للهجرات الداخلية (من منطقتي الجنوب والبقاع بشكل خاص)، والتي تسببت بها على مر السنين الاعتداءات الإسرائيلية بالنسبة لمنطقة الجنوب، والفقر وعدم وجود فرص عمل كافية بالنسبة لكل من البقاع والجنوب معاً.

٢- التركيب السكاني:

يشهد لبنان تحولات ديموغرافية أساسية على مستوى الزواج والولادات

١- انظر الجدول رقم ٧ المرفق والذي يبين التوزع النسبي للسكان في الأقضية الثلاثة المعنية، بحسب مكان السكن ومكان قيد النفوس.

والوفيات والهجرة، وتنعكس نتائج هذه التحولات بشكل أساسي على مستوى بنية هرم الأعمار، ويلاحظ على هذا المستوى تغير واضح في بنية هرم الأعمار للعام ١٩٩٦ بالمقارنة مع بنيته للعام ١٩٧٠، ويتبين بالمقارنة بين جدولي التوزع النسبي للسكان لهذين العامين[1] تدني نسبة صغار السن (٠-١٤ سنة) من ٤٢،٦٪ من مجموع السكان سنة ١٩٧٠ إلى ٢٩،٣٪ عام ١٩٩٦، وارتفاع نسبة كبار السن (البالغين من العمر ٦٥ سنة فما فوق) من ٥٪ عام ١٩٧٠ إلى ٦،٩٪ عام ١٩٩٦.

ويلاحظ أيضاً من خلال مقارنة أعداد كل من الذكور والإناث في جدول توزع السكان بحسب الفئة العمرية والجنس في العام ١٩٩٦[2]، أن الفئات العمرية ٠-٢٤ تظهر تفوقاً في أعداد الذكور على أعداد الإناث بينما ينقلب الأمر تماماً في الفئات العمرية ٢٥ سنة وأكثر لتصبح أعداد الإناث في هذه الفئات العمرية أكثر من أعداد الذكور وهو أمر قد يكون عائداً لوفيات الذكور الناتجة عن الحرب اللبنانية من جهة وهجرة الذكور إلى الخارج من جهة أخرى.

وكذلك يلاحظ، من خلال مقارنة هرمي الأعمار للعامين ١٩٧٠ و١٩٩٦ (انظر المرفق) تباين واضح في الشكل العام لكل من هذين الهرمين ومنها تحديداً:

أ- انحسار قاعدة الهرم المتعلق بالعام ١٩٩٦، ومنها بشكل خاص تلك العائدة لفئتي العمر ٠-٤ و٥-٩ سنوات، وهو انحسار عائد لانخفاض نسبة الخصوبة خلال السنوات الأخيرة في لبنان.

ب- ازدياد نسبة من هم بعمر ٦٥ سنة وأكثر في العام ١٩٩٦ عما كانت عليه في العام ١٩٧٠.

٣- الوضع التعليمي:

يشهد لبنان تقدما ملحوظاً على مستوى الالتحاق المدرسي في المراحل التعليمية

١- الجدولان رقم ٩ و١١ في المرفق.
٢- الجدول رقم ١٠ في المرفق.

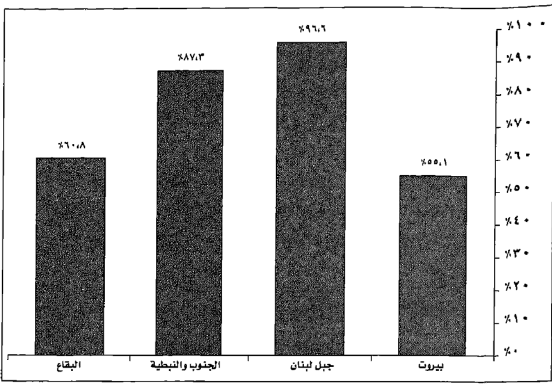
المختلفة حيث تبلغ نسب الالتحاق لكل من الفئات العمرية المقابلة للمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية نسباً كبيرة تصل إلى ٩٦٪ بالنسبة للفئة العمرية المقابلة لمرحلة التعليم الابتدائي و٨٧٪ بالنسبة للفئة العمرية المقابلة للتعليم المتوسط و٦١٪ بالنسبة للفئة العمرية المقابلة للتعليم الثانوي.

الجدول رقم ٢: توزع السكان بحسب الفئات العمرية المقابلة للمراحل التعليمية المختلفة وبحسب نسب الالتحاق المدرسي لكل من هذه الفئات العمرية

العدد والنسب المئوية للملتحقين بالحضانات أو الروضات أو مؤسسات التعليم في كل فئة عمرية معنية		الفئة العمرية	العدد والنسب المئوية للسكان بحسب الفئات العمرية المتعلقة بالمراحل التعليمية المعنية	
العدد	نسب الالتحاق ٪		عدد السكان	النسب المئوية ٪
٤,٧٤٠	٣,٣	أقل من ٣ سنوات	١٤١,٨١٦	٤,٦
١٠٢,٧٨٥	٥٥,١	٣ - ٥ سنوات (التعليم ما قبل المدرسي)	١٨٦,٤٤١	٦
٣٦٨,٦١٩	٩٦	٦-١١ سنة (المرحلة الابتدائية)	٣٨٣,٩٨٠	١٢,٣
٢٣١,٨٥٥	٨٧,٣	١٢-١٥ سنة (المرحلة المتوسطة)	٢٦٥,٧٢٥	٨,٥
١١٨,٤٥٠	٦٠,٨	١٦-١٨ سنة (المرحلة الثانوية/سن العمل)	١٩٤,٨٤٦	٦,٣
٩١,٣٦١	٣٠,٨	١٩-٢٣ سنة (مرحلة التعليم العالي/سن العمل)	٢٩٧,٠٤٩	٩,٥
٢٧,٢٥١	١,٩	٢٤-٦٤ سنة (سن العمل)	١,٤٢٧,١٢٦	٤٥,٩
-	-	٦٥ سنة وأكثر (سن التقاعد)	٢١٣,٢٨٢	٦,٩
٤٢	٢,٧	لا جواب	١,٥٦٩	٠,١
٩٤٥,١٠٣	٣٠,٤	المجموع	٣,١١١,٨٣٤	١٠٠

المصدر: بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية، بيروت، ١٩٩٦.

رسم بياني رقم ٢ : نسب الالتحاق المدرسي بحسب الفئة العمرية



ومن جهة أخرى فإن سكان لبنان من عمر ١٠ سنوات وأكثر (بالنسبة المئوية) يتوزعون لجهة المرحلة التعليمية التي أنهوها (بمن فيهم الطلاب الذين ما يزالون يتابعون الدراسة)، وفقاً للجدول أدناه:

الجدول رقم ٣: التوزع النسبي للسكان من عمر ١٠ سنوات وما فوق في العام ١٩٩٦ بحسب المستوى التعليمي أو المرحلة التعليمية التي أنهوها والجنس

المستوى التعليمي	ذكور	إناث	ذكور وإناث معاً
أمي	٩,٣٪	١٧,٨٪	١٣,٦٪
ملم بالقراءة	١١,٢٪	٨,٤٪	٩,٨٪
لم ينه ابتدائي	٧٪	٥,٧٪	٦,٢٪
أنهى ابتدائي	٣٠,٥٪	٢٧,٢٪	٢٨,٨٪
أنهى متوسط	١٩,٣٪	١٩,٧٪	١٩,٥٪
أنهى ثانوي	١٣,٨٪	١٤,٩٪	١٤,٣٪
أنهى جامعة	٧,٦٪	٥,٩٪	٦,٧٪
أنهى دراسات عليا	١,٣٪	٠,٥٪	٠,٩٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر: بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية، بيروت، ١٩٩٦.

ويلاحظ من معطيات الجدول الأخير هذا تساوياً في المستويات التعليمية بين الجنسين عموماً، في ما عدا مستوى الأمية التي تتفاوت نسبتها بين الذكور والإناث بنتيجة الإرث الماضي، وهو تفاوت يضمحل حالياً حيث إن نسبة الأمية لدى الفئة العمرية ١٠-١٤ سنة تبلغ ٢،٢٪ فقط (بالنسبة لكل من الذكور والإناث معاً) مما يدل على اختفاء الفارق بين الجنسين لجهة مستوى الأمية من جهة، وإلى انخفاض هذه النسبة بشكل كبير من جهة أخرى، وفي هذا المجال تحديداً وبالمقارنة مع البيانات الإحصائية للعام ١٩٧٠[١]، فإننا نشهد انخفاضاً في المستوى العام للأمية في لبنان (بالنسبة للذكور والإناث معاً) من ٣١،٧٪ في العام ١٩٧٠ إلى ١٣،٦٪ في العام ١٩٩٦.

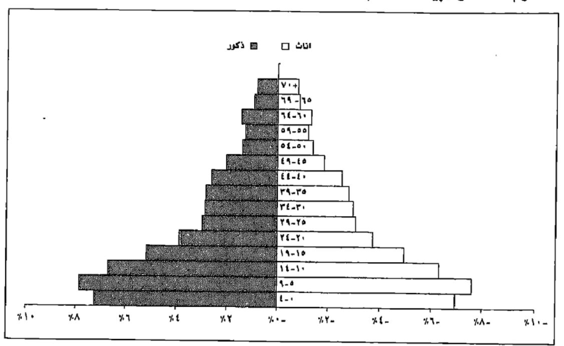
٤- الزواجية والعزوبية وحجم الأسرة:

يبرز على مستوى كل من الزواجية والعزوبية جملة ظواهر أبرزها ارتفاع متوسط العمر لدى الزواج الأول بالنسبة لكل من الجنسين، كما ارتفاع نسبة

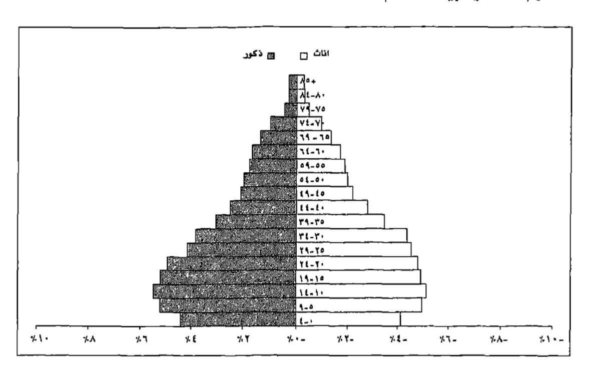
١- القوى العاملة، مديرية الإحصاء المركزي.

العزوبية في الفئات العمرية المختلفة، ففي مجال متوسط العمر عند الزواج الأول ارتفع هذا المتوسط عند الذكور من ٢٩ سنة في العام ١٩٧٠ إلى ٣٠،٩ سنة في العام ١٩٩٦، بينما ارتفع عند الإناث من ٢٣ سنة في العام ١٩٧٠ إلى ٢٧،٥ سنة في العام ١٩٩٦، وهي متوسطات تعتبر من بين الأعلى في العالم. أما في مجال نسبة العزوبية فيلاحظ تغير واضح في هذه النسب بين العامين ١٩٧٠ و١٩٩٦ تبرزها بيانات الجدول أدناه والتي يتبين من خلالها أن نسبة العزوبية لدى الإناث في العام ١٩٩٦ تساوي الضعف تقريباً لما كانت عليه في العام ١٩٧٠، وذلك بالنسبة لكل من الفئات العمرية (٢٥-٢٩ سنة) إلى (٤٥-٤٩ سنة). مع الإشارة أخيراً إلى أن ارتفاع كل من نسبة العزوبية وسن الزواج يعتبران من أسباب التغير في بنية هرم الأعمار والذي سبق الإشارة إليه في الفقرة ٢-٢ أعلاه.

هرم الأعمار (بيانات العام ١٩٧٠)



هرم الأعمار (بيانات العام ١٩٩٦)

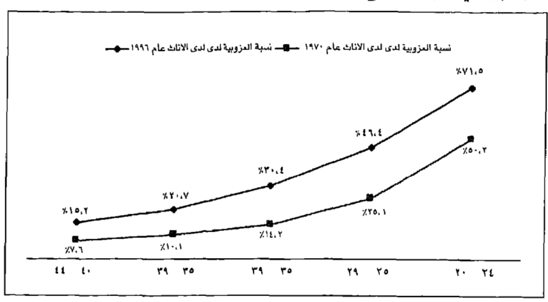


الجدول رقم ٤ : نسبة العزوبية في الفئات العمرية المختلفة لدى كل من الجنسين في العامين ١٩٧٠ و١٩٩٦

نسبة العزوبية لدى الإناث عام ١٩٧٠٪	نسبة العزوبية لدى الإناث عام ١٩٩٦٪	الفئة العمرية	نسبة العزوبية لدى الذكور عام ١٩٧٠٪	نسبة العزوبية لدى الذكور عام ١٩٩٦٪
٨٦,٨	٩٤,٨	١٥ – ١٩	٩٩	٩٩,٧
٥٠,٣	٧١,٥	٢٠ – ٢٤	٨٨,١	٩٤,٣
٢٥,١	٤٦,٤	٢٥ – ٢٩	٥٤,٩	٦٩,٧
١٤,٢	٣٠,٤	٣٠ – ٣٤	٢٥,٣	٣٨,١
١٠,١	٢٠,٧	٣٥ – ٣٩	١٥	١٩
٧,٦	١٥,٢	٤٠ – ٤٤	٨,٥	١٠,١
٦,٩	١١,٤	٤٥ – ٤٩	٥,٧	٦,٣

المصدر: بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٩٩٦، ومسح القوى العاملة في لبنان للعام ١٩٧٠، مديرية الإحصاء المركزي، بيروت، ١٩٧٢.

رسم بياني رقم ٣ : ارتفاع نسبة العزوبية عند الإناث بين العامين ١٩٧٠ و ١٩٩٦



أما لجهة حجم الأسرة فقد انخفض على مستوى لبنان ككل من ٥،٤ أشخاص في الأسرة الواحدة عام ١٩٧٠ إلى ٤،٧ أشخاص في العام ١٩٩٦ ، ويتفاوت حجم الأسرة إلى حد كبير بين الأقضية المختلفة في لبنان إذ إنه يراوح بين حد أدنى يبلغ ٣،٥ أشخاص في قضاء جزين وحد أقصى يبلغ ٥،٩ أشخاص في قضاء عكار[١].

٥- العمالة والبطالة :

يتباين مستوى العمالة في لبنان على ضوء عدد من المتغيرات أبرزها الفئة العمرية والجنس، ويظهر جدول التوزع النسبي لكل من الذكور والإناث بحسب الفئة العمرية والعلاقة بقوة العمل والعائدة للعام ١٩٩٦[٢] أن مستوى العمالة الذكورية لجميع الأعمار معاً (٦١٪) تكبر بأربع مرات تقريباً نسبة العمالة النسائية لجميع الأعمار معاً (١٥،٤٪)، مع تباين في مستويات العمالة في الفئات العمرية المختلفة. ويلاحظ من خلال الجدول أيضاً وجود نسبة عمالة

١- انظر الجدول رقم ١٢ المتعلق بتوزع حجم الأسرة بحسب القضاء في المرفق أدناه.

٢- الجدولان ١٣ و١٤ في المرفق.

أطفال ذكورية في الفئة العمرية ١٠-١٤ سنة تبلغ ٣،٣٪، وأيضاً نسبة عمالة لدى كبار السن الذكور (٦٥ سنة وأكثر) تبلغ ٣٦،٨٪، وهما نسبتان لافتتان للنظر (بالنسبة لهاتين الفئتين من الأعمار بشكل خاص) يمكن أن تؤشر لحاجة نسب كبيرة من الأسر إلى استمرارية عمل أربابها لما بعد سن التقاعد من جهة، ولحاجة نسب أخرى من الأسر لتشغيل أطفالها من جهة أخرى.

أما على مستوى البطالة فقد بلغت نسبة الذكور المتعطلين عن العمل ٧،٧٪[١] مقابل ٥،٧٪ لدى الإناث، ويبرز على هذا المستوى أن نسب التعطل عن العمل تطال بشكل خاص (لدى الذكور كما لدى الإناث) الفئات العمرية الشابة ١٥-٢٩ سنة، وهي ظاهرة تساهم بحركة هجرة الشباب إلى الخارج بحثاً عن عمل.

وبالمقارنة مع بيانات العام ١٩٧٠[٢] فقد ارتفعت نسبة العمالة الذكورية لفئة الأعمار ١٠ سنوات وأكثر من ٥٨،٥٪ إلى ٦١٪، وارتفعت نسبة العمالة النسائية لنفس الفئة العمرية من ١٢،٦٪ إلى ١٥،٤٪.

٦- الهجرة إلى الخارج:

تغيب في لبنان الدراسات حول الهجرة إلى الخارج وبخاصة لجهة الخصائص الديموغرافية والتعليمية والمهنية للمهاجرين، وكذلك دوافع الهجرة ونتائجها على المستويات الفردية والأسرية والوطنية، وذلك لأسباب أبرزها صعوبة إجراء مثل هذا النوع من الدراسات، وبناء عليه نكتفي بالإشارة إلى بعض البيانات الإحصائية المتوفرة والتي تشير إلى أن المتوسط السنوي لحركة خروج ودخول اللبنانيين خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٨ كانت بحدود السبعين ألفاً[٣]، وفي مجال آخر نشير إلى أنه جرت ضمن إطار مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن دراسة الخصائص الديموغرافية والتربوية للمهاجرين من أسرهم وأسباب هجرتهم، وهي تعتبر دراسة لجزء من المهاجرين إلى الخارج فقط

١- تحتسب نسبة المتعطلين عن العمل بقسمة عدد المتعطلين على حجم القوة العاملة (أي مجموع عدد العاملين حالياً وعدد المتعطلين عن العمل).

٢- انظر الجدول رقم ١٥ في المرفق.

٣- الوضع السكاني في لبنان، صفحة ٥٩،د. حلا نوفل، تقرير لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية.

حيث إنها لا تطال الهجرة إلى الخارج المتعلقة بأسر بأكملها.

ومن أبرز النتائج المتعلقة بخصائص الأفراد المهاجرين من أسرهم، وفقاً لبيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، أن عدد المهاجرين اللبنانيين الذين غادروا أسرهم إلى الخارج من أول تموز ١٩٩٣ حتى آذار ١٩٩٦ بلغ ٢٣٥٠٤ أشخاص يتشكل نصفهم من الفئتين العمريتين ٢٠-٢٤ سنة و٢٥-٢٩ سنة، مما يؤشر إلى واقع أن الهجرة إلى الخارج تطال الفئات الشابة أساساً ومنهم الذكور بشكل خاص، حيث إن نسبة المهاجرين الذكور إلى الخارج تبلغ ٨٤،٩٪ مقابل ١٥،١٪ للإناث (انظر الجدول رقم ٥ أدناه).

الجدول رقم ٥: التوزع النسبي للمهاجرين (من أسرهم) إلى الخارج بحسب الفئة العمرية والجنس

المستوى التعليمي	ذكور	إناث	ذكور وإناث معاً
٠-٤ سنوات	٪٠,٣	٪٠,٢	٪٠,٦
٥-٩ سنوات	٪٠,٣	٪٠,٣	٪٠,٦
١٠-١٤ سنة	٪٠,٧	٪٠,٢	٪٠,٩
١٥-١٩ سنة	٪٤,٢	٪١,٦	٪٥,٧
٢٠-٢٤ سنة	٪٢٢,٢	٪٣,٦	٪٢٥,٨
٢٥-٢٩ سنة	٪٢٤,٧	٪٢,٨	٪٢٧,٦
٣٠-٣٤ سنة	٪١٢	٪١,٨	٪١٣,٧
٣٥-٣٩ سنة	٪٧,٣	٪١,١	٪٨,٤
٤٠-٤٤ سنة	٪٤,١	٪٠,٤	٪٤,٥
٤٥-٤٩ سنة	٪٣,٤	٪٠,٥	٪٣,٩
٥٠-٥٤ سنة	٪٢,١	٪٠,٤	٪٢,٥
٥٥-٥٩ سنة	٪١,٧	٪٠,٩	٪٢,٥
٦٠-٦٤ سنة	٪١,٢	٪٠,٦	٪١,٨
٦٥ سنة وأكثر	٪٠,٨	٪٠,٦	٪١,٤
جميع الأعمار	٪٨٤,٩	٪١٥,١	٪١٠٠

المصدر: بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٩٩٦.

أما على المستوى التعليمي فإن البيانات تشير إلى أن معظم المهاجرين من أسرهم هم من المستويات التعليمية الثانوية والمتوسطة، حيث إنها تشكل مجتمعة ما نسبته ٥٤،٦٪[١]. وكذلك تشير بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن أن السبب الرئيسي للهجرة وبنسبة ٦٢٪ هو العمل، بينما تأتي الدراسة في المقام الثاني بنسبة تبلغ ٢٠،٤٪[٢].

٧- أبرز القضايا والمشكلات السكانية التي يتوجب العمل على معالجتها:

على ضوء ما تقدم، تؤشر البيانات الإحصائية إلى وجود العديد من القضايا السكانية والاجتماعية والاقتصادية التي يتوجب العمل على معالجتها، ومنها بشكل خاص:

- التمركز الكبير للسكان في مدينة بيروت وضواحيها مما يتسبب بمشكلات عديدة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وتأمين البنى التحتية والشبكات (ماء، كهرباء...) التي يحتاج إليها هؤلاء السكان.

- نسب انتساب كبيرة في المستويات التعليمية المختلفة تتطلب العمل على تعزيز التعليم الرسمي في مستوياته المختلفة، باعتبار أن التعليم الخاص في لبنان هو تعليم عالي الكلفة وخارج قدرة فئات كبيرة من اللبنانيين على تحمل أعبائه.

- ارتفاع نسبة البطالة وبخاصة تلك المتعلقة بالفئات الشابة والمتخرجين الجدد من حقل التعليم، وما ينتج عنها من ارتفاع في نسبة الهجرة إلى الخارج في أوساط هؤلاء الشباب.

- تأخر سن الزواج وارتفاع نسبة العزوبية (وبخاصة لدى الإناث) في الفئات العمرية ٢٥-٢٩ و٣٠-٣٤، والعائدة بقسم كبير منها إلى الوضع الاقتصادي ونسبة البطالة لدى الشباب وهجرتهم إلى الخارج.

---

١ انظر الجدول رقم ١٦ في المرفق.

٢ انظر الجدول رقم ١٧ في المرفق.

الجدول رقم ٦: الكثافة السكانية في لبنان بحسب القضاء

المحافظة	القضاء	عدد السكان	المساحة بالكلم المربع	الكثافة شخص/كلم٢	النسبة المئوية لعدد السكان	النسبة المئوية لمساحة القضاء
بيروت	بيروت	٤٠٧,٤٠٣	١,٧٨	٢٢٨,٨٧٨	١٣،١	٠،٠٢
الشمال	طرابلس	٢٢٧,٨٥٧	٢٦,٧٦	٨,٥١٥	٧،٣	٠،٣
جبل لبنان	بعبدا	٢٧١,٨٨٢	١٩٨,٤٣	١,٨٧٤	١٢	١،٩
جبل لبنان	المتن الشمالي	٣٦٧,١٥٠	٢٦٨,٢٩	١,٣٦٨	١١،٨	٢،٦
الجنوب	صيدا	١٣٨,٣٤٨	٢٦٨,٥٦	٥١٥	٤،٤	٢،٦
جبل لبنان	عاليه	٩٩,٩٤٧	٢٦٧,٣٠	٢٧٤	٣،٢	٢،٦
جبل لبنان	كسروان	١٢٣,٦٠٠	٣٤٤,٤٧	٣٥٩	٤	٣،٤
الجنوب	صور	١٣٠,٠٨٣	٣٩٧,٩٧	٣٢٧	٤،٢	٣،٩
النبطية	النبطية	٩٢,٣٦٣	٣٠٢,٩٦	٣٠٥	٣	٣
البقاع	زحلة	١٢٤,٢٣٦	٤١٩,٦٠	٢٩٦	٤	٤،١
الشمال	زغرتا	٤٨,٩٧٤	١٧٤,٥٧	٢٨١	١،٦	١،٧
الشمال	المنية- الضنية	٩٦,٤١٧	٣٥٩,١٥	٢٦٨	٣،١	٣،٥
الشمال	الكورة	٤٧,٥٤٠	١٨١,٠٣	٢٦٣	١،٥	١،٨
جبل لبنان	الشوف	١٢٠,٤٧٣	٤٧٦,١٥	٢٥٣	٣،٩	٤،٧
الشمال	عكار	١٩٨,١٧٤	٧٩٧,٨٧	٢٤٨	٦،٤	٧،٨
النبطية	بنت جبيل	٥٢,٧١٠	٢٧١,٦٤	١٩٤	١،٧	٢،٧
النبطية	مرجعيون	٤٠,٨٧٩	٢٥٧,٣٨	١٥٩	١،٣	٢،٥
جبل لبنان	جبيل	٦٢,٤٠٧	٤١١,٨٥	١٥٢	٢	٤
البقاع	البقاع الغربي	٥٥,٦٩٢	٤١٤,٢٤	١٣٤	١،٨	٤،١
الشمال	البترون	٣٤,٨١٧	٢٧٥,٨٠	١٢٦	١،١	٢،٧
الشمال	بشري	١٦,٨٣١	١٦٠,٦٨	١٠٥	٠،٥	١،٦
النبطية	حاصبيا	١٩,٤٦٠	٢١٦,١٥	٩٠	٠،٦	٢،١
البقاع	الهرمل	٣٨,٩٧٥	٥٦٧,١٦	٦٩	١،٣	٥،٦
البقاع	بعلبك	١٥٧,٠٤٩	٢,٣٥٢,٨٧	٦٧	٥	٢٣،١
الجنوب	جزين	١٤,٦٢٦	٢٤٥,٢١	٦٠	٠،٥	٢،٤
البقاع	راشيا	٢٣,٨٣٩	٥٣٧,١٠	٤٤	٠،٨	٥،٣
لبنان	لبنان	٣,١١١,٨٢٩	١٠,١٩٤,٩٧	٣٠٥	١٠٠	١٠٠

المصدر: بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية ١٩٩٦.

الجدول رقم ٧ : التوزع النسبي للسكان في مدينة بيروت وقضاءي بعبدا والمتن بحسب مكان قيد نفوس المقيمين

سكان مدينة بيروت		سكان قضاء بعبدا		سكان قضاء المتن	
مكان قيد النفوس	٪	مكان قيد النفوس	٪	مكان قيد النفوس	٪
مدينة بيروت	٥١,١	قضاء بعبدا	٢٣,٧	قضاء المتن	٣٦,٢
غير لبناني	٦,٦	قضاء بعلبك	١١,١	قضاء الشوف	٨,٨
قضاء الشوف	٥,٢	مدينة بيروت	١٠,٧	مدينة بيروت	٨
قضاء النبطية	٤,٢	قضاء بنت جبيل	٩,١	قضاء بعبدا	٥,٦
قضاء عاليه	٣,٤	قضاء مرجعيون	٨,٦	قضاء بعلبك	٥,٣
قضاء بعبدا	٣	قضاء النبطية	٦,٢	قضاء عكار	٣,٨
قضاء بنت جبيل	٣	قضاء صور	٤,٤	قضاء جزين	٣,٣
قضاء صيدا	٢,٨	قضاء الشوف	٣,٨	قضاء زحلة	٣,٣
قضاء مرجعيون	٢,٧	غير لبناني	٣,٧	قضاء عاليه	٣
قضاء صور	٢,٥	قضاء صيدا	٣,٢	قضاء كسروان	٢,٥
قضاء بعلبك	١,٩	قضاء جبيل	٢,٤	غير لبناني	٢,٥
قضاء المتن	١,٩	قضاء جزين	٢,٣	قضاء جبيل	٢,٤
قضاء جزين	١,٦	قضاء عاليه	٢,٢	قضاء بنت جبيل	١,٩
قضاء كسروان	١,٥	قضاء زحلة	١,٥	قضاء البترون	١,٨
قضاء زحلة	١,٢	قضاء الهرمل	١,٤	قضاء صيدا	١,٧
لا جواب ، لبناني	١,١	قضاء البقاع الغربي	١,٢	قضاء بشري	١,٧
قضاء البقاع الغربي	١	قضاء عكار	٠,٩	قضاء البقاع الغربي	١,٤
قضاء جبيل	١	قضاء المتن	٠,٨	قضاء صور	١,٢
قضاء حاصبيا	٠,٩	قضاء حاصبيا	٠,٧	قضاء مرجعيون	٠,٨
قضاء طرابلس	٠,٩	قضاء كسروان	٠,٥	لا جواب ، لبناني	٠,٨
قضاء عكار	٠,٧	لا جواب ، لبناني	٠,٣	قضاء النبطية	٠,٧
قضاء البترون	٠,٧	قضاء طرابلس	٠,٣	قضاء الهرمل	٠,٦
قضاء راشيا	٠,٤	قضاء البترون	٠,٣	قضاء طرابلس	٠,٦
قضاء الكورة	٠,٣	قضاء بشري	٠,٢	قضاء زغرتا	٠,٥
قضاء الهرمل	٠,٢	قضاء راشيا	٠,٢	قضاء الكورة	٠,٥
قضاء بشري	٠,٢	قضاء زغرتا	٠,٢	قضاء حاصبيا	٠,٤

تابع الجدول على الصفحة التالية

تابع الجدول رقم ٧: التوزع النسبي للسكان في مدينة بيروت وقضاءي بعبدا والمتن بحسب مكان قيد نفوس المقيمين

سكان مدينة بيروت		سكان قضاء بعبدا		سكان قضاء المتن	
قضاء المنية-الضنية	٠،١	قضاء الكورة	٠،٢	قضاء راشيا	٠،٤
قضاء زغرتا	٠،١	قضاء المنية-الضنية	٠،١	قضاء المنية-الضنية	٠،١
المجموع	١٠٠	المجموع	١٠٠	المجموع	١٠٠

المصدر: بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٩٩٦.

الجدول رقم ٨: توزع السكان في لبنان بحسب الفئة العمرية والجنس عام ١٩٧٠ (عدد ونسبة مئوية)

العمر	ذكور ٪		إناث ٪		المجموع ٪	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١>	٢٨,٩٣٥	١,٤	٢٩,٦١٠	١,٤	٥٨,٥٤٥	٢,٨
١-٤	١٢٥,٠١٠	٥,٩	١١٧,٧٥٠	٥,٥	٢٤٢,٧٦٠	١١,٤
٥-٩	١٦٦,٨٤٥	٧,٨	١٦١,٢٣٥	٧,٦	٣٢٨,٠٨٠	١٥,٤
١٠-١٤	١٤٢,٦٢٠	٦,٧	١٣٤,٤٤٥	٦,٣	٢٧٧,٠٦٥	١٣
١٥-١٩	١١٠,١٦٠	٥,٢	١٠٥,٢٤٠	٤,٩	٢١٥,٤٠٠	١٠,١
٢٠-٢٤	٨٢,٣٩٥	٣,٩	٧٩,٠٢٠	٣,٧	١٦١,٤١٥	٧,٦
٢٥-٢٩	٦٣,١٩٥	٣	٦٥,٥٨٠	٣,١	١٢٨,٧٧٥	٦,١
٣٠-٣٤	٦١,٠٨٠	٢,٩	٦٣,٣٤٥	٣	١٢٤,٤٢٥	٥,٩
٣٥-٣٩	٦٠,٣٤٥	٢,٨	٥٩,٧٠٠	٢,٨	١٢٠,٠٤٥	٥,٦
٤٠-٤٤	٥٥,٤٤٠	٢,٦	٥٤,٢١٠	٢,٥	١٠٩,٦٥٠	٥,٢
٤٥-٤٩	٤٣,٠٦٥	٢	٣٩,٠٧٥	١,٨	٨٢,١٤٠	٣,٩
٥٠-٥٤	٢٩,٤٦٠	١,٤	٢٩,٤٤٥	١,٤	٥٨,٩٠٥	٢,٨
٥٥-٥٩	٢٧,١٥٠	١,٣	٢٥,٧٧٠	١,٢	٥٢,٩٢٠	٢,٥
٦٠-٦٤	٣٠,٣٤٥	١,٤	٢٧,٩٩٠	١,٣	٥٨,٣٣٥	٢,٧
٦٥-٦٩	١٩,٦٨٠	٠,٩	١٨,٣٣٠	٠,٩	٣٨,٠١٠	١,٨
٧٠ +	٣٣,٠٩٠	١,٦	٣٤,٢٤٥	١,٦	٦٧,٣٣٥	٣,٢
غير محدد	١,٢٠٠	٠,١	١,٣٢٠	٠,١	٢,٥٢٠	٠,١
المجموع	١,٠٨٠,٠١٥	٥٠,٨	١,٠٤٦,٣١٠	٤٩,٢	٢,١٢٦,٣٢٥	١٠٠

المصدر: القوى العاملة في لبنان، المجلد الثاني، مديرية الإحصاء المركزي، بيروت ١٩٧٢

الجدول رقم ٩ : توزع السكان في لبنان بحسب الفئة العمرية والجنس عام ١٩٩٦ (عدد ونسبة مئوية)

العمر	ذكور		إناث		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
٠ – ٤	١٣٧,٦٧٨	٤,٤	١٢٨,٢٦٤	٤,١	٢٦٥,٩٤٢	٨,٥
٥ – ٩	١٦٢,٢١٤	٥,٢	١٥٤,١٦٣	٥	٣١٦,٣٧٧	١٠,٢
١٠ – ١٤	١٧٠,٥٦٩	٥,٥	١٥٩,٨٥١	٥,١	٣٣٠,٤٢٠	١٠,٦
١٥ – ١٩	١٦١,٧٥٨	٥,٢	١٥٢,٧٦٧	٤,٩	٣١٤,٥٢٥	١٠,١
٢٠ – ٢٤	١٥٣,٦٧٠	٤,٩	١٤٨,٧٩٦	٤,٨	٣٠٢,٤٦٦	٩,٧
٢٥ – ٢٩	١٢٩,١٥٢	٤,٢	١٤٠,٢٢٢	٤,٥	٢٦٩,٣٧٤	٨,٧
٣٠ – ٣٤	١١٨,٧٨٥	٣,٨	١٣٥,٥٦٩	٤,٤	٢٥٤,٣٥٤	٨,٢
٣٥ – ٣٩	٩٣,٧٠١	٣	١٠٨,١٢٤	٣,٥	٢٠١,٨٢٥	٦,٥
٤٠ – ٤٤	٧٧,٥٢٥	٢,٥	٨٧,٤٠٤	٢,٨	١٦٤,٩٢٩	٥,٣
٤٥ – ٤٩	٦٤,٧٢٠	٢,١	٦٩,٥١٠	٢,٢	١٣٤,٢٣٠	٤,٣
٥٠ – ٥٤	٦٠,٨٨٨	٢	٦٢,٢٩٧	٢	١٢٣,١٨٥	٤
٥٥ – ٥٩	٥٥,٠١١	١,٨	٥٨,٤٨٠	١,٩	١١٣,٤٩١	٣,٦
٦٠ – ٦٤	٥٢,١٠٢	١,٧	٥٣,٧٥٦	١,٧	١٠٥,٨٥٨	٣,٤
٦٥ – ٦٩	٤٢,٧٧١	١,٤	٤٢,٦٥١	١,٤	٨٥,٤٢٢	٢,٧
٧٠ – ٧٤	٣١,٢٩٣	١	٣١,٠٧٨	١	٦٢,٣٧١	٢
٧٥ – ٧٩	١٤,٠٩٤	٠,٥	١٥,١٢٦	٠,٥	٢٩,٢٢٠	٠,٩
٨٠ – ٨٤	٨,٣٨١	٠,٣	١٠,١٤٠	٠,٣	١٨,٥٢١	٠,٦
٨٥ +	٨,٢٨٠	٠,٣	٩,٤٧١	٠,٣	١٧,٧٥١	٠,٦
لا جواب	١٧٦	٠	١,٣٩٣	٠	١,٥٦٩	٠,١
المجموع	١,٥٤٢,٧٦٨	٤٩,٦	١,٥٦٩,٠٦٢	٥٠,٤	٣,١١١,٨٣٠	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية، بيروت، ١٩٩٦.

الجدول رقم ١٠: توزع السكان والأسر بحسب القضاء، ومتوسط حجم الأسرة في القضاء

القضاء	عدد الأفراد	عدد الأسر	متوسط حجم الأسرة
قضاء بيروت	٤٠٧,٤٠٢	٩٩,١٢٣	٤,١
قضاء بعبدا	٣٧١,٨٨١	٧٩,٤٧٢	٤,٧
قضاء المتن	٣٦٧,١٥١	٨٨,٢٩٦	٤,٢
قضاء الشوف	١٢٠,٤٧٢	٢٦,١٢٢	٤,٦
قضاء عاليه	٩٩,٩٤٧	٢٣,١٥١	٤,٣
قضاء كسروان	١٢٣,٥٩٩	٣١,٢٢٦	٤
قضاء جبيل	٦٢,٤٠٧	١٣,٢٧٠	٤,٧
قضاء طرابلس	٢٢٧,٨٥٨	٤٣,٧٢٤	٥,٢
قضاء الكورة	٤٧,٥٤١	١٠,٨٩٠	٤,٤
قضاء زغرتا	٤٨,٩٧٤	١٠,٧٣٩	٤,٦
قضاء البترون	٣٤,٨١٦	٧,٥٨٨	٤,٦
قضاء عكار	١٩٨,١٧٤	٣٣,٣١٦	٥,٩
قضاء بشري	١٦,٨٣١	٣,٦١٢	٤,٧
قضاء المنية-الضنية	٩٦,٤١٦	١٦,٩٤٧	٥,٧
قضاء صيدا	١٣٨,٣٥٠	٢٨,١٢٣	٤,٩
قضاء صور	١٣٠,٠٨٢	٢٥,٦٧٣	٥,١
قضاء جزين	١٤,٦٢٦	٤,١٩٦	٣,٥
قضاء النبطية	٩٢,٣٦٣	١٩,٧١٥	٤,٧
قضاء بنت جبيل	٥٢,٧١٠	١٠,٨٩٦	٤,٨
قضاء مرجعيون	٤٠,٨٧٩	٩,٠٧٨	٤,٥
قضاء حاصبيا	١٩,٤٥٩	٤,٥٥٥	٤,٣
قضاء زحلة	١٢٤,٣٣٦	٢٦,٦١٣	٤,٧
قضاء البقاع الغربي	٥٥,٦٩٢	١١,١٩٦	٥
قضاء بعلبك	١٥٧,٠٥٠	٢٩,٨٤١	٥,٣
قضاء الهرمل	٣٨,٩٧٤	٦,٧٥٢	٥,٨
قضاء راشيا	٢٣,٨٣٩	٤,٧٩٢	٥
لبنان	٣,١١١,٨٢٩	٦٦٨,٩٠٦	٤,٧

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية، بيروت، ١٩٩٦.

الجدول رقم ١١: التوزع النسبي للذكور من عمر ١٠ سنوات وأكثر بحسب الفئة العمرية والعلاقة بقوة العمل (نسبة مئوية)

العمر	يعمل حالياً	متعطل عن العمل	طالب	غير ذلك لا يعمل	المجموع
١٠ - ١٤	٣,٣	١,٩	٩٢,٢	٢,٦	١٠٠
١٥ - ١٩	٢٨,٢	٨,٣	٥٨,٦	٤,٩	١٠٠
٢٠ - ٢٤	٦١,٣	١٠,٧	٢٣,١	٤,٩	١٠٠
٢٥ - ٢٩	٨٤,٦	٧,٦	٤,٤	٣,٥	١٠٠
٣٠ - ٣٤	٩٢	٤,٤	٠,٧	٢,٩	١٠٠
٣٥ - ٣٩	٩٤,٥	٢,٩	١١,٤	٢,٦	١٠٠
٤٠ - ٤٤	٩٣,٨	٢,٨	٢٣,٧	٣,٤	١٠٠
٤٥ - ٤٩	٩٢,١	٢,٧		٥,٢	١٠٠
٥٠ - ٥٤	٨٨,٥	٢,٥		٩	١٠٠
٥٥ - ٥٩	٨١,٦	٢,٨		١٥,٦	١٠٠
٦٠ - ٦٤	٦٨,٨	٣,٢		٢٨	١٠٠
٦٥ +	٣٦,٨	٣,٥		٥٩,٦	١٠٠
لا جواب	٧١,٤	١١,٤	١١.٤	٥,٧	١٠٠
جميع الأعمار	٦١	٥,١	٢٣.٧	١٠,٢	١٠٠
نسبة الذكور المتعطلين عن العمل		٪٧,٧			

الجدول رقم ١٢ : التوزع النسبي للإناث من عمر ١٠ سنوات وأكثر بحسب الفئة العمرية والعلاقة بقوة العمل

العمر	يعمل حاليا	متعطل عن العمل	طالب	غير ذلك لا يعمل	المجموع
١٠ - ١٤	٠,٥	٠,٢	٩٣,٢	٦,٢	١٠٠
١٥ - ١٩	٥,٤	١,١	٦٤,٩	٢٨,٦	١٠٠
٢٠ - ٢٤	٢١,٤	٢,٢	٢٣,٣	٥٣,١	١٠٠
٢٥ - ٢٩	٢٩	٢	٣,٤	٦٥,٥	١٠٠
٣٠ - ٣٤	٢٥,٢	١,٣	٠,٨	٧٢,٧	١٠٠
٣٥ - ٣٩	٢٤,٥	٠,٨	١,٥	٧٤,٦	١٠٠
٤٠ - ٤٤	٢٢,٦	٠,٦	٢٢,٤	٧٦,٨	١٠٠
٤٥ - ٤٩	١٨,٨	٠,٥		٨٠,٧	١٠٠
٥٠ - ٥٤	١٣,١	٠,٢		٨٦,٧	١٠٠
٥٥ - ٥٩	١٠,٥	٠,٢		٨٩,٣	١٠٠
٦٠ - ٦٤	٧,٧	٠,٢		٩٢,٢	١٠٠
٦٥ +	٢,٨	٠,١		٩٧,١	١٠٠
لا جواب	٧١,٩	٠	١,٥	٢٦,٦	١٠٠
جميع الأعمار	١٥,٤	٠,٩	٢٢,٤	٦١,٣	١٠٠

نسبة الإناث المتعطلات عن العمل	٥,٧٪

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية، بيروت، ١٩٩٦.

الجدول رقم ١٣ : العاملون في لبنان في العام ١٩٧٠ بحسب الجنس

السكان والعاملون	ذكور	إناث	ذكور وإناث معاً
مجموع عدد السكان	١,٠٨٠,٠١٥	١,٠٤٦,٣١٠	٢,١٢٦,٣٢٥
عدد السكان من عمر ١٠ سنوات وأكثر	٧٥٩,٢١٠	٧٣٧,٢١٥	١,٤٩٦,٤٢٥
عدد العاملين من عمر ١٠ سنوات وأكثر	٤٤٣,٨٠٥	٩٣,٢٤٠	٥٣٧,٠٤٥
نسبة العاملين من عمر ١٠ سنوات وأكثر	٥٨,٥٪	١٢,٦٪	٣٥,٩٪

المصدر: القوى العاملة في لبنان، المجلد الثاني، مديرية الإحصاء المركزي، بيروت ١٩٧٢.

الجدول رقم ١٤ : توزع المهاجرين من أسرهم بحسب المستوى التعليمي

المرحلة التعليمية التي أنهاها	العدد	٪
عشر سنوات أو أكثر أمي	٦٧٥	٢,٩
عشر سنوات أو أكثر يقرأ ويكتب	١,٢٥٩	٥,٤
ست سنوات أو أكثر يتابع ابتدائي أو دون	٦٣	٠,٣
أنهى الابتدائي	٤,١٣٨	١٧,٨
أنهى المتوسط	٥,٠٢١	٢١,٧
أنهى الثانوي	٧,٦٥١	٣٢,٩
أنهى الجامعة	٤,٠١١	١٧,٣
أنهى دراسات عليا	٣٩٨	١,٧
المجموع	٢٣,٢٢٦	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية، بيروت، ١٩٩٦.

الجدول رقم ١٥ : توزع المهاجرين من أسرهم بحسب السبب الرئيسي للهجرة

السبب الرئيسي للهجرة إلى الخارج	العدد	٪
العمل	١٤,٥٧١	٦٢
الزواج	١,٠٢٣	٤,٤
الالتحاق بأحد أفراد الأسرة	–	٧,٦
الدراسة	٤,٧٩٧	٢٠,٤
غير ذلك	١,٠٠٣	٤,٣
لا جواب	٣٢٤	١,٤
المجموع	٢٣,٥٠٤	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية، بيروت، ١٩٩٦.

إشكاليات التفاوت المناطقي في لبنان(*)

أديب نعمه
مدير مشروع تحسين أحوال المعيشة

تمهيد

يعتبر التفاوت المناطقي في مؤشرات التنمية إحدى السمات المميزة لنمط النمو اللبناني منذ عقود. وهذا التفاوت كان مصدراً لتوترات اجتماعية وسياسية حادة، وأحد أسباب الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدينة منذ سنوات ما قبل الحرب، كما كان في رأي شبه إجماعي، أحد الأسباب الداخلية المفجرة للحرب اللبنانية.

ويطرح هذا الأمر علينا التساؤل الآتي: ما هو الموقع الذي يمثله التفاوت المناطقي في بلد كلبنان؟ وهل هو تفاوت واحد بسيط، أم تفاوتات مركبة؟ وما علاقته بالتفاوت الاجتماعي ومشكلة الفقر؟ وعلاقة كل ذلك بمتطلبات التنمية في البلاد في مرحلة سياسية تم فيها رفع قضية الإنماء المتوازن إلى مصاف القضية الدستورية والوطنية الكبرى منذ توقيع اتفاق الطائف عام ١٩٨٩؟

يقودنا كل ذلك إلى صلب النقاش في تجربة لبنان في العقدين الأخيرين، بما هما تكثيف دراماتيكي لحكاية لبنان المجتمع والدولة على امتداد قرن من الزمن ونيف، كانت إشكالية التفاوت الاجتماعي - المناطقي فيه، الحامل التاريخي للاختلالات البنيوية التي كانت أبرز العوامل الداخلية المولدة للحرب عام ١٩٧٥.

(*) تم إعداد هذا النص استناداً إلى مجموعة مساهمات سابقة للكاتب تتعلق بموضوع التنمية والتفاوت المناطقي وقد قُدّمت أجزاء منها، أو نُشرت، في مناسبات سابقة.

الإطار اللبناني العام

اعتمد لبنان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية طريقاً خاصاً للنمو يجمع بين ليبرالية اقتصادية شبه مطلقة، وليبرالية سياسية شكلية ذات سمات طائفية (من حيث الشكل العام لبنية النظام والدستور والتشريع). وقد ساعد في ذلك أن لبنان قد ارتبط باكراً بالأسواق والاقتصاد العالميين مؤدياً وظيفة الوساطة التجارية والمالية بين المراكز الرأسمالية والعالم العربي في ظروف مساعدة. كما أن تخصصه التجاري والمالي كان عنصراً مساعداً، لأنه كان ارتباطاً مع القطاعات الأكثر ربحية في الاقتصاد العالمي مقارنة بالتخصص الزراعي أو المنجمي، وحتى الصناعي الذي كان التخصص الغالب في البلدان النامية، بما فيها في المنطقة العربية. لذلك حقق لبنان في فترة ما قبل الحرب معدلات نمو جيدة أسهمت في صنع مرحلة الازدهار، أو ما يسمى على سبيل المبالغة المعجزة اللبنانية.

وقد تثبتت الوجهة الخدماتية للاقتصاد اللبناني تباعاً في الخمسينات والستينات، حيث انتقلت الأولوية من الخدمات التجارية التقليدية، إلى القطاع المصرفي، مع تأرجحات في حصة القطاعين الصناعي والزراعي. ولم يلعب القطاع العام دوراً كبيراً في الاقتصاد اللبناني، إذ بلغت مساهمته القصوى في الناتج الوطني نحو ٢٠٪ خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤)، وبقي مقتصراً منذ ذلك الحين على بعض المرافق العامة في مجالي الطاقة والمواصلات والمياه، والخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة. وحتى هذه المجالات المذكورة لم يكن النشاط فيها حكراً على القطاع العام، إذ لم تكن هناك قيود تحد من نشاط القطاع الخاص في أي منها.

هذا النمط من التطور ترك تأثيراً مباشراً على النسيج الداخلي للمجتمع اللبناني. فالنمو التجاري - المصرفي، والانفتاح على السوق العالمية في ظل محدودية الطاقات الإنتاجية الوطنية، لم يلبث أن بلغ درجة تشبعه، أو كاد، في أواسط الستينات فتوقف توسع القاعدة الاجتماعية المستفيدة من عائد النمو في طور الازدهار السابق، وبدأت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية تطل برأسها. كما أن هذا الخيار شديد الاعتماد على الاستيراد المترافق مع تشجيع

أنماط المعيشة والسلوك الاستهلاكية، كما انه بإخضاع النمو لمنطق تعظيم الربح في الآجال القصيرة، يزيد من حدة الاستقطاب الاجتماعي، ويعيد إنتاج التفاوت الاجتماعي والمناطقي بحكم غياب أو ضعف السياسات التوزيعية، وعدم تنمية الأرياف والمناطق الطرفية. إن الريف اللبناني كان الضحية الأولى لهذا النمط، الذي تميز أيضاً بالنمو العشوائي والتضخمي للعاصمة والمراكز المدينية.

من جهة أخرى حمل الاقتصاد الآثار المتناقضة للبنية الاجتماعية التقليدية، ولتأثيرات الحداثة التي يعززها دوره الوسيط المرتبط بالاقتصاد العالمي والإقليمي. فتميز من جهة بدرجة تركز اقتصادي قطاعية مرتفعة حيث إن الحصة الأساسية من الناتج المحلي كانت تحتكرها قلة من المؤسسات الكبرى، وفي الوقت نفسه كان هناك غلبة عددية من المؤسسات الصغيرة الفردية أو العائلية. كما كانت هذه الثنائية حاضرة في البنى الثقافية، وان تفاوت حضورها وأثرها حسب المراحل المختلفة. وقد بلغت حدودها القصوى في السنوات الأخيرة بفعل اندفاع العولمة المتسارع الذي تزامن مع خروج لبنان من حرب طويلة، تشكل بدورها عاملاً مهماً في صناعة الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة وردود فعلها على المؤثرات الخارجية.

في هذا السياق، فإن أبرز الإشكاليات التي واجهها المجتمع اللبناني بفعل التأثير المندمج لمجمل المؤثرات المشار إليها أعلاه، هي الآتية:

أ- وجود تفاوت اجتماعي مهم في توزيع الثروة والدخل بين الفئات الاجتماعية اللبنانية. ووجود مؤشرات لتركز اقتصادي ومالي كبير على المستوى العام، وعلى المستوى القطاعي، في الإيداع وفي التسليف.

ب- وجود تفاوت مناطقي في مؤشرات توزع النشاط الاقتصادي، والخدماتي، ومجمل المؤشرات التنموية، مع تمركز جغرافي سكاني، في منطقة بيروت المدينية، وفي الشريط الساحلي.

ج- وجود تفاوت قطاعي بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث توزع الناتج المحلي القائم، بشكل عام، على النحو الآتي: نحو ٧٠٪ لقطاع الخدمات،

مقابل ١٠٪ للزراعة، و٢٠٪ للصناعة والبناء والطاقة. وهذا النوع من التوزيع لا يسهم في توسيع القاعدة الاجتماعية والجغرافية للمستفيدين من النمو الاقتصادي.

د- وجود مشكلة في مستوى الديمقراطية والمشاركة المتاحين في المجتمع. وخصوصاً تخلف النظام الانتخابي وعدم استقراره، وغياب هياكل المشاركة المحلية، ولا سيما المجالس البلدية التي توقفت انتخاباتها بين ١٩٦٣ و١٩٩٨، وأثر ذلك على التنمية المحلية. أضف إلى ذلك توقف مسار السير نحو صيغة نظام لامركزي، وعدم فعالية أطر الحوار المثلثة التمثيل، بدءاً من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحديث العهد، إلى كل المؤسسات واللجان المشتركة الأخرى (صندوق الضمان، لجنة المؤشر، مجلس الجامعة..).

هـ- وجود إشكالية سياسية - ثقافية تتغذى من كل التعقيدات الراهنة، والموروثة، وتتغذى من آثار الانفتاح الإعلامي على وسائل الاتصال العالمية والتأثر الشديد بالميول والنزعات الاستهلاكية من جهة، وردود الفعل الثقافية المحافظة من جهة أخرى.

إن هذه المسائل العامة، هي بمثابة الإطار العام الذي تتحرك ضمنة إشكالية التفاوت المناطقي التي تشكل محور هذا النص.

فرضيات ابتدائية

إن ظاهرة التفاوت المناطقي في اعتقادنا هي ظاهرة مركبة ومتعددة المستويات، وهي تشكل محصلة تفاعل معقد بين الماضي والحاضر والمستقبل، محكومة لجهة أصولها وبنيتها بالموروث المنتقل إليها من عهد ما قبل الرأسمالية، ومحكومة لجهة وظائفها وصيرورتها بوظائف راسخة في شبكة المصالح والقوى الراهنة، وكيفية الحفاظ عليها مستقبلاً. إن الموروث التاريخي - الاجتماعي هو الذي أنتج بنيوياً التفاوتات المناطقية المعاصرة، إلا أن متطلبات الحاضر هي التي تعيد إنتاجها وظائفياً وتصنع لها أدواراً ووظائف معاصرة ومستقبلية.

انطلاقاً من نظرتنا المركبة إلى هذا الظاهرة، نطرح في ما يأتي خمس أفكار - فرضيات ابتدائية تشكل في اعتقادنا إطاراً مرجعياً للنقاش الراهن في التفاوتات الاجتماعية والمناطقية:

الفكرة الأولى: إن السياق التاريخي لتكون التفاوت المناطقي في لبنان، جعل منه ظاهرة تتجاوز الأوجه الكمية من زيادة أو نقصان في هذا أو ذاك من مؤشرات النمو. لقد سبق لعدد من الباحثين في علوم الاجتماع والاقتصاد والتاريخ، أن ميزوا بين لبنان مركزي ولبنان طرفي، وفي هذا التمييز ما يشير إلى تفاوتات أساسية بين المناطق. وهذه التفاوتات كانت حاضرةً بقوة لحظة ولادة دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، ولحظة أحداث ١٩٥٨، ولحظة انفجار الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، ولحظة نهاية جانبها العسكري مع اتفاق الطائف (١٩٨٩-١٩٩٠) الذي دعا إلى الإنماء المتوازن كعلاج مفترض للأسباب الاجتماعية الداخلية لهذه الحرب.

الفكرة الثانية: إن التعامل مع التفاوت المناطقي والاجتماعي، والعمل على تقليصه ضمن تصور تنموي معاصر وخلاق، لا بد أن يستند إلى معرفة الأثر التراكمي للمسارات الاجتماعية - الاقتصادية المتمايزة لكل من لبنان المركزي والطرفي، ضمن المسار التاريخي والسياسي الموحد للمجتمع والدولة اللبنانيين. إن هذه المسارات التراكمية، المتمايزة ضمن وحدتها، هي عنصر تفسير أساسي لظاهرة الطائفية السياسية، وتمظهراتها وآثارها الحالية في الاجتماع والاقتصاد والسياسة والثقافة، وليس العكس.

الفكرة الثالثة: إن الدمج بين الاجتماعي والاقتصادي، أو التصرف على أساس التلازم التلقائي بين المستويين فيه الكثير من التبسيط ويزيد من احتمال الوقوع في الخطأ. إن التشكلات الاجتماعية ليست حصراً الطبقات الاجتماعية كما تتحدد كلاسيكياً على أساس الموقع ضمن عملية الإنتاج، والعلاقة مع عوامله. وإذا كان الاقتصاد الرأسمالي (المركزي من حيث المبدأ) يحتوي على آليات دافعة للأفراد والجماعات للانتظام بالأولوية وفق تشكلات اقتصادية - اجتماعية، فإن التشكلات الاجتماعية الأخرى تبقى أساسية وشديدة الفعالية أحياناً كثيرة، وعصية على المنطق الاقتصادي

التبسيطي، خصوصاً في التشكيلات الرأسمالية الطرفية. وهذه التشكلات وأدوارها ووظائفها، تتغذى من الموروث الاجتماعي- التاريخي، وتغذيه.

الفكرة الرابعة: ليس المجتمع مستنقعاً راكداً يعيد إنتاج هياكله وعلاقته الموروثة في تكرار دائري ممل. فالمجتمع تخترقه تيارات متعددة، بل متعارضة، تفعل فيه باتجاهات متعاكسة، تراوح بين إعادة إنتاج التفاوتات القائمة، أو التعديل الجزئي في توازناتها الكمية والعددية، أو تفعل باتجاه اختراقها وتجاوزها نحو صيغة معاصرة بديلة... الخ. وقد عرف لبنان حقبات كان السعي إلى تقليص التفاوت، وردم الهوة بين المناطق هو المسار الأساسي، كما عرف حقبات كان التيار الذي يغذي التفاوت هو المسيطر. وبالتالي فإن المسار الفعلي الذي تسير فيه البلاد، يتجدد في ضوء محصلة هذه التيارات مجتمعة.

الفكرة الخامسة: أدت الحرب الطويلة إلى تعظيم أثر العوامل السياسية والثقافية والنفس – اجتماعية، في إعادة إنتاج التفاوت المناطقي. إن الاكتفاء فقط بالتمييز بين لبنان مركزي ولبنان طرفي لم يعد كافياً لتحليل الواقع الراهن للتفاوتات المناطقية والاجتماعية. إن عناصر إضافية يجب لحظها، ولا سيما مواقع المناطق المختلفة وتكوينها السكاني الاجتماعي والطائفي وولاءاتها السياسية الغالبة، وعلاقة كل ذلك بالتوازن الحاكم بعد اتفاق الطائف، وبالشبكة المعقدة للتوازنات الداخلية والإقليمية.

التفاوت الاجتماعي والمناطقي في بداية الستينات

تعتبر الدراسة الاجتماعية الشاملة التي نفذتها بعثة أيرفد في بداية الستينات، من العلامات البارزة في دراسة ظاهرتي التفاوت الاجتماعي والمناطقي في تداخلهما. ففي ذاك التاريخ، أظهرت هذه الدراسة وجود طبقة الـ٤٪ الشهيرة، التي تبلغ حصتها من الدخل الوطني ٣٢٪، في حين بلغت حصة الفقراء الذين يشكلون ٥٠٪ من سكان لبنان ١٨٪ فقط، من أصلهم. وبناء على عمليات حسابية بسيطة، يمكن تقدير التفاوت الأقصى بين الأثرياء الـ٤٪، والبؤساء الـ٩٪، بأن متوسط حصة الفرد من الفئة الأولى يساوي تقريباً ٤٠ ضعفاً حصة الفرد من فئة البؤساء.

توزع الدخل حسب بعثة أيرفد في بداية الستينات

	٪ من السكان	٪ من الدخل الوطني	متوسط الحصة النسبية من الدخل	متوسط الحصة بعدد أضعاف متوسط حصة البؤساء
أغنياء	٤	٣٢	٨	٤٠
ميسورون	١٤	٢٨	٢	١٠
متوسطون	٣٢	٢٢	٠،٧	٣،٥
فقراء	٤١	١٦	٠،٤	٢
بؤساء	٩	٢	٠،٢	١

المصدر: بعثة أيرفد[١]

أما لجهة التفاوت المناطقي، فلم يكن أقل حدة. وقد كشف تقرير أيرفد عن وجود فارق مهم في مستوى التنمية بين ما يسمى بلبنان المركزي الذي يتكون من العاصمة ومحيطها المباشر في جبل لبنان، وما يسمى بلبنان الطرفي، المتكون من المحافظات الأخرى التي يغلب عليها الطابع الريفي. ويتقاطع هذا التفاوت مع خصائص سوسيولوجية وإشكاليات سياسية ذات ارتباط مباشر بتشكيل لبنان الكبير عام ١٩٢٠ بانضمام هذه المناطق إلى الجبل وبيروت وولادة لبنان بحدوده الحالية.

الجدول رقم ٢ : مؤشرات التنمية في المناطق اللبنانية عام ١٩٦٠ (٪)

الفئة	لبنان المركزي	الشمال	الجنوب	البقاع	إجمالي
لا تنمية أو تخلف بالغ	صفر	٧	صفر	٦	٣
تخلف	٥	٣٩	٣٠	٢٩	٢٣
تنمية جزئية - انتقال من التخلف إلى التنمية	٢٥	٣١	٧٠	٤١	٣٩
تنمية	٤٥	٢٣	صفر	١٢	٢٣
تنمية متقدمة	٢٥	صفر	صفر	١٢	١٢

المصدر: بعثة أيرفد[٢].

١- République Libanaise, Ministére du Plan: "Besoin et Possibilités de Dévelopment du Liban", Tome I, Mission IRFED, Liban, 1960-1961.

٢ - المصدر السابق نفسه.

وقد رصد تقرير أيرفد وجود عدة مستويات من التفاوت: بين لبنان المركزي ولبنان الطرفي؛ بين المدن والأرياف؛ بين العاصمة والمدن الأخرى؛ بين المدن القطبية في كل قضاء وباقي القضاء. وقد تم رصد التفاوتات في كل المستويات المدروسة (التجهيزية، والاجتماعية، والترفيهية...)، وتبين أن لبنان الأوسط مميز إيجاباً بالنسبة لكل المستويات مقارنة بالمناطق الأخرى التي تتقارب أوضاعها في أغلب المستويات المدروسة، مع بعض الخصوصيات. فالنواقص المتعلقة بالتجهيز الصحي والجهاز البشري بارزة في مختلف المناطق، ما عدا بيروت التي تخدم أيضاً لبنان الأوسط بحكم الموقع الجغرافي. وكذلك بالنسبة لتوفر المرافق العامة والخدمات البلدية والخدمات الاجتماعية حيث الجنوب هو الأقل تجهيزاً، ووضع البقاع والشمال أفضل قليلاً. أما بالنسبة للتجهيز المنزلي فإن النقص الأشد يسجل في الشمال ثم البقاع، في حين أن الجنوب أفضل قليلاً. أما التجهيز المدرسي فإن وضع الشمال هو الأسوأ بين المناطق. ولكن كما سبقت الإشارة، فإن أوضاع المناطق عموماً تتشابه، وثمة فارق واضح مقارنة مع العاصمة ولبنان الأوسط بالنسبة لكل هذه المستويات.

أوضاع المناطق اللبنانية بالنسبة لكل المستويات المدروسة (سلم علامات من صفر إلى أربعة)

المستويات المدروسة	لبنان الأوسط	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	لبنان الشرقي
المستوى الصحي	٢,٢٣	١,٧٤	١,٤٣	١,٧٥
التجهيز الصحي	١,٢٩	٠,٨٣	٠,٩٤	١,٠٨
المستوى الاقتصادي والتقني	١,٧٢	١,٣٥	١,١٥	١,٤٤
المستوى المنزلي	٢,٣٥	١,٧٨	٢,١٥	١,٩٣
التجهيز المنزلي	٢,٨	٢,٠٧	٢,٠٩	٢,٠٢
المستوى الإقامي الإجمالي	٢,٤	١,٤٩	١,٢٤	١,٥٣
مستوى السكن	٢,٥٥	١,٧٣	١,٥٩	١,٥٦
المستوى المدرسي	٢,٧١	٢,٠٧	٢,٥٥	٢,٠٢
التجهيز المدرسي	٢,٢١	١,٩١	٢,٠٦	٢,٢٢
العوامل النفسية المدرسية	٢,٧٥	٢,٣٦	٢,٦٩	٢,٥٤
المستوى الثقافي	١,٧١	٠,٨٢	٠,٦٠	٠,٧
وسائل الترويح عن النفس	٠,٩٤	٠,٨٢	٠,٦	٠,٧٢
المستوى العائلي	٢,٦٨	٢,٠٦	٠,٢٠	١,٨٩
المستوى الاجتماعي	٢	١,٧٢	١,٥٤	١,٩٦
المعدل العام	٢,١٦	١,٦٢	١,٤٨	١,٧٤

المصدر: بعثة أيرفد[١]

وحسب التقييم العام، فإن البقاع يأتي في الترتيب الثاني (بعد لبنان الأوسط) من حيث متوسط علامته لكل المؤشرات، والشمال في الترتيب الثالث، والجنوب في الترتيب الأخير، حيث قيمة مؤشرات التنمية المجمعة هي الأدنى.

المحاولة الشهابية

تضمنت الشهابية محاولة لتقليص حدة التفاوت المناطقي، كما حققت بعض

١ – لبنان يواجه تنميته، ملخص بعثة أيرفد الأولى ١٩٦٠–١٩٦١، دراسات ووثائق، معهد التدريب على الإنماء، بيروت ١٩٦٣. هذا الجدول من إعداد سهاد معطي، وقد ورد في مذكرة بحث مقدمة في إطار دورة إعداد في المعهد الوطني للإدارة والتدريب. مذكرة البحث من إعداد سيلفا قطيش، سهاد معطي، مدين كنعان، ونايفة كرم، وبإشراف الدكتور إيلي معلوف، وأديب نعمه.

النجاح على صعيد توسيع قاعدة ما يسمى بالطبقات الوسطى. وقد تم ذلك من خلال آليات عدة، منها توسيع التعليم الرسمي، والوظيفة العامة، وإنشاء أنظمة التأمين الصحي والاجتماعي، وإنماء المناطق من خلال المشروع الأخضر، وإنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي... الخ.

وقد تم فعلا خلال الستينات وبداية السبعينات، توسيع نطاق الخدمات الأساسية من كهرباء، وماء، وطرق مواصلات، ومدارس، وتأمينات اجتماعية وصحية.. الخ، مما يعني تحسناً ملحوظاً في المناطق في ما يتعلق بمؤشرات الخدمات الأساسية المادية، والتعليم الرسمي. كما أن اتساع التعليم الرسمي والجامعي خصوصاً، والخطوات التي تمت على صعيد تحديث الإدارة، فتحا طريق الترقي الوظيفي لفئات جديدة من السكان، مما أسهم مع النمو الاقتصادي المحقق في تلك الفترة، وتحسين التقديمات الاجتماعية، في إتاحة المجال أمام تكوُّن نخب اجتماعية وطبقة وسطى متوسعة.

مقابل ذلك، ترافق التوسع الأفقي للرأسمالية من لبنان المركزي إلى الأطراف، مع مؤشرات لتراكم عناصر أزمة اجتماعية، ومهد لظهور الفقر بشكله الحديث في المجتمع. فالتحسن في مؤشرات الخدمات العامة الأساسية والتعليم في المناطق لم يشمل خلق مجالات نشاط اقتصادي قابلة للاستمرار وفرص عمل مستقرة فيها. فاستمر التفاوت المزدوج بين المدينة والريف، وبين العاصمة ومحيطها، والمناطق الأخرى. أبرز هذه المؤشرات كان تدهور حصة الزراعة والتي تراجعت حصتها من الناتج المحلي من ١٩٪ في الخمسينات إلى ١١,٩٪ عام ١٩٦٤ و٩,٣٪ عام ١٩٧٢. كما شهدت هذه الفترة نمواً كبيراً في حصة قطاع الخدمات، ثم نمواً صناعياً ملحوظاً في النصف الأول من السبعينات. وترافق تدهور الزراعة هذا مع تمركز شديد لمعظم اوجه النشاط الاقتصادي والإداري في بيروت وجبل لبنان، مما شكل عنصر استقطاب لحركة نزوح كثيفة من المناطق إلى العاصمة، حيث تشكلت أحزمة البؤس في الضواحي الفقيرة، وتكونت بين مجموعات النازحين من الأرياف، وبين الأجراء العاملين في الصناعة المتوسعة وقطاع البناء، والعاملين غير المؤهلين في قطاع الخدمات، والفئات الدنيا من موظفي القطاع العام، الكتلة البشرية

لجمهور واسع من الفقراء الفعليين أو المحتملين.

التفاوت الاجتماعي والاقتصادي عشية الحرب (١٩٧٥)

أشرنا إلى أن فترة الستينات والنصف الأول من السبعينات شهدت تحسناً على صعيد عدد من المؤشرات التنموية في المناطق، وبعض التوسع في الطبقة الوسطى، كما شهدت في الوقت نفسه تراكم عناصر التأزم الاجتماعي.

وعشية اندلاع الحرب عام ١٩٧٥، كان التفاوت الاجتماعي لا يزال شديداً حيث تشير التقارير إلى كون شريحة السكان المكونة من الـ٢٠٪ الأعلى دخلاً تحصل على ٥٥٪ من إجمالي الدخل الوطني، في حين أن شريحة السكان الـ٢٠٪ الأقل دخلاً تحصل على ٤٪ فقط، مما يعني أن هامش التفاوت بين متوسط الدخل في هاتين الشريحتين كان ١٤ ضعفاً.

مؤشر آخر يشير إلى تركز الثروة قبل الحرب هو ملكية الأصول الإنتاجية. وأحد أبرز الأمثلة على تركز الملكية يتجلى في شركات الأعمال. فحسب دراسة لكمال حمدان[1] في بداية السبعينات شملت الشركات المساهمة اللبنانية، وتبين أن ثمة ١٣ تجمعاً عائلياً يسيطرون كلياً أو جزئياً على شركات مساهمة في مختلف القطاعات تشكل حصة مهمة من رأسمال الشركات العاملة في كل قطاع، وفق النسب الآتية:

- في الصناعة ٤٧٪
- في المصارف والمال ٣٠٪
- في التأمين ٢٦٪
- في النقل ٢٩٪
- في العقارات ١٤٪
- في التجارة والزراعة والخدمات ٢٤٪

١ - انظر: كمال حمدان ومروان عقل،«الطغمة المالية في لبنان»، مجلة الطريق، العدد ٤، ١٩٧٩.

وتعطي هذه الأرقام فكرة عن واقع تركز الثروة والدخل، وبالتالي عن التفاوت في الإمكانيات الاقتصادية والأحوال الاجتماعية للبنانيين في بداية السبعينات. ويتقاطع ذلك مع ثنائية بنية المؤسسات الاقتصادية في كل قطاع، بين عدد محدود من المؤسسات الكبيرة المهيمنة، وعدد كبير من المؤسسات الصغيرة. ففي عام ١٩٧١ كانت المؤسسات الصناعية التي تضم أقل من خمسة عمال تشكل ٧٢٪ من إجمالي عدد المؤسسات، و٣٠٪ من عدد العاملين الإجمالي، و٧,٥٪ من قيمة الناتج المحلي. أما المؤسسات التي تضم أكثر من ٢٥ عاملاً، فهي كانت تشكل ٢,٧٪ من المؤسسات، و٤٥٪ من إجمالي العاملين، و٦٧,١٪ من الناتج المحلي.

أما على صعيد ردود الفعل على هذه الأوضاع، فما تجدر الإشارة إليه، هو أن النصف الأول من السبعينات شهد نمواً كبيراً في الحركة النقابية، وفي عدد الإضرابات والتحركات العمالية والشعبية التي طالت قضايا تصحيح الأجور، ومكافحة الغلاء، والسكن والإيجارات، وتطوير التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية خصوصاً، والتشريع العمالي، وتنمية الريف وحقوق المزارعين والعمال الزراعيين والصيادين، وتحسين وتوسيع التقديمات الاجتماعية والصحية... الخ. وهذه كلها ردود فعل على الإفقار وتدهور شروط المعيشة. وقد تزامنت نشاطية الحركة الاجتماعية والنقابية، بنشاطية مشابهة للأحزاب والحركات والتكتلات السياسية. إلا أن الحرب اللبنانية انفجرت عام ١٩٧٥، قاطعة هذا المسار من التطور الاجتماعي والسياسي على حد سواء، وأدخلت البلاد في وضعية مختلفة.

بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب

أدت الحرب إلى نتائج اقتصادية واجتماعية بالغة السلبية. وإذ يتجاوز تناول ذلك بعمق ودقة حدود هذا النص، فإننا نكتفي بعرض ما نعتبره الاتجاهات العامة لآثار الحرب ضمن حدود تأشيرية فقط، مع الاستناد إلى بعض المؤشرات الرئيسية المعبر عنها رقمياً. ويمكن الإشارة إلى آثار مباشرة للحرب في المجالات الآتية:

- التدمير اللاحق في البنى التحتية والمرافق العامة والأبنية والإنشاءات، والتي طالت المساكن، والمنشآت المخصصة للنشاط الاقتصادي في القطاع الخاص، والمباني العامة المخصصة للإدارة والخدمات الاجتماعية الأساسية (مدارس، مستشفيات...). والتقدير الأولي لحجم الخسائر المادية الناجمة عن الحرب والتي تقدر بـ٢٥ مليار دولار، يعطي فكرة عن حجم الدمار والضرر المادي الذي لحق بهذه المرافق والإنشاءات، وهو ما يؤثر مباشرة على توفر الخدمات في مختلف المناطق.

- التأثيرات السكانية، سواء الخسائر البشرية (لا يوجد إلى الآن تقدير رسمي أو شبه رسمي لعدد الضحايا والمصابين في الحرب، إلا أنه في كل الحالات يقدر بمئات الآلاف)، والنزوح القسري للسكان (نحو ثلث السكان)، وانتقال القوى العاملة وانفصالها عن أماكن عملها، والهجرة إلى الخارج... الخ، وهو ما أدى إلى تراجع معدلات النمو السكاني، لا بل إلى نمو سكاني سالب في بعض السنوات.

- أدت الحرب إلى تدهور عام ونمو سالب في معظم القطاعات الاقتصادية. ويقدر أن الناتج المحلي القائم عام ١٩٩٢ بلغ ٤٠٪ مما كان عليه عام ١٩٧٤، عشية اندلاعها. مما لا شك فيه أن تراجع الإنتاج وتوقف النمو يعني تقلص الموارد المتوفرة لعموم السكان، ولكن لا نستطيع القول إن التدهور العام في الناتج المحلي قد انعكس بشكل متكافئ على مختلف القطاعات دون استثناء، إذ سجل القطاع العقاري نمواً حقيقياً بالرغم من الحرب، كما أن القطاع المصرفي حافظ على مستوى نشاطه وأرباحه، لا بل توسعت حصته من الناتج المحلي. في حين كانت قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات التعليمية الصحية والتجارة التقليدية والتصدير والترانزيت أكثر القطاعات تضررا لمجموعة من الأسباب الداخلية والإقليمية والعالمية.

- تسببت الحرب عموماً في حراك اجتماعي غير منتظم. وفي حين شكلت موارد الحرب وبعض الأنشطة المرتبطة بها والمخالفات، مصدراً لتراكم ثروات كبيرة عند فئات محددة مستفيدة، فإن الأثر الاجتماعي العام كان

سلبياً، خصوصاً بسبب التضخم الفالت وتدهور سعر صرف الليرة اللبنانية، وهو ما أدى إلى انهيار حاد في المداخيل وفي القدرة الشرائية لغالبية السكان، وأدى إلى تدهور الفئات الوسطى وتوسع الفقر. وتفاقم بالتالي الخلل في توزيع الثروة الذي كان قائماً أصلاً قبل الحرب، وعمق بالتالي من التفاوتات الاجتماعية.

- لجهة التفاوت المناطقي، تسببت الحرب بتراجع عام في مؤشرات التنمية في كل لبنان. إلا أن آثارها على التفاوت المناطقي كانت متناقضة، بين هجرة وهجرة مضادة، مترافقة مع حركة نزوح قسري تداخلت فيه الأسباب الأمنية والسياسية مع الأسباب الاقتصادية. كما أوجدت الحرب ميولاً نحو إعادة تموضع الأنشطة الاقتصادية جغرافياً حسب معايير سياسية وطائفية، مما قلص من حدة المركزية.

إلا أن هذه الصورة لم تلغ واقع انخفاض مؤشرات التنمية في المناطق، وواقع التفاوت المناطقي، كما استطلعته دراسة لمؤسسة الحريري عام ١٩٨٧، وكما استمر رصدها في الدراسات التي أجريت في الستعينات.

دراسة مؤسسة الحريري حاولت تحديد درجة صلاحية مشاريع البنية التحتية الأساسية في مختلف المناطق، وتبين أنها مرتفعة في أغلب المناطق، وبالنسبة لأغلب المشاريع (الصلاحية المرتفعة تعني الحاجة القوية إلى المشروع المعين، وهي بهذا المعنى مؤشر على تدهور مستوى البنية التحتية في المنطقة المعنية). وقد أتت صلاحية المشاريع على النحو الآتي:

جدول صلاحية المشاريع المختلفة: دراسة مؤسسة الحريري ١٩٨٧[1]

المؤشر القطاعي	صلاحية منخفضة	صلاحية متوسطة	صلاحية مرتفعة
مياه الشفة والري	٪٩	٪٣٣	٪٥٨
طرق زراعية	٪٢٠	٪٣٩	٪٤١
مجارٍ صحية	٪١٩	٪٣٨	٪٤٣
مرامي نفايات	٪٢٠	٪٣٦	٪٤٤
المشاريع التربوية	٪١٥	٪٢٨	٪٥٧
المشاريع الصحية	٪٩	٪٣٢	٪٥٩
مشاريع الطرق	٪١٣	٪٣٩	٪٤٨
كهرباء وهاتف	٪١٧	٪١١	٪٧٢

المصدر: مؤسسة الحريري.

وقد يبدو من هذا الجدول أن مستوى خدمات المرافق العامة لا يزال متدنياً جداً ومشابهاً لما كان عليه في بداية الستينات، وكأن تقدماً لم يحصل خلال المرحلة الشهابية. وتفسير ذلك أن الحرب قد أدت إلى تدهور مستوى المرافق العامة في معظم المناطق اللبنانية. ولكن التفاوت بين المناطق لجهة توفر الخدمات قد تراجع في الوقت نفسه. وسبب ذلك أن الحرب في العاصمة بيروت وقسم من جبل لبنان (القسم الجنوبي) كانت أشد قساوة والمعارك أشد تدميراً وتكراراً مما شهدته المناطق الأخرى الطرفية الريفية (الشمال، البقاع)، مما قلص من الفجوة بينها. في حين يشكل الجنوب حالة خاصة، حيث يمكن التمييز بين المناطق التي تعرضت للاحتلال الطويل وخطوط التماس مع المنطقة المحررة والتي كان مستوى توفر الخدمات أو الدمار المادي فيها أشد مما هو في مناطق الجنوب الأخرى التي لم تخضع لاحتلال طويل، والتي استفادت من إنفاق مجلس الجنوب، مما حسّن نسبياً من مستوى البنية التحتية والخدمات والإنشاءات فيها.

وباختصار، يمكن تلخيص تأثير الحرب على هذا المستوى على النحو الآتي:

١ - لبنان الواقع وحاجات التأهيل، التقرير النهائي الموجز عن المسح الإجمالي للحاجات الأولية للقرى والبلدات وإحياء المدن، مؤسسة الحريري، ١٩٨٧.

- الحرب أدت إلى انخفاض عام في مستوى توفر الخدمات في كل المناطق اللبنانية، وبالتالي كمتوسط وطني، لا سيما في ما يتعلق بالإنشاءات والبنى التحتية والمرافق العامة المادية وخدمات القطاع العام التعليمية والصحية.
- كان التدمير المادي الناتج عن الحرب متفاوتاً حسب المناطق، وشهد لبنان المركزي (أي بيروت وضواحيها وقسم من جبل لبنان) تدميراً أشد، مما أدى إلى تدهور البنى التحتية المادية الإنشائية فيها بدرجة أشد من مناطق طرفية أخرى، وبالتالي فإن التفاوت المناطقي في هذه المؤشرات أصبح أقل أهمية.
- كان تأثير سياسات الإنفاق المعتمدة وأولوياتها متفاوتاً في معالجة آثار الحرب، مما أدى إلى تبدل في ترتيب المناطق اللبنانية من حيث مستوى التنمية فيها، ويصح ذلك بشكل خاص بالنسبة لترتيب كل من محافظتي الجنوب والشمال في سلم مؤشرات التنمية، حيث تحسن وضع الجنوب النسبي في حين تراجع الشمال والبقاع إلى مراتب أدنى، لا سيما الأقضية الريفية في محافظة الشمال، وكذلك أقضية أقصى شمال البقاع وجنوبه. وما يعدل إيجاباً مستوى متوسط مؤشرات التنمية في محافظة الشمال، هو المؤشرات المرتفعة نسبياً في قسم من طرابلس (المدينة الثانية بعد بيروت)، مؤشرات قضاء الكورة وزغرتا والبترون، وهي توازن نسبياً المؤشرات المتدنية لعكار والمنية - الضنية وقسم من طرابلس، وقضاء بشري. أما بالنسبة إلى البقاع فإن تعديلاً مشابهاً، وإن أقل أهمية، يحصل بموازنة مؤشرات البقاع الأوسط، ولا سيما زحلة، وقضاء بعلبك جزئياً، وهي أفضل نسبياً من مؤشرات الهرمل وحاصبيا وراشيا والبقاع الغربي، مع فارق أن الأقضية ذات المؤشرات الأفضل في البقاع هي الأكثر كثافة من الناحية السكانية، في حين أن الأقضية الأشد فقراً هي الأشد كثافة من حيث السكان في محافظة الشمال.

متوسط علامات المحافظات اللبنانية حسب دراسة أيرفد (١٩٦٠) وخارطة أحوال المعيشة (١٩٩٥)

المحافظة	متوسط مؤشرات أيرفد(*)	متوسط/٢ (**)	متوسط مؤشرات خارطة أحوال المعيشة(**)	الترتيب حسب أيرفد	الترتيب حسب خارطة أحوال المعيشة
بيروت	٢,١٦	١,٠٨	١,١٩	١	١
جبل لبنان			١,١٣		٢
الشمال	١,٦٢	٠,٨١	١,٠١	٣	٥
البقاع	١,٧٤	٠,٨٧	٠,٩٩	٢	٦
الجنوب	١,٤٨	٠,٧٤	١,٠٦	٤	٣
النبطية			١,٠٢		٤

(*) : العلامة من صفر إلى أربعة.
(**) : العلامة من صفر إلى اثنين.

المصدر: أيرفد[1]، خارطة أحوال المعيشة في لبنان[2]

إن الدراسات الميدانية الوطنية الطابع التي نفذت في منتصف التسعينات، قد أظهرت وجود هذه التغيرات، واستمرارها خلال التسعينات، حيث يبدو أن آليات تعميق التفاوت قد عادت إلى ممارسة فعلها بسبب تركز الأنشطة الاقتصادية والإعمارية الجديدة في العاصمة ولبنان المركزي، دون أن توضع فعلياً خطة الإنماء المتوازن موضع التطبيق.

التفاوت المناطقي مطلع التسعينات

مطلع التسعينات، قامت مؤسسة البحوث والاستشارات بدراسة تهدف إلى تحديد خريطة الفقر الريفي في لبنان، من أجل تصميم صندوق للتنمية

١- لبنان يواجه تنميته، مصدر مذكور.
٢- خارطة أحوال المعيشة في لبنان، دراسة تحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن. وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت ١٩٩٨.

الريفية. استندت الدراسة إلى معطيات تعكس الوضع العام في البلاد غداة توقف الأعمال العسكرية وقبل أن تبدأ فعلياً خطة إعادة الإعمار في إعطاء مفاعيلها (أي إن الدراسة تعبر فعلياً عن وضع البلاد بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٤)[1]، وقد تبين، استناداً إلى دليل مركب من أقساط المدارس الخاصة ومستوى البنية التحتية، أن نحو ٧٠٪ من المناطق الريفية خارج العاصمة وجبل لبنان، تصنف فقيرة أو فقيرة جداً، على النحو الآتي:

- فقير جداً ٢٩٪
- فقير ٤٢٪
- مقبول ٢٩٪

واختصاراً للوقت وتسهيلاً للمقارنة، نعرض في ما يأتي لوضعية مؤشر خدمات المرافق العامة حسب دراسة مؤسسة الحريري عام ١٩٨٧، ودراسة مؤسسة البحوث والاستشارات (عام ١٩٩٤)، مع الإشارة إلى أن المنهجيات المتبعة ووسائل القياس وأهداف الدراسات غير متطابقة، مما يجعل المقارنة في ما بينها مقبولة على سبيل التقريب فقط.

١- دراسة احتياجات المناطق الريفية (بحث سريع بالمشاركة)، مؤسسة البحوث والاستشارات، دراسة معدة في إطار التحضير لإنشاء صندوق التنمية الريفية، ١٩٩٤.

مؤشر الفقر حسب الأقضية

القضاء	مؤشر صلاحية المشاريع - ١٩٨٧[١]	مؤشر البنية التحتية - ١٩٩٥[٢]
بعبدا	فقير	مقبول
المتن	مقبول	مقبول
الشوف	فقير جداً	فقير
عاليه	فقير جداً	فقير
كسروان	فقير	مقبول
جبيل	مقبول	مقبول
طرابلس	فقير جداً	فقير جداً
الكورة	فقير	فقير
زغرتا	فقير	فقير
البترون	فقير	مقبول
عكار	فقير جداً	فقير
بشري	فقير جداً	فقير
صيدا	فقير جداً	فقير
صور	فقير جداً	فقير
جزين	-	مقبول
زحله	فقير جداً	فقير جداً
البقاع الغربي	فقير جداً	فقير جداً
بعلبك	فقير جداً	فقير
الهرمل	فقير جداً	فقير جداً
راشيا	فقير جداً	فقير
النبطية	فقير جداً	فقير
بيت جبيل	فقير جداً	فقير جداً
مرجعيون	-	فقير
حاصبيا	فقير جداً	فقير جداً

المصدر: (١)مؤسسة الحريري ١٩٨٧، (٢)مؤسسة البحوث والاستشارات ١٩٩٤.

مؤشرات التفاوت المناطقي في النصف الثاني من التسعينات

يمكن اعتبار المقارنات السابقة بمثابة مدخل لحفز التفكير في مسار تطور

التفاوت بين المناطق، ليس أكثر. إلا أننا سنعمد في ما يأتي إلى تناول مختلف أوجه التفاوت المناطقي على مستوى المحافظات والأقضية، كما بدا عليه في النصف الثاني من التسعينات. والمصادر الوطنية الرسمية لذلك ثلاثة، هي مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية (وهي تتيح إجراء المقارنات على مستوى المحافظات والأقضية)، والإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي (صالحة للمقارنة على مستوى المحافظات والأقضية في ما يتعلق بالمرافق العامة والمساكن والمؤسسات)، والأوضاع المعيشية للأسر الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي (وهي صالحة للمقارنة على مستوى المحافظات فقط). وقد تمت الاستعانة بهذه المصادر في المساهمات الأخرى في هذا الكتاب، وبالتالي فإننا سنتجنب قدر الإمكان تكرار ما تم عرضه سابقاً، حيث بالإمكان العودة إلى الجداول المعنية الواردة في المساهمات الأخرى.

المعطيات السكانية

كما هو معروف، لم يجر تعداد شامل للسكان منذ عام ١٩٣٢. وقدر عدد السكان المقيمين بنحو ٣،١ ملايين مقيم حسب مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (١٩٩٦)، ولا يشمل هذا الرقم المخيمات الفلسطينية. ويتوزع السكان بشكل غير متساو على المحافظات. كما هو مبين في الجدول أدناه (وكما هو معروض بشكل أكثر تفصيلاً في ورقة الدكتور مروان حوري في هذا الكتاب).

توزع السكان اللبنانيين على المحافظات حسب مكان الإقامة ومكان القيد (نسبة مئوية)

	بيروت	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	البقاع	النبطية	٪ من إجمالي السكان
بيروت	٥٤,٨	١٧	٣,٢	٧,٣	٥,١	١١,٦	١٣,١
جبل لبنان	٨,٦	٥٩,٣	٥,٤	٦,٢	٩,٩	١٠,١	٣٦,٨
الشمال	٠,٣	٠,٧	٩٧,٥	٠,١	٠,٦	٠,٢	٢١,٦
الجنوب	١,٩	١	٠,٢	٩٠,٥	٥,٣	٠,٣	٩,١
البقاع	٠,٢	١	٠,٤	٠,٢	٩٦,٧	١	١٢,٩
النبطية	١,٧	٠,٧	٠,١	١,٢	٠,٦	٩٥,٤	٦,٦
مكان الإقامة والولادة متطابقان	٦٧,٢	٦٤,٧	٩٤,٩	٨٩	٩٣,٧	٩٠	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن[1].

نبدأ إذن من وضعية انطلاق متفاوتة حيث إن السكان متوزعون أصلاً بشكل غير متكافئ على المناطق، وهو ما يعبر عن وجود عناصر جذب متركزة في المناطق المستقبلة وعناصر نبذ فاعلة في المناطق المصدرة للسكان. وما سنتبينه في الفقرات الآتية هو سمات التفاوت الراهنة في مختلف الميادين، والتي تعبر عن عناصر الجذب والنبذ المشار إليها، والتي مارست فعلها على امتداد عقود.

وتشير بيانات الجدول الوارد أعلاه إلى الوقائع الآتية:

- **أولاً**: إن تركز السكان الرئيسي موجود في جبل لبنان وبيروت (نحو ٥٠٪ من السكان)، ولو لحظنا أن توزع السكان في محافظة جبل لبنان نفسها ليس متساوياً، حيث إن هذه المحافظة تشمل ضواحي بيروت التي تتركز فيها كثافة السكان، لأعددنا صورة أكثر دقة حيث إن الحصة الأكثر الأهمية من الـ٥٠٪ المشار إليها تقيم فعلياً في بيروت وضواحيها، أو ضمن ما يسمى ببيروت الكبرى (الممتدة من نهر الكلب إلى الدامور، مع المنطقة المحيطة حتى ارتفاع ٣٠٠ متر عن سطح البحر). وتقدر إدارة الإحصاء المركزي أن ٣٢،٥٪ من سكان لبنان (نحو الثلث) يعيشون في بيروت وضواحيها، وتضم

١ - مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٩٩٦.

الضواحي وحدها ٢٢،٥٪ من السكان مقابل ١٠٪ لبيروت.

- ثانياً: ثمة اختلاف واضح بين بيروت وجبل لبنان من جهة (أي لبنان المركزي) وباقي المحافظات من جهة أخرى بالنسبة لأماكن قيد المقيمين فيها. ففي المحافظات الأربع (الشمال، البقاع، الجنوب، النبطية)، يشكل السكان المقيدون في هذه المحافظات حسب سجلات القيد، الغالبية الساحقة من المقيمين فعلياً فيها، وتبلغ هذه النسبة أقصاها في الشمال (٩٧،٥٪)، وأدناها في الجنوب (٩٠،٥٪)، إلا أنها دائماً تزيد عن ٩٠٪. أما في بيروت وجبل لبنان فإن هذه النسبة تبلغ على التوالي ٥٤،٨٪ و٥٩،٣٪. أي أن ما يراوح بين ٤٠٪ و٤٥٪ من سكان هاتين المحافظتين هم من أبناء المحافظات الأخرى.

- ثالثاً: تشير نسب تطابق مكان الولادة ومكان الإقامة المرتفعة في المحافظات الأربع إلى أن غالبية المقيمين حالياً في هذه المحافظات قد ولدوا فيها. ولكن هذه النسبة هي دائماً أقل من نسب التطابق بين مكان القيد ومكان الإقامة، مما يؤشر إلى نزوح من هذه المناطق إلى خارجها. أما في حالة بيروت وجبل لبنان، فإن نسبة المولودين في هاتين المحافظتين من إجمال المقيمين فيهما، أعلى من نسبة المقيدين في سجلاتها (في بيروت ٦٧،٢٪ مقابل ٥٤،٨٪؛ وفي جبل لبنان ٦٤،٧٪ مقابل ٥٩،٣٪)، مما يشير إلى استقرار إقامة من نزحوا إليها، وترجيح تحولهم إلى سكان دائمين.

ليست هذه الوقائع غريبة، بل هي حال المجتمعات الحديثة حيث تتحول المدينة إلى عنصر استقطاب السكان من مختلف أنحاء البلاد. كما أن الاختلال في توزع السكان لصالح العاصمة تحديداً، أو لصالح عدد محدود من المناطق المدينية، هو تعبير كلاسيكي عن تفاوت التنمية الذي ميز أنماط التنمية في الدول النامية حيث تتضخم فيها المدن الرئيسية إلى حدود تفوق ما يحصل في المراكز الرأسمالية. أما الأهمية السوسيولوجية والعملية لهذه البيانات التي قمنا بقراءتها، فهي أنها تؤشر إلى ضرورة التعمق في دراسة خصائص التمدين في لبنان، كما أنها تؤشر إلى إشكالية التمثيل السياسي النيابي على

الصعيد الوطني، وعلى الصعيد المحلي (البلديات)، خصوصاً بالنسبة للعاصمة وجبل لبنان. ففي حين يشكل المقيدون في سجلات العاصمة أكثر من نصف السكان بقليل، نجد أن نظام الانتخاب (خصوصاً الانتخابات البلدية المبنية من حيث طبيعتها وفكرتها الأساسية) على أساس الانتخاب حسب مكان السكن، يعتبر غير متناسب على الإطلاق مع التكوين الحقيقي لسكان العاصمة، كونه يعطي حق الانتخاب على أساس محل القيد في سجلات النفوس، لا على أساس الإقامة. ولذلك تأثير سلبي كبير على مستوى المشاركة في الإدارة المحلية، والانتماء إلى مكان الإقامة والعمل والحياة الفعلية، ويعيق تشكل المجال المديني كمجال علائقي حاسم.

حجم الأسرة والخصائص العمرية

يبلغ المتوسط الوطني لحجم الأسرة ٤,٧ أشخاص، ويبلغ أدناه في بيروت وهو ٤,١ أشخاص، وأعلاه في محافظة الشمال ٥,٣. وعلى مستوى الأقضية يبلغ أقصاه في قضاء عكار حيث يقارب الستة أفراد للأسرة الواحدة (٥,٩٥ أفراد للأسرة).

ومن خلال التحليل الأولي للمعطيات، يتبين أن حجم الأسرة في المناطق الريفية أكبر منه في المناطق المدينية؛ وانه أكبر عند الأسر الأفراد ذوي المستوى التعليمي المنخفض منه عند ذوي المستوى التعليمي العالي؛ وأنه أكبر عند الفقراء منه عند الميسورين والأغنياء. وبالنسبة للشمال، تجتمع هذه المؤثرات الثلاث، إذ إنه يسجل أدنى القيم بالنسب لمؤشرات التعليم، ونسبة السكان الحضريين، وأعلى المعدلات في انخفاض المداخيل. أضف إلى ذلك أن عامل النزوح إلى العاصمة وضواحيها، والتفاعل مع سكانها، وعوامل أخرى (مثل واقع الاحتلال والاعتداءات المتكررة التي عاش الجنوب في ظلها منذ بداية السبعينات)، تلعب هي أيضاً دوراً في نقل المؤثرات المساعدة على تقلص حجم الأسرة، في حين الانعزال النسبي لبعض المناطق (كما في أقضية الشمال الريفية الفقيرة)، تصبح عنصراً إضافياً في استمرارية العادات الريفية والفلاحية التقليدية المشجعة على الإكثار من الإنجاب.

خصائص الأسرة والتكوين العمري حسب المحافظات (٪)

	بيروت	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	البقاع	النبطية	لبنان
متوسط حجم الأسرة	٤,١	٤,٤	٥,٣	٤,٩	٥	٤,٦	٤,٧
العمر: ٠ - ١٤ سنة	٢١,٩١	٢٦	٣٤,٧٣	٣٣,٤٥	٣٢,٨١	٣٢,٥٥	٢٩,٣٣
العمر: ١٥ - ٦٤ سنة	٦٩,١٣	٦٦,٩٧	٥٩,٣١	٦١,١٢	٦٠,٩٢	٥٩,٧٥	٦٣,٨٢
العمر: ٦٥ سنة وأكثر	٨,٩٦	٧,٠٣	٥,٩٦	٥,٤٣	٦,٢٧	٧,٧٠	٦,٨٥
معدل الاعالة الإجمالي	٤٤,٧٣	٤٩,٣٧	٦٨,٦٦	٦٣,٦٢	٦٤,١٦	٦٧,٤	٥٦,٧٥

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٩٩٦.

على صعيد آخر، فإن التكوين العمري للمحافظات والأقضية له دلالات هامة بالنسبة للوضع الحالي، ولآفاق تطوره المستقبلية. ففي مجتمع فتي على سبيل المثال، ثمة أعباء إضافية تقع على عاتق المجتمع والحكومة لتأمين مقاعد دراسية إضافية، وكذلك لتأمين فرص عمل متزايدة للشبان الكثر المرشحين للدخول في سوق العمل. كما أن النسبة العامة للعاملين في المجتمع الفتي تكون منخفضة، مما يعني أن عدد أقل من أفراد الأسرة يعملون لإعالة أسرة أكبر نسبياً، مما يعيد إنتاج دورة الفقر بالنسبة للأسر الفقيرة.

وهنا أيضاً، يتبين وجود اختلاف بين بيروت وجبل لبنان من جهة، وبين المحافظات الأخرى من جهة ثانية. ففي المحافظتين المركزيتين تشكل الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي نسبة أعلى مما هي علية في المحافظات الأخرى، في حين أن الوضع معكوس تماماً في ما يختص بنسبة الأطفال (دون ١٤ سنة). فالناشطون اقتصادياً يشكلون ٧٠٪ من السكان في «المركز»، في حين أن نسبتهم تقل بنحو عشر نقاط مئوية في «الأطراف». أما الأطفال فهم يشكلون نحو ٢٢٪ و٢٦٪ على التوالي في بيروت وجبل لبنان، مقابل أكثر من ٣٢٪ في المحافظات الأخرى. ويعبر ذلك عن طبيعة النزوح الداخلي الذي يشمل بشكل خاص السكان الناشطون اقتصادياً. ويبين الجدول أن محافظة الشمال هي صاحبة التركيب العمري الأكثر فتوة. ففي حين أن الأطفال من عمر صفر إلى ١٤ سنة يشكلون ٢٩،٣٪ من إجمالي السكان على الصعيد الوطني، فهم يشكلون ٣٤،٧٪ في محافظة الشمال (و٢١،٩٪ في بيروت). أما

السكان الناشطون اقتصادياً – أي الفئة العمرية بين ١٥ و٦٤ سنة، فهم يشكلون نسبة ٦٣،٨٪ على الصعيد الوطني، و٥٩.٣٪ فقط في الشمال (وهي تبلغ ٦٩،١ في بيروت). وينتج عن ذلك عن معدل الإعالة العمرية الإجمالي في الشمال هو الأعلى ويبلغ ٦٨،٧٪، في حين أنه ٥٦،٧٪ في لبنان، و٤٤،٧ في بيروت وعلى مستوى الأقضية إذ تبلغ نسبة الأطفال دون عمر الخمس عشرة سنة في عكار ٤١،١٪. أما الذين هم في سن العمل فنسبتهم هي الأدنى في عكار وتبلغ ٥٣،٦٪، مما يجعل معدل الإعالة العمرية في قضاء عكار شديد الارتفاع إذ يبلغ ٨٦،٦٢٪ بينما المعدل الوطني هو ٥٦،٧٪.

المؤشرات الصحية

يعتبر معدل وفيات الأطفال أحد المؤشرات الأكثر أهمية في التعبير عن الحالة الصحية والاجتماعية، حيث إن وفاة الطفل قد تكون نتيجة أسباب عدة يتصل معظمها بضعف الرعاية الصحية، أو سوء التغذية، أو انعدام العناية والوقاية بعد الولادة، أو البيئة غير الصحية في مكان السكن، أو المستوى التعليمي المنخفض للأم... الخ. ويلاحظ أن معدل وفيات الأطفال يرتفع حيث تتدنى مؤشرات التنمية الأخرى.

وفيات الأطفال حسب المناطق (عام ٢٠٠٠)

المحافظة	وفيات الأطفال دون الخمس سنوات (بالألف)
بيروت	٢٥
جبل لبنان	٢٣
الشمال	٤٤
الجنوب والنبطية	٣٢
البقاع	٥٧
كل لبنان	٣٣

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي[1].

١ – التقرير الأولي لدراسة وضع الأطفال في لبنان في العام ٢٠٠٠، إدارة الإحصاء المركزي، اليونيسيف، آذار ٢٠٠٠.

على صعيد آخر، ثمة مشكلة إضافية تتعلق بمستوى تغطية السكان بالتأمين الصحي. وهي مشكلة عامة في لبنان، حيث لا تتجاوز نسبة السكان المشمولين بأحد أنظمة التأمين الصحي ٤٢٪ من إجمالي السكان. وتسجل هنا أيضاً تفاوتات مناطقية، فتنخفض هذه النسبة إلى أدنى مستوى في محافظة الجنوب إذ لا تزيد نسبة السكان المضمونين عن ٢٤،٥٪، وتبلغ هذه النسبة في الشمال ٣٤،٦٪ وهي أقل قليلاً مما هي عليه في البقاع والنبطية، إلا أنها تزيد عن ٥٠٪ في بيروت والضواحي وجبل لبنان. وهو ما يشير إلى مركزية في التأمينات الاجتماعية ترافق المركزية الاقتصادية والإدارية. مع الإشارة إلى أن التأمين من خلال تعاونية الموظفين والقوى العسكرية هو أكثر أهمية من تأمين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأنظمة التأمين الأخرى في المناطق. في حين الوضع معكوس في بيروت وضواحيها وجبل لبنان، مما يعني أن مستوى المركزية على مستوى القطاع الخاص يفوق ما هو عليه في القطاع العام.

نسب التغطية بأنظمة التأمين الصحي حسب المحافظات (٪)

	لبنان	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان بدون الضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع
مضمون	٤٢	٥٥,٣	٥٠,٢	٥٣,٢	٣٤,٦	٢٤,٥	٣٦,٦	٣٥,٦
ضمان اجتماعي	١٢,٦	٧,٨	١٢,٩	٨,٣	١٣,١	١٨,٥	١٦,٢	١٣,٩
تعاونية الموظفين	٥٥,٣	٥٠,٢	٥٣,٢	٣٤,٦	٢٣,٥	٣٦,٦	٣٥,٦	٤٢
تأمين لحساب رب العمل	٤,٣	٢,٢	٢,٣	٠,٩	١,٤	١,١	١,٥	١,٩
تأمين خاص آخر	١٥,٤	١٢,٣	١٦,٥	٣,٣	٢,١	٨,٤	٣,٢	٨,٧
تأمين مختلط	٦,٥	٥,٣	٤,٢	١,٢	٠,٦	١	٠,٩	٢,٩
غير مضمون	٤٤,٧	٤٩,٨	٤٦,٨	٦٥,٤	٧٦,٥	٦٣,٤	٦٤,٤	٥٨
مستفيد من وزارة الصحة	١٢,٦	٧,٨	١٢,٩	٨,٣	١٣,١	١٨,٥	١٦,٢	١٣,٩

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر[1].

١ - الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان في عام ١٩٩٧، إدارة الإحصاء المركزي، بيروت ١٩٩٨.

تفاوت مؤشرات التعليم

يقترب معدل الالتحاق الدراسي في المرحلة الابتدائية في لبنان من ١٠٠٪، مما يعني انه لا يمكن تسجيل تفاوتات هامة في هذا المؤشر بين المحافظات، رغم بقاء بعض الجيوب في الأقضية الأكثر حرماناً تقتضي معالجة خاصة. إلا أن التفاوت في المؤشرات التعليمية الأخرى التي تعكس مسار الأوضاع التعليمية المتراكم خلال العقود الماضية، أو التي تعبر عن نوعية التعليم والمتصلة بالبعد الاجتماعي في العملية التعليمية لا تزال هامة.

ففي ما يختص بمعدل الأمية لدى البالغين تسجل تفاوتات هامة، ولا سيما بالنسبة للإناث كما يبدو من الجدول الآتي:

معدل أمية البالغين (عشر سنوات أو أكثر) حسب المحافظة والجنس

	بيروت	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	البقاع	النبطية	لبنان
معدل الأمية ذكور٪	٦،١٥	١٠،٤	١٥،٦	٩،٨	٩،٨	١٠،٨	٩،٣
معدل الأمية إناث٪	١٢،٢	١٣،٥	٢٤،٣	١٨،٣	٢٢،٦	٢٥،١	١٧،٨
معدل الأمية الإجمالي٪	٩،٣	١٠	٢٠	١٤،١	١٦،٢	١٨،٣	١٣،٦

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

في حين تبلغ نسبة الأمية ١٣،٦٪ على الصعيد الوطني، فهي تبلغ أعلاها في محافظة الشمال (٢٠٪)، وأدناها في بيروت (٩،٣٪). وتبرز المشكلة بشكل حاد جداً بالنسبة لبعض الأقضية في الشمال، إذ تبلغ نسبة الأمية للذكور في عكار ٢٣،١٪ وللإناث ٣٧،٨٪ (٣٠،٥٪ للجنسين معاً)، وتبلغ نسبة الأمية للذكور في قضاء المنية - الضنية ٢٠،١ للذكور و٢٩،٦٪ للإناث (٢٤،٨٪ للجنسين). وهذه النسب هي الأعلى في كل لبنان، وهي تشير إلى أن الأمية مشكلة فعلية لها الأولوية في هذه المناطق.

أما المؤشر الآخر ذي البعد التربوي - الاجتماعي، فهو معدل الالتحاق في المدارس الرسمية الذي يشير إلى تفضيلات في اختيار المؤسسة التعليمية

لأسباب تتعلق بمستوى الدخل، حيث تجمع الدراسات على أن الالتحاق بالمدرسة الرسمية يرتفع كلما كان دخل الأسرة متدنياً، وهو ما له بعد إضافي متصل بنوعية التعليم، واحتمالات التسرب الدراسي.

توزع التلامذة والمدارس في القطاعين الرسمي والخاص حسب المحافظات٪ (العام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٥)

	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب	كل لبنان
التلامذة (٪)							
رسمي	١٦,٢	١٣,٥	٣١,٩	٤٠,٦	٣٤,٣	٤٥,٥	٣٠
خاص مجاني	٩,٤	١١,٤	١٣	١٣	٢٢,٩	١٥,٥	١٥
خاص غير مجاني	٧٤,٤	٧٥,١	٥٥,١	٤٦,٤	٤٢,٨	٣٩	٥٥
مجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
المدارس (٪):							١٠٠
رسمي	٢٨	٢٢	٥٦	٦٧	٥٥	٦٣	٥١
خاص مجاني	١٢	١٧	١٤	١٢	١٩	١٥	١٥
خاص غير مجاني	٦٠	٦١	٣٠	٢١	٢٧	٢٢	٣٤
مجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء.

ويتبين من الجدول أعلاه أن مؤسسات التعليم الخاص (لا سيما مؤسسات النخبة ذات الأقساط المرتفعة) تتركز في بيروت وجبل لبنان، حيث تشكل نسبة التلاميذ في المدارس الخاصة غير المجانية في بيروت وضواحيها نحو ٧٥٪ من إجمالي التلاميذ، في حين أن هذه النسبة أقل في المحافظات الأخرى، وهي تبلغ أدناها في محافظتي الجنوب حيث تبلغ نسبة التلامذة في المدارس الخاصة غير المجانية ٣٩٪ فقط مقابل ٤٥،٥٪ في المدارس الرسمية. أما هذه النسبة الأخيرة في بيروت والضواحي فهي تبلغ ١٦،٢٪ و١٣،٥٪ على التوالي.

أما نسبة الجامعيين (طلاب وخريجون) إلى إجمالي السكان، فهي تعبر

بدورها عن المستوى المتراكم من الكفاءات البشرية في مختلف المناطق، وتكشف بدورها عن أفضليات لصالح العاصمة حيث تبلغ نسبة الجامعيين ٢٤,٢٪، وهي تقريباً ثلاثة أضعاف هذه النسبة في محافظات الجنوب والنبطية والبقاع. وتزداد الهوة أكثر عندما يتعلق الأمر بالإناث.

نسبة الجامعيين إلى السكان حسب المحافظة والجنس (٪)

	لبنان	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان عدا الضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع
ذكور	١٥,٩	٢٨,٦	١٨,٤	٢١,٢	١٠,٤	٩,٨	٩,٤	١٠,٢
إناث	١٢	٢٠,٣	١٥,٢	١٥,٥	٨,٩	٥,٩	٥,٢	٧,٢
مجموع	١٣,٩	٢٤,٢٣	١٦,٨	١٨,٣	٩,٧	٧,٨	٧,٢	٨,٨

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر، ١٩٩٧.

مؤشرات السكن والخدمات العامة

تعتبر كثافة إشغال المساكن إحدى المشكلات الأكثر أهمية في لبنان. وحسب إدارة الإحصاء المركزي، فإن ٢٨,١٪ من الأسر أجابت أنها تعطي الأولوية لتحسين شروط السكن في حال تحسن دخلها، وهي أعلى نسبة بين الإجابات. ويمكن تفسير هذه الأولوية بواقع كون ٣٤,١٪ من السكان يعيشون في مساكن تعتبر ذات إشغال كثيف جداً، و١١,٦٩٪ في وضعية إشغال كثيف مقبول مؤقتاً.

ومرة أخرى يبدو التفاوت المناطقي بالنسبة لهذا المؤشر معبراً. فتبلغ نسبة الإشغال الكثيف جداً أدناها في جبل لبنان (خارج الضواحي) إذ هي ١٧,١٪ فقط، في حين تبلغ ٢٨,٥٪ في بيروت. وترتفع هذه المعدلات لتبلغ أقصاها في الشمال (٤٣,٦٪) والجنوب (٤٢,٩٪)، كما أن هذه النسبة مرتفعة في ضواحي بيروت حيث تبلغ ٣٥,٨٪. ويستخلص من ذلك أن التفاوت بالنسبة لكثافة الإشغال، تتأثر بثلاث عوامل هي مستوى الدخل أو الفقر، وحجم الأسرة، والبيئة العمرانية (ريف/مدينة).

كثافة إشغال المسكن حسب المحافظات (٪ من السكان)

كثيف جداً كثيف	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان عدا الضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع	لبنان
مقبول	٢٨,٥	٣٥,٨	١٧,١	٤٣,٦	٤٢,٩	٣٧,٩	٣١,٩	٣٤,١
مؤقتاً	١١,٨	١٠,٩	٨,٧	١٢,١	١٣,١	١٢,٣	١٣,٦	١١,٦
طبيعي	٣٢,٤	٢٩,٥	٣٦,٧	٢٥,٦	٢٦,٥	٣١,٩	٣٣,٦	٣٠,٣
قليل معتدل	١٤,٢	١٤,١	٢٠,٥	١٠,٣	١٠	١٠,١	١٢,٢	١٣,٥
قليل جداً	١٣	٩,٧	١٦,٩	٨,٥	٧,٥	٧,٧	٨,٧	١٠,٥

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر، ١٩٩٧.

أما لجهة توفر المرافق العامة من مياه وصرف صحي، فثمة تفاوتات مهمة أيضاً بين المناطق. وفي مساهمة أخرى من هذا الكتاب، تم عرض مؤشرات خدمات المرافق العامة حسب ما جاءت في الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي، وفي ما يأتي نكتفي بإيراد البيانات المستخلصة من مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، والتي تظهر مقدار التفاوت، ما يتيح عرضها مقارنة نتائج المصدرين المذكورين المنفذين بفارق زمني يبلغ سنة واحدة تقريباً.

هل المسكن موصول إلى شبكة للمياه؟ ٪ من الأسر المقيمة في المحافظة

بيروت	المسكن موصول إلى الشبكة العامة للمياه	المسكن موصول إلى الشبكة العامة وإلى بئر ارتوازي معاً	المسكن موصول إلى شبكة خاصة أو إلى بئر ارتوازي فقط	المسكن غير موصول إلى أية شبكة للمياه	المجموع
جبل	٨٧,٦	٨,٩٤	٢,٧٣	٠,٧٦	١٠٠
لبنان	٨٣,٥	٤,١١	٩,٧٠	٢,٦٤	١٠٠
الشمال	٦٨,٣	٩,٤٥	١٣,٢	٩,٠٤	١٠٠
الجنوب	٧١,٦	٣,٩٥	١٩,٥	٤,٩٢	١٠٠
البقاع	٧٦	٧,٦٧	٧,٩٠	٨,٤٥	١٠٠
النبطية	٨٢,٩	٣,٣٢	٧,٣٠	٦,٥٢	١٠٠
كل لبنان	٧٩,٣	٦,٢٠	٩,٨١	٤,٧٢	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

ما هو المصدر الرئيسي لمياه الشرب؟٪ من الأسر المقيمة في المحافظة

	مياه من الشبكة العامة أو الخاصة دون أي تعقيم	مياه من الشبكة العامة أو الخاصة مع تعقيم	مياه نبع	مياه معلبة أو معدنية	مصدر غيره	المجموع
بيروت	٧١,٢	١٧,٧	٠,٦٨	٦,٧٨	٣,٦٩	١٠٠
جبل لبنان	٥١,٨	١٢	١١	٨,٩٥	١٦,٣	١٠٠
الشمال	٦٤,١	٨,١٥	١٩	٢,٢٧	٦,٤٣	١٠٠
الجنوب	٦٦,١	٢٢,٢	٤,٣١	٠,٨٤	٦,٥٨	١٠٠
البقاع	٦٥,٤	١٢,٧	١٢,٩	٠,٦٣	٨,٣٢	١٠٠
النبطية	٦٣	١٠,٥	٣,٥٤	٠,٨١	٢٢,٢	١٠٠
كل لبنان	٦٠,٦	١٣	١٠,٢	٥,١٣	١١,١	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

ما هي وسيلة الصرف الصحي للمسكن ٪ للأسر المقيمة في المحافظة

	شبكة مجاري عامة	مجارٍ مكشوفة	جورة صحية	غيره	لا يوجد	المجموع
بيروت	٩٨,٩	٠,٢٩	٠,٥٤	٠,٢٠	٠,٠٧	١٠٠
جبل لبنان	٦٥,٦	٠,٥٩	٣٣,١	٠,٥٧	٠,١٥	١٠٠
الشمال	٥٤,٢	٣,٢١	٣٨,٩	١,٤٩	٢,١٨	١٠٠
الجنوب	٤٤,٥	٠,٢٨	٥٤,٤	٠,٣١	٠,٤٤	١٠٠
البقاع	٣٨,١	١,٤٨	٥٨	٠,٠٩	٢,٤١	١٠٠
النبطية	١٩,٥	٠,٩٨	٧٩,٣	٠,٠٨	٠,٣١	١٠٠
كل لبنان	٦٠,٢	١,١٥	٣٧,٢	٠,٥٨	٠,٨٢	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

النشاط الاقتصادي والبطالة

عندما نصل إلى المستوى الاقتصادي فإننا نلج ميداناً حيوياً ولا غنى عنه لبلوغ مستويات جيدة من التنمية وضمان استمرارها، على الصعيدين الوطني والمناطقي. إن أي سياسة اجتماعية أو خدماتية وحدها ستكون غير كافية لتأمين التحسن المطرد في مؤشرات التنمية وتقليص الفجوات بين الأطراف

والمركز، ما لم تقترن بتحقيق نمو اقتصادي متوازن. فمن خلال هذا الأخير تتوزع الاستثمارات بشكل متناسق، وتتواجد فرص العمل المنتج، وتتحسن المداخيل، وتتوفر للناس الإمكانيات الضرورية للاتكال على أنفسهم في تحسين شروط حياتهم.

في هذا السياق سوف نعرض في الفقرات الآتية لبعض مؤشرات التفاوت على مستوى النشاط الاقتصادي، والعمل والبطالة، والمداخيل. وعلى الرغم من عدم دقة اعتماد التعريف الدولي للبطالة كمعيار وحيد في قياس هذه الظاهرة في البلدان النامية، ومنها لبنان، فإن مقارنة معدل البطالة حسب المحافظات يظهر ارتفاع هذه النسبة، خصوصاً بطالة الشباب في لبنان بشكل عام، وفي المناطق، حيث تصل إلى أقصاها للفئة العمرية ١٥-١٩ في النبطية (٣٥،١٪). وتلعب عدة عوامل دوراً متداخلاً في انتشار هذه الظاهرة. وبالإضافة إلى الأسباب العامة، تراجع النمو الاقتصادي وتركزه في بيروت وجبل لبنان، هناك عوامل إضافية من نوع التركيب العمري للسكان (ارتفاع نسبة الأطفال دون ١٥ تقلص من معدلات البطالة المحتسبة، في حين أن نزوح السكان في سن العمل إلى مركز النشاط الاقتصادي يزيد من احتمالات ارتفاع معدل البطالة في حالة انخفاض النمو). كما ترتفع معدلات البطالة في المناطق الزراعية بحكم تدهور أوضاع هذا القطاع، وكذلك يلعب واقع الاحتلال دوراً في تقليص فرص العمل، وكذلك النظرة إلى تعريف عمل المرأة... الخ. وفي كل الأحوال، ما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن معدلات البطالة في لبنان ارتفعت خلال السنوات التي تلت إجراء الإحصاءات الوطنية، كما بينت ذلك دراسات متخصصة أجرتها أكثر من جهة، ولذلك ارتباط مباشر بتباطؤ النمو الاقتصادي.

معدل النشاط الاقتصادي والبطالة حسب المحافظات (٪ من القوى العاملة)

	لبنان	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان بدون الضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع
ناشطون ذكور	٧٧,٣	٧٤,٨	٧٨	٧٨,٤	٧٨,٧	٧٩	٧٥,٦	٧٤,٥
ناشطون إناث	٢١,٧	٣٥,١	٢٦,٣	٢٣,٧	١٧,٤	١٨,٧	١٥	١٢,١
بطالة ذكور	٩	٧,٥	٨,٦	٧	١٠,٦	٩,١	٩,٦	١٠,٧
بطالة إناث	٧,٢	٨	٧	٧,٧	٩,١	٥,٥	٤,٤	٥,٥
بطالة بين ١٥ -١٩ سنة	٢٨,٦	٢١,٤	٢٦,٧	٣١,٩	٣١,٤	٢٣,٦	٣٥,١	٣١
بطالة بين ٢٠-٢٤ سنة	١٧,٨	١٥	١٢,٧	١٦,١	٢١,٤	١٥,٨	١٨,٣	٢٥

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان، ١٩٩٧.

يشكو لبنان من مركزية اقتصادية شديدة، حيث يتموضع معظم النشاط الخاص في العاصمة ومحيطها. ويعتبر التوزع الجغرافي للتسليفات المصرفية أحد المؤشرات المهمة التي تظهر سلوك القطاع الخاص إزاء توزيع الموارد المالية التي تشكل شرطاً لا غنى عنه لتطوير النشاط الاقتصادي. وتشير بيانات مصرف لبنان إلى أن حصة بيروت من إجمالي تسليفات المصارف الخاصة في لبنان عام ١٩٩٥ كانت تبلغ نحو ٨١٪، مقابل نحو ١٤٪ لجبل لبنان، و٣٪ للشمال، وأقل من ١٪ لكل من الجنوب والبقاع. وفي بيانات مصرف لبنان عن الفصل الأول لعام ٢٠٠٠، يلاحظ بعض التحسن البسيط في حصة محافظات البقاع والجنوب حيث بلغت حصة كل منهما نحو ٣٪ من إجمالي التسليفات، وذلك على حساب تراجع حصة جبل لبنان. لكن تمركز التسليفات والودائع يبقى شديداً وهو سمة مستمرة منذ عقود، ولم يحصل أي تطور نوعي في هذا التوزيع خلال العشرية التي تلت توقف الحرب في لبنان. إن وضعاً من هذا النوع ينعكس بالضرورة على توفر فرص العمل، وعلى مستوى المداخيل التي تتفاوت بدورها بين منطقة وأخرى.

توزع الودائع والتسليفات حسب المنطقة والمستفيدين في آذار ٢٠٠٠

	بحسب المنطقة		بحسب المستفيدين	
	الودائع	التسليفات	الودائع	التسليفات
بيروت وضواحيها	٦٩,٩٥	٨١,٦٦	٥٥,٣٥	٦٤,٨٤
جبل لبنان	١١,٥٠	٨,٦٢	١٥,٦٧	١٤,٤٨
البقاع	٥,٨١	٢,٥٩	٧,٣٠	٧,٣٨
لبنان الجنوبي	٦,٢٢	٣,٣٣	١٠,٢٤	٥,٧٨
لبنان الشمالي	٦,٥١	٣,٨٠	١١,٤٤	٧,٥٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: مصرف لبنان، التقرير الفصلي الأول، ٢٠٠٠.

التفاوت في مستوى الدخل وتوزعه

يعتبر مستوى الدخل مؤشراً مباشراً يختصر قدرة الأسر والأفراد على تلبية مجمل احتياجاتهم، كما أن توزع السكان حسب فئات الدخل يقدم بدوره صورة تقريبية عن التكوين الاجتماعي للبنان ككل، أو للمنطقة المعنية. وتظهر على هذا المستوى تفاوتات مناطقية مهمة، سواء لجهة مستوى الدخل أو لجهة التكوين الاجتماعي.

بالنسبة لمستوى الدخل، نعرض أولاً للتفاوت في الدخل الوسطي الفردي الشهري (وهو يعني أن الدخل الفردي لنصف السكان يقع دون هذا المستوى). يبلغ الدخل الوسطي الفردي في لبنان ٢٠٢ ألفي ليرة، وهو يبلغ أعلى قيمة له في جبل لبنان دون ضواحي بيروت، حيث يبلغ ٢٩٩ ألف ليرة. في حين يبلغ أدنى مستوى له في الشمال ١٤٥ ألف ليرة شهرياً، ويقترب منه الدخل الوسطي الفردي في الجنوب حيث يبلغ ١٥٠ ألف ليرة.

ويلاحظ التفاوت نفسه في ما يختص بمتوسط دخل الأسرة، ومتوسط دخل الفرد. فيبلغ متوسط دخل الأسرة الشهري في لبنان، من مختلف مصادر الدخل، ١،٥٤ مليون ليرة، ويبلغ أقصاه في بيروت أي ٢,٠٦٧ مليوني ليرة، وأدناه في محافظة النبطية ويبلغ ١،٠٨٩ مليون ليرة. أما بالنسبة لمتوسط

الدخل الفردي الشهري، فإن الشمال يعود مرة أخرى لاحتلال المرتبة الدنيا حيث إن متوسط حجم الأسرة فيه أعلى مما هو في النبطية، مما يؤدي إلى انخفاض إضافي في متوسط الدخل الفردي الشهري الذي يبلغ ٢٢٨ ألف ليرة مقابل متوسط وطني يبلغ ٣٢٧ ألف، وحد أقصى في بيروت يبلغ ٤٨١ ألف ليرة.

مؤشرات الدخل حسب المحافظات (بآلاف الليرات اللبنانية)

	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان بدون الضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع	لبنان
الدخل الفردي الوسطي الشهري	٢٨٣	٢٣٧	٢٩٩	١٤٥	١٥٠	٢٠٠	١٧٢	٢٠٢
متوسط الدخل الشهري للأسرة	٢٠٦٧	١٧٢٤	١٩٤٦	١٢٣٥	١١٣٥	١٠٨٩	١٢٦٤	١٥٤٠
متوسط الدخل الفردي الشهري	٤٨١,٢	٤٠٥,٣	٤٤٢,٣	٢٢٨,٧	٢٧٦,٥	٢٤٧,٥	٢٥٢,٨	٣٢٧,٧

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان، ١٩٩٧.

أما بالنسبة لتوزع المداخيل، وهو ما يعبر بشكل تقريبي عن التكوين الاجتماعي، فيمكن الإشارة إلى ما يأتي: إن الدخل الشهري الإجمالي لنحو ٦٪ من الأسر المقيمة هو دون ٣٠٠ ألف ليرة، ونحو ١٩٪ دون ٥٠٠ ألف، و٤٠٪ دون ٨٠٠ ألف، و٦١٪ دون ١،٢ مليون ليرة، وهذا الرقم هو ما يمكن اعتباره التقدير الأدنى لكلفة الحاجات الأساسية الضرورية لمعيشة الأسر في لبنان. ومرة أخرى يبرز التفاوت في توزيع الدخل بين محافظتي لبنان المركزي والمحافظات الطرفية الأربع، حيث إن نسب الأسر في شرائح الدخل الدنيا (اقل من ٥٠٠ ألف ليرة)، في المحافظات الطرفية تراوح بين ضعفي وثلاثة أضعاف هذه النسبة في بيروت وجبل لبنان، على ما يبينه الجدول الذي يأتي.

توزع الأسر حسب المحافظات وفئات الدخل (٪)

فئة الدخل	لبنان ٪	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان ما عدا الضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع
أقل من ٣٠٠	٥,٨	٤,١	٢,٨	٣,٦	٨,٥	١٠,٤	٧	٧,٥
٥٠٠-٣٠٠	١٢	١٠,٣	٩,٦	٧,٨	١٧	٢٢,٨	١٤,٥	١٣
٨٠٠-٥٠٠	٢١	١٥,٩	٢١,٥	١٥,٥	٢٣,٣	٢٤,٥	٢٥,٤	٢٢,٤
١٢٠٠-٨٠٠	٢١,١	١٨,٩	٢٢,٤	١٩,٣	٢١,٥	١٨	٢٤	٢٤,١
١٦٠٠-١٢٠٠	١٣,٤	١٤,٧	١٥,٢	١٤,٢	١١,٥	١٠	١٣,٤	١٣,٣
٢٤٠٠-١٦٠٠	١٢,١	١٤,٩	١٢,٢	١٦,٢	١٠,٦	٦,٨	٩,٧	١١,٩
٣٢٠٠-٢٤٠٠	٥,٩	٧,٣	٧,٢	٩,٩	٣,٧	٣,٤	٣,٦	٣,٩
٥٠٠٠-٣٢٠٠	٤,٣	٦,٣	٥	٨,٢	٢,١	٢	١,٦	٢,٦
+٥٠٠٠	٣,١	٦,٧	٣,٨	٥	١,٥	١,٦	٠,٦	١,٣
غير محدد	٠,٣	٠,٨	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٢	-

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧.

الفقر والمورفولوجيا الاجتماعية للمناطق اللبنانية

عرضنا في الفقرات السابقة لمؤشرات التفاوت المناطقي في مختلف الميادين، وقد تبين لنا من المعطيات المجمعة عن المؤشرات المختلفة في المنطقة الواحدة أن ثمة تلازماً بين عدد أساسي منها. وبشكل ملموس، فإن الفقر وانخفاض مستوى الدخل، يترافق مع تدني مؤشرات النشاط الاقتصادي، وارتفاع نسب البطالة، وهي خصائص تبرز بشكل خاص في المناطق حيث تسجل أيضاً مؤشرات متدنية في مجال التعليم ومستوى توفر خدمات المرافق العامة. كما أن الخصائص الديموغرافية للمناطق المختلفة تتأثر بالعوامل الاقتصادية المشار إليها، إضافة إلى عناصر أخرى تتعلق بالخصائص الثقافية ومستوى التحضر.

إن صورة التفاوت المناطقي تصبح أكثر تكاملا بمقدار ما تتسع قاعدة المؤشرات المستخدمة في قياسه، وبمقدار ما تتنوع لتشمل مختلف أوجه الحياة.

وفي هذا السياق، فإن الدراسة الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة أحوال المعيشة في لبنان، تقدم صورة أكثر تكاملاً عن التفاوت الاجتماعي بين المناطق. فهذه الدراسة تقيس التفاوت استناداً إلى دليل أحوال المعيشة المركب بدوره من أحد عشر مؤشراً تشمل ميادين المسكن، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، وثلاث مؤشرات متصلة بالدخل، وقد صنفت الأسر (والأفراد) إلى خمس فئات لمستوى المعيشة (منخفض جداً، منخفض، متوسط، مرتفع، مرتفع جداً). وإذا كان هذا التصنيف لا يعبر تماماً عن الطبقات الاجتماعية أو فئات الدخل، إلا أنه يعطي فكرة مقبولة نسبياً عن المورفولوجيا الاجتماعية للبنان، ولكل محافظة، ولكل قضاء، وتمكن من إجراء المقارنات في ما بينها.

واستناداً إلى هذه الدراسة فقد تبين أن التكوين الاجتماعي لمحافظتي بيروت وجبل لبنان يتميزان بكون نسبة الأسر ذات مستوى معيشة مرتفع (المعبرة مبدئياً وبشكل عام عن الطبقات الوسطى) والأسر ذات مستوى معيشة مرتفع جداً (المعبرة مبدئياً عن الأسر الغنية) هي أعلى من نسب الأسر ذات مستوى منخفض ومنخفض جداً (أي الفقراء). في حين أن غالبية الأسر في المحافظات الأخرى هي من الفئات المحرومة. ويصل التفاوت إلى أقصاه بين محافظة بيروت حيث نسبة الأسر ذات مستوى معيشة منخفض أو منخفض جداً تبلغ ١٨،٥٪ من المقيمين في بيروت، في حين أن هذه النسبة تبلغ نحو ٥٠٪ في محافظة النبطية. أما في ما يختص بالأثرياء، فإن نسبة الأسر الثرية تبلغ ٩،٧٦٪ من أسر بيروت، في حين أنها لا تشكل سوى ٠،٥٤٪ من أسر النبطية.

توزع الأسر المقيمة حسب دليل أحوال المعيشة، وحسب المحافظات - بالنسب المئوية لمجموع الأسر في القضاء

المحافظة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
محافظة النبطية	١٣,٣	٣٧,٦	٣٩,٨	٨,٧٤	٠,٥٤	١٠٠
محافظة الشمال	١٢	٣١,٨	٣٧,٦	١٥,٩	٢,٧٣	١٠٠
محافظة البقاع	٩,٨٨	٣٠,٧	٤٣,٥	١٤,٦	١,٣٣	١٠٠
محافظة الجنوب	٧,٣٥	٢٩,٦	٤٤,٧	١٦,٢	٢,٢٠	١٠٠
محافظة جبل لبنان	٤,٤٣	٢٠,٣	٤٣,٦	٢٦,١	٥,٥٣	١٠٠
محافظة بيروت	٢,٦٤	١٥,٧	٣٨,٧	٣٣,٢	٩,٧٦	١٠٠
كل لبنان	٧,٠٩	٢٥	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥١	١٠٠

المصدر: قاعدة بيانات خارطة أحوال المعيشة في لبنان.

ويبدو التفاوت أكثر وضوحاً عندما نقارن أوضاع الأقضية المختلفة. وعلى هذا الصعيد، يبدو الاختلاف على أشده بين التكوين الاجتماعي لقضاء كسروان مقارنة بقضاء بنت جبيل. ففي حين لا تتجاوز نسبة الأسر الفقيرة ١٣,٥٪ من إجمالي الأسر في كسروان، تبلغ هذه النسبة ٦٧,٢٪ في بنت جبيل. والنسب معكوسة تماماً عندما يتعلق الأمر بالأسر الميسورة.

توزع الأسر المقيمة حسب دليل أحوال المعيشة، وحسب الأقضية - بالنسب المئوية لمجموع الأسر في القضاء

القضاء	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
بيروت	٢,٦	١٥,٧	٣٨,٧	٣٣,٢	٩,٨	١٠٠
بعبدا	٦,٣	٢٥,٤	٤٢,٢	٢٢,٧	٣,٤	١٠٠
المتن	٣	١٦,٧	٤٣,٩	٢٨,٩	٧,٥	١٠٠
الشوف	٦,٢	٢٤,٨	٥٠	١٨,٤	٠,٥	١٠٠
عاليه	٥,٢	١٩,٨	٤٥,٦	٢٦	٣,٣	١٠٠
كسروان	٢	١١,٥	٣٨,٣	٣٥,٧	١٢,٥	١٠٠
جبيل	٤	٢٦,١	٤٦,٧	٢٠,٧	٢,٥	١٠٠
المنية - الضنية	١٢,٧	٤١,٥	٣٩,٣	٦,٢	٠,٣	١٠٠
طرابلس	٧,١	٢٧,٨	٣٨,٢	٢١,٢	٥,٧	١٠٠
الكورة	٥,١	٢١,٩	٤٤,٧	٢٥	٣,٣	١٠٠
زغرتا	٧,٦	٢٢,١	٤٣	٢٤,٢	٣,١	١٠٠
البترون	٧,١	٢٧,٢	٤٥	١٩,٨	٠,٩	١٠٠
عكار	٢٣,٣	٣٩,٩	٢٩,١	٧,١	٠,٤	١٠٠
بشري	٧,٣	٢٧,٦	٤٥,٤	١٩,٢	٠,٦	١٠٠
صيدا	٤,٧	٢٥,١	٤٧,٢	١٩,٩	٣,٢	١٠٠
صور	٩,٩	٣٥,١	٤١	١٢,٦	١,٥	١٠٠
جزين	٩,٨	٢٦	٤٩,٨	١٤,٣	٠,٢	١٠٠
زحلة	٥,٣	٢٣,٦	٤٥,٣	٢٢,٧	٣,١	١٠٠
البقاع الغربي	٥,٤	٢٥,٣	٥٣,٦	١٤,٩	٠,٩	١٠٠
بعلبك	١٢,٤	٣٦,٨	٤٠,١	١٠,٢	٠,٥	١٠٠
الهرمل	٢٦,١	٣٩,٧	٢٨,٦	٥,٦	٠	١٠٠
راشيا	٧,٦	٣١,٩	٥١,٩	٨,٧	٠	١٠٠
النبطية	٧,٦	٣٢,٥	٤٧,٤	١١,٩	٠,٧	١٠٠
بنت جبيل	٢٠	٤٧,٢	٢٨,٥	٤,١	٠,٢	١٠٠
مرجعيون	١٨,٩	٤١,٢	٣٢,٣	٧	٠,٦	١٠٠
حاصبيا	١١,٢	٣٠,٣	٤٨,٤	٩,٧	٠,٤	١٠٠
كل لبنان	٧,١	٢٥	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥	١٠٠

المصدر: قاعدة بيانات خارطة أحوال المعيشة في لبنان.

متوسط قيمة دليل أحوال المعيشة وأدلة الميادين الأربعة حسب الأقضية (العلامة من صفر إلى اثنين)

القضاء	دليل أحوال المعيشة	دليل التعليم	دليل المسكن	دليل المياه والصرف الصحي	دليل المؤشرات المتعلقة بالدخل
بيروت	١,١٩	١,٢٦	١,٢٠	١,٢٣	١,٠٧
بعبدا	١,٠٨	١,١٧	١,١٠	١,٠٦	١,٠١
المتن	١,١٧	١,٢١	١,١٨	١,١٧	١,١٤
الشوف	١,٠٨	١,١٧	١,١٠	١,٠٢	١,٠١
عاليه	١,١٢	١,١٩	١,٢١	١,٠٤	١,٠٥
كسروان	١,٢٤	١,٢٧	١,٣٦	١,١٢	١,١٩
جبيل	١,٠٩	١,١٨	١,١٢	٠,٩٩	١,٠٧
المنية – الضنية	٠,٩٥	٠,٨٩	١	١,٠٣	٠,٩٠
طرابلس	١,٠٧	١,٠٤	١,٠٦	١,٢٣	٠,٩٦
الكورة	١,١٢	١,٢٣	١,٢١	٠,٩٣	١,١٠
زغرتا	١,١٠	١,١١	١,٢٥	١,٠٤	٠,٩٩
البترون	١,٠٩	١,١٤	١,١٧	٠,٩٨	١,٠٥
عكار	٠,٨٩	٠,٨٤	٠,٩٨	٠,٨٩	٠,٨٦
بشري	١,٠٨	١,٠٩	١,١٩	١,٠٨	٠,٩٥
صيدا	١,٠٩	١,١١	١,١٢	١,١٧	٠,٩٨
صور	١,٠١	١,٠٣	١,٠٦	١,٠٥	٠,٩٠
جزين	١,٠٨	١,١١	١,١٧	١,٠٧	٠,٩٧
زحلة	١,١٠	١,١٠	١,١٥	١,١٤	١
البقاع الغربي	١,٠٧	١,٠٣	١,٢٢	١,٠٥	٠,٩٧
بعلبك	٠,٩٨	١,٠٢	١,٠٤	٠,٩٧	٠,٩٠
الهرمل	٠,٨٩	٠,٨٨	٠,٩٣	٠,٨٩	٠,٨٤
راشيا	١,٠٢	١,٠٣	١,١٩	٠,٩٢	٠,٩٦
النبطية	١,٠٤	١,٠٥	١,١١	١,٠٥	٠,٩٥
بنت جبيل	٠,٩١	٠,٩٨	١,٠٢	٠,٧٨	٠,٨٥
مرجعيون	٠,٩٦	١	١,٠٥	٠,٩٥	٠,٨٥
حاصبيا	١,٠٢	١,٠٥	١,٠٩	١,٠٣	٠,٩١
كل لبنان	١,٠٨	١,١٣	١,١٣	١,٠٨	١

المصدر: قاعدة بيانات خارطة أحوال المعيشة.

استنتاجات أولى: مراحل التفاوت المناطقي

أردنا في هذه الورقة التأكيد أن التفاوت المناطقي ظاهرة تاريخية ومركّبة تشمل الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ويتكون بفعل ذلك نوع من دائرة مغلقة للتخلف في المناطق، إذ إن تخلفها الموروث مقارنة بالعاصمة وضواحيها يعتبر عنصراً نابذاً للاستثمارات الاقتصادية فيها، فيما يؤدي العزوف عن الاستثمار في المناطق على إعادة إنتاج واقع تخلفها وتجلياته، بما فيه تدني مستوى المداخيل، وضيق فرص العمل، والنزوح... الخ.

إلا أن كسر هذه الدائرة المغلقة ضروري وممكن. إلا أن تحقيق هذا الهدف ليس مهمة مناطقية، بل هو يتوقف على وضع استراتيجية وطنية للتنمية، تلاقيها خطط وبرامج التنمية المحلية. وفي هذا المستوى الثاني، نركز بشكل خاص على دور المنظمات غير الحكومية، وعلى دور البلديات الأساسي كأدوات للعمل المحلي في سبيل الإنماء المتوازن، والضغط من أجل بلورة استراتيجية وطنية للتنمية في لبنان، يشارك في وضعها وفي تحمل قسطها من المسؤولية في التنفيذ، إلى جانب المسؤولية الأساسية جداً للقطاع الخاص، لا سيما في المجال الاقتصادي، وإلى جانب المسؤولية الحكومية، النظام العام لعملية التنمية.

واستنادا إلى ما سبق عرضه من خصائص ومعطيات، نقترح التمييز بين ثلاث مراحل مختلفة للتفاوت المناطقي، لكل منها خصائصها المميزة:

- الطور الأول للتفاوت المناطقي يتميز بكونه مطبوعاً بالإرث التاريخي الموروث عن التفاوت الزمني في الاختراق الرأسمالي للمناطق اللبنانية، ولا سيما المرتبط منه بالمراكز الرأسمالية الغربية منذ أواسط القرن التاسع عشر، ومقدماته المباشرة قبل ذلك، ولا سيما المقدمات الثقافية المتمثلة على نحو خاص في نشاط الإرساليات الأجنبية في لبنان. فقد حدث الاختراق الرأسمالي أولاً - ولا سيما المرتبط بالغرب - في مناطق بيروت وجبل لبنان، وبفارق زمني يبلغ عدة عقود عن المناطق الأخرى. وقد نتج عن ذلك أن صيرورة التحديث المؤسسي، وتشكل الطبقات والفئات الاجتماعية الحديثة، وتفتت الملكية الزراعية الإقطاعية، وتنوّع النشاط الاقتصادي، وتوسع

مصادر الثروة والدخل... الخ، لم تسر بالسرعة نفسها، ولا بالتحقيب الزمني نفسه في المناطق كلها. إن التفاوت المناطقي كان يتجلى في هذا الطور في التفاوت الكبير في المؤشرات التنموية ذات الطابع البسيط، ولا سيما لجهة توفر المرافق العامة، من طرق، وشبكات مياه وكهرباء، وتفاوت كبير في توفر المدارس والخدمات التعليمية، وفي غلبة الطابع الفلاحي - التقليدي على المجتمعات الطرفية التي كانت درجة ترسملها واندماجها في علاقات السوق أقل بشكل محسوس من بيروت ومحيطها في جبل لبنان.

- الطور الثاني للتفاوت المناطقي هو المتزامن مع الحقبة الشهابية منذ ١٩٥٨، امتداداً حتى اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥. تميزت هذه الحقبة بمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبياً، وبوجود مشروع إصلاح إداري اجتماعي، اعتبر تقليص التفاوتات المناطقية من الأولويات. وعلى هذا الأساس، يمكن اعتبار هذه المرحلة، مرحلة للتوسع الأفقي لعلاقات السوق والانتشار الجغرافي للرأسمالية في المناطق الطرفية. وقامت الدولة بدور أساسي في إنشاء البنى التحتية وبناء شبكة مرافق الخدمات العامة، وبناء المدارس، وتوسيع خدمات الإدارة إلى المناطق. وبهذا المعنى، تم تقليص التفاوت المشار إليه في الفقرة الأولى، من حيث هو تفاوت تجهيزي وإنشائي يتعلق بالبنى التحتية والمرافق العامة، وتقليص التفاوت في أنماط المعيشة ومستوى الاندماج في السوق الوطنية. من جهة أخرى، فإن الحقبة نفسها كانت حقبة توسع في النشاط الاقتصادي، الذي تميّز بتمركزه الجغرافي في العاصمة ومحيطها، مما شكّل عنصر جذب للقوى العاملة والكفاءات العلمية والمهنية إليها. كما أن رفع مستوى الاندماج بين المناطق، زاد من توقعات السكان، وشكل بدوره عاملاً مساعداً للنزوح من المناطق إلى العاصمة ومحيطها حيث فرص العمل، وإمكانيات تحقيق الطموحات والتوقعات الشخصية أفضل. وخلاصة القول إن التفاوت في طوره الثاني كان ذا طابع اقتصادي، وما يرتبط به مباشرة من أبعاد اجتماعية ومؤهلات دراسية.

- الطور الثالث للتفاوت المناطقي هو طورها الحالي الذي تلى توقف الأعمال

العسكرية في لبنان. وقد أغفلنا تناول واقع التفاوت المناطقي خلال الحرب نفسها، لتعقد الواقع التقسيمي الذي ساد، ولطغيان العوامل السياسية والأمنية على غيرها. وهنا نشير إلى أربعة مجالات للتفاوت في التسعينات أكثر أهمية من التفاوتات التجهيزية، مع الإشارة إلى أنها متداخلة في ما بينها. ونرصد هذه التفاوتات على النحو الآتي:

١. التفاوت في مستوى النشاط الاقتصادي وتنوعه، وهو استمرار للتفاوت الذي نشأ في الحقبة الشهابية. ويرصد ذلك من خلال التفاوت في أعداد وأنواع الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في المناطق المختلفة، ومن خلال التفاوت في حجم التوظيفات والتسليفات، ومن خلال الاختلاف المهم في التكوين العمري للسكان في بيروت ومناطق من جبل لبنان، مقارنة بالمناطق الطرفية، واختلاف معدلات النشاط الاقتصادي.

٢. التفاوت في مستوى تأهيل القوى البشرية، ويبرز من خلال تفاوت معدلات الأمية، والالتحاق الدراسي لا سيما في مراحل التعليم المتوسط وما فوق، وفي نسبة الجامعيين إلى إجمالي الطلاب والسكان، وفي نوعية التعليم وتنوعه. وهذا التفاوت مهم جداً لجهة تأثيراته المستقبلية، وارتباطه المباشر بطاقات الإنتاج وتوسع وتنوع النشاط الاقتصادي.

٣. التفاوت في التكوين الاجتماعي وفي مستويات المعيشة. وقد دلّت خارطة أحوال المعيشة على أن التكوين الاجتماعي مختلف بشكل جلي بين محافظتي بيروت وجبل لبنان من جهة والمحافظات الأربع من جهة أخرى، وأن التفاوت يبرز بقوى أكبر عندما تجرى المقارنات على مستوى الأقضية. إن التفاوتات في مستويات الدخل، وفي نسبة الفقراء، بين المناطق، بالغة الخطورة، وتشكل تربة خصبة لتوليد آليات التنابذ في المجتمع.

٤. التفاوت في مستوى التمثيل السياسي والمشاركة في القرار، وهذا التفاوت يمكن قراءته من خلال مؤشرات موضوعية تتعلق بحجم التمثيل السياسي للمناطق المختلفة، ونوعية التمثيل، والمواقع المقررة التي يحتلها

هؤلاء في مؤسسات الحكم. كما يمكن قراءته من خلال مؤشرات ذاتية، تتعلق بإحساس الناس أنفسهم بالمشاركة أو التهميش.

إن خطورة الوضع القائم تكمن في أن التفاوتات الاقتصادية - الاجتماعية تتراكب مع آليات تنابذ وتفاوت ذات طابع سياسي وثقافي، وتتقاطع أحياناً مع انتماءات طائفية متباينة لسكان المناطق المختلفة. وهذا التراكب، باعتباره واقعاً راهناً، وباعتباره آلية تعيد إنتاج هذه التفاوتات باستمرار، هو مصدر خطر حقيقي وعميق على الاندماج الاجتماعي والوطني في البلاد.

الدولة كمشروع للاندماج الوطني

تنقلنا مسألة اثر التفاوت المناطقي على الاندماج الاجتماعي إلى مستوى آخر من التحليل والتدخل. فالتفاوت بهذا المعنى ينتج آلية للتنابذ الاجتماعي الذي يرتدي في ظروف لبنان، طابعاً مناطقياً وطائفياً في الوقت نفسه. ويقود ذلك بالضرورة إلى التساؤل عن ماهية الآليات الأكثر فعالية لتعزيز الاندماج الاجتماعي والوطني، في ظل مؤشرات التفتت المتعدد المستويات السائدة في البلاد.

تخترق المجتمع اللبناني اليوم، كما في السابق، آليات اندماجية وآليات تنابذية تفكيكية. ويصعب القول أيهما أقوى من الأخرى، وإن كنا نميل إلى الاعتقاد أن آليات التوحيد تستند إلى نوعين من المرتكزات: أحدهما إحساس عام، غريزي، بضرورة استمرار لبنان موحداً مجتمعاً ودولة. وهذا الإحساس غير متبلور في مشروع سياسي - اجتماعي - ثقافي جماهيري، بل تعيه بكل أبعاده نخب مدنية وسياسية محدودة العدد، مقابل غريزة توحيدية جماهيرية الانتشار غير ممأسسة. والنوع الثاني من المرتكزات هو الوحدة المؤسسية للدولة، وتضافر عوامل إقليمية ودولية مساندة لهذه الوحدة في حدودها الراهنة، والالتزام الجماهيري العام بالشرعية المتمثلة بالسلطة. كما يساعد على هذا الموقف، الإنهاك اللبناني العام من دفع التناقضات إلى حدود التنافر التام والتفجر العام، كما جرى عام ١٩٧٥.

أما آليات التنابذ والتفكيك، فهي تستمد عناصر قوتها من عوامل التفجر وانعدام الاستقرار المتولدة عن آثار العولمة والصراع الإقليمي، وعناصر راسخة ومتجذرة في المجتمع، وممأسسة في النظام العلائقي السياسي والاجتماعي والثقافي. فمن جهة أولى، هناك إشكالية الطائفية من حيث هي ظاهرة مجتمعية شاملة، ودورها في إنتاج وإعادة إنتاج نوع خاص من الوحدة الاجتماعية والسياسية من طبيعة كونفدرالية في المجتمع اللبناني، وهي تنتج ثقافة خاصة للتنابذ بشكل يومي وتعممها في قاعدة المجتمع، كما أنها أنشأت على مدى عقود بناها المؤسسية الاجتماعية والسياسية والثقافية والخدماتية، التي تجعل منها نظاماً متكاملاً من العلاقات والمصالح والوظائف الحياتية. إن نقطة اختلاف الطائفية عن غريزة التوحد الوطني العفوية، إنها غريزة ممأسسة للتمايز ضمن الإطار الوطني الواحد، لا تعترف به إلا بمقدار ما يعترف بأدوارها السياسية وغير السياسية، مما لا يقع ضمن حقل وظائف الطائفة كتأويل أو اتجاه في الدين، بل كتمثيل سياسي - اجتماعي - ثقافي، يفترض أن يكون مدنياً.

إن تجاوز المشكلات الناجمة عن المسائل المثارة في سياق هذه الورقة تتطلب توحيد جهد كل الأطراف الفاعلة في العملية التنموية، ولا سيما قوى المجتمع المدني المدعوة إلى لعب دور أساسي. ونحن نتبنى وجهة النظر هذه، إلا أننا نود التركيز تحديداً على دور الدولة في تحقيق الاندماج الوطني والاجتماعي، الذي غالباً ما لا يتم التركيز عليه بالقدر المطلوب.

فالدولة في ظروف لبنان ليست مجرد سلطة أو نظام. وحسب اعتقادنا، وفي ظل المعطيات الراهنة، وحدها الدولة يمكن أن تشكل مساحة وطنية مدنية يتحقق الإجماع حولها، ودورها التوحيدي هذا يجب أن يتقدم على كل الأدوار الأخرى. وهذا يعني تبديلاً واضحاً في الأولويات بحيث تتحول الدولة من راعي وحامي الكونفدراليات الطائفية والسياسية والمناطقية التي يتوسع دورها باطراد، إلى جهة معنية بتحقيق التوازن مع هذا الواقع الطائفي - المناطقي - العائلي المعمم. ولا يتحقق ذلك إلا إذا أعطت الدولة الأولوية لطبيعتها الأساسية كحيز مدني وطني، وتكمن مسؤوليتها الأساسية في تطوير هذا الحيز

وتوسيع نطاق شموله بحث يستعيد وظائفه وأدواره الطبيعية التي سلبها إياها الحيز الطائفي بدءاً من التشريع، إلى التربية والتعليم، إلى الإعلام، إلى السياسة المباشرة. إن إعادة توزيع الأدوار بين الحيز المدني والحيز الديني - الطائفي هو من الضرورات الملحة، والدولة لا يمكن أن تكون محايدة في هذا المجال، لأن حيادها المزعوم يعزز الميل نحو تهميش الحيز المدني والوضعي، من قانون الانتخابات إلى صيغة التعليم الديني - الطائفي في المدارس، وبذلك تكون الدولة تضعف نفسها من حيث هي دولة، شاءت أم أبت. وربما أولى خطوات الإصلاح الفورية، التي لا بد من اتخاذها في هذا المجال، هي في نظام التمثيل، والإعلام والتعليم، حيث لا بد من تغليب الوطني والمدني والحس المواطني، ومفهوم الديمقراطية وسيادة القانون على ما عداها من مفاهيم.

مباني ومؤسسات لبنان

د. مظهر الحركة
منسق العمل الميداني والتدريب في المشروع

مقدمة

تضمنت الأعداد رقم ٣، ٤، ٦، ٨ و١١ من سلسلة «النشرة الإحصائية» الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي النتائج الكاملة لـ«الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات» في المحافظات اللبنانية الست. ولقد هدف هذا العمل إلى وضع قاعدة إحصائية، عبر تكوين مبطقتين (Fichier) أساسيتين ذات مرجع جغرافي: مبطقة المباني أو وحدات المكان (Fichier des immeubles ou des locaux Le)، ومبطقة المؤسسات (Le Fichier des établissements). وبالتالي إلى وضع قاعدة بيانات موثوقة تشكل الأساس المعتمد لسحب العينات المستخدمة في الدراسات الإحصائية ذات الطابع الاجتماعي أو الاقتصادي، والى توفير معلومات دقيقة عن توزع المؤسسات حسب النشاط الرئيسي لها والشكل القانوني وعدد المستخدمين وتاريخ التأسيس... وبالتالي تبيان البنية الاقتصادية الخاصة بكل محافظة.

كما عرض هذا المسح وضع المباني من حيث حالة البناء ووجهة الاستعمال والتجهيزات التابعة للمبنى... بغية استقصاء الواقع ومتابعة التطورات المستقبلية[1].

الجدير بالذكر هنا أن إدارة الإحصاء المركزي وبعد تحرير المناطق المحتلة، بادرت إلى إجراء مسح شامل للمباني والمؤسسات في المناطق المحررة والمتاخمة لها في أيلول ٢٠٠٠، وصدرت نتائجه في ٢٥ أيار ٢٠٠١.

١- في العدد رقم ٣ صدرت نتائج بيروت، في العدد ٤ نتائج محافظة الشمال، في العدد ٦ نتائج محافظة جبل لبنان، وفي العدد ٨ نتائج محافظة البقاع، وفي العدد ١١ نتائج محافظتي الجنوب والنبطية.

إن ما نتوخاه من عرضنا لنتائج هذه المسوحات هو تقديم الصورة الشاملة لهذه المعطيات الإحصائية على مستوى المحافظة ومن ثم على المستوى الوطني. إذ إن المعطيات التفصيلية على مستوى الأقضية متوفرة داخل الكتيب الخاص بكل قضاء.

إن الوحدات الجغرافية المعتمدة في هذا الإحصاء هي الوحدات الإدارية وأصغرها المنطقة العقارية، وهذه الوحدات جمعت في أقضية تشكل بدورها محافظات. ومن أجل الحصول على توزع جغرافي أكثر دقة للنشاطات فقد قسمت المناطق العقارية إلى جزر (الجزيرة هي أصغر وحدة جغرافية في هذا الإحصاء).

في آذار من العام ١٩٩٨، وفي طبعة ثانية، نشرت إدارة الإحصاء المركزي «دليل المناطق العقارية والمدن والقرى في لبنان». وخاصية هذه الطبعة أنها جاءت بعد الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، حيث جرى تحديد معظم القرى والأماكن التي لم تكن محددة. وسنعرض في الجدول اللاحق تعداد المناطق العقارية وعدد الجزر في كل منها، بالإضافة إلى العدد الإجمالي للقرى والبلدات، بحسب الأقضية والمحافظة.

توزع المناطق العقارية والجزر على المحافظات[1]

يبلغ العدد الإجمالي للقرى والبلدات في لبنان ١٣٦٠ قرية وبلدة. وقد قسمت إدارة الإحصاء المركزي لبنان إلى ١٤٤٤ منطقة عقارية، وقسمت هذه المناطق العقارية بدورها إلى ١١٤٩٨ جزيرة.

وتضم محافظة جبل لبنان أكثر من ثلث القرى والبلدات (٣٨،٦٪) على المستوى الوطني وبالتالي من المناطق العقارية (٣٤،٢٪) والجزر التابعة لها (٣٣،٥٪).

وتأتي محافظة البقاع في المرتبة الثانية لجهة نسبة وجود القرى والبلدات فيها (٢١،٦٪)، وتليها محافظة لبنان الشمالي (١٩،٤٪). لكن محافظة الشمال

١- راجع الملحق: الجدول رقم (١)، ص ١٢١.

تتقدم على محافظة البقاع بنسب المناطق العقارية والجزر التابعة لها إذ تبلغ هذه النسب على التوالي (٣٤،٢٪ و٢٧،١٪) في الشمال و (٣٣،٥٪ و٢٤،٢٪) في البقاع.

وتبلغ نسبة القرى والبلدات الواقعة في محافظة لبنان الجنوبي (١٠،٣٪) نحو ضعف الموجودة في محافظة النبطية (٥،٧٪)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المناطق العقارية إذ تبلغ النسب على التوالي ١٤،٦٪ و٧،٨٪. لكن تكاد تتساوى نسب الجزر التابعة للمناطق العقارية والتي تبلغ على التوالي ٩،٨٪ و٩،٥٪.

وتحتل محافظة بيروت المرتبة الأخيرة من حيث التوزع النسبي للقرى والبلدات (٤،٣٪)، و٠،٩٪ للمناطق العقارية، و٣،٩٪ للجزر التابعة لها.

توزع المناطق العقارية والجزر والقرى والبلدات على المحافظات

المحافظة والقضاء	عدد المناطق العقارية		عدد الجزر في المنطقة العقارية		العدد الإجمالي للقرى والبلدات	
	العدد	النسبة٪	العدد	النسبة٪	العدد	النسبة٪
محافظة بيروت	١٢	٠,٩	٤٥٠	٣,٩	٥٩	٤,٣
محافظة جبل لبنان	٤٩٤	٣٤,٢	٣٨٥١	٣٣,٥	٥٢٥	٣٨,٦
محافظة لبنان الشمالي	٣٩٢	٢٧,١	٢٧٨٦	٢٤,٢	٢٦٤	١٩,٤
محافظة البقاع	٢٢٢	١٥,٤	٢١٧٩	١٨,٩	٢٩٤	٢١,٦
محافظة لبنان الجنوبي	٢١١	١٤,٦	١١٣٧	٩,٨	١٤٠	١٠,٣
محافظة النبطية	١١٣	٧,٨	١٠٩٥	٩,٥	٧٨	٥,٧
مجموع لبنان	١٤٤٤	٪١٠٠	١١٤٩٨	٪١٠٠	١٣٦٠	٪١٠٠

المصدر: كتيبات نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي

توزع المباني، المؤسسات والوحدات:

في لبنان ٥١٨٨٥٨ مبنى، تحتوي ١٤٥٦٣٧٩ وحدة، وتضم ١٩٨٤٣٧ مؤسسة.

وتحتل محافظة بيروت المرتبة الأخيرة لجهة حصتها بنسبة لا تتجاوز ٣،٦٪ من مباني لبنان، وبفارق كبير عن المحافظة التي تسبقها (محافظة النبطية بـ١٠،٩٪). وقد يكون من الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض والفارق الكبير،

المباني التي تهدمت أو هدمت في وسط بيروت تحديداً مع بدء مرحلة إعادة الإعمار في أوائل التسعينات، في حين أن هذا التعداد اجري في العام ١٩٩٦.

وتتقدم محافظة بيروت إلى المركز الرابع بين سائر المحافظات بالنسبة إلى حصتها من إجمالي مؤسسات لبنان بنسبة ١٢،٤٪، وهذه النسبة مع صغرها عموماً، تعتبر مقبولة كونها العاصمة من جهة، وكون أكثرية المؤسسات تتركز في مناطق الضواحي الجنوبية والشمالية القريبة والملاصقة للعاصمة بيروت. لكن تبقى محافظة جبل لبنان في الطليعة لجهة احتوائها أكبر نسبة من مؤسسات لبنان (٣٧٪)، ويرتفع مجموع حصة محافظتي جبل لبنان والشمال إلى نحو ٥٩،٢٪ من إجمالي مؤسسات لبنان. وهذا ما يعكس ويؤكد أسباب النزوح نحو هذه المحافظات، وتحديداً الضواحي منها، بسبب التمركز الكبير والعالي من حيث الكم والنوع من المؤسسات الاقتصادية.

أما بالنسبة للوحدات فترتفع نسبة حصة محافظة جبل لبنان إلى نحو ٤٢٪ من إجمالي الوحدات في لبنان. وهذا يجد تفسيره في التمركز العمراني في الضواحي كما ذكرنا سابقاً، بالإضافة إلى التوسع العشوائي والذي اخذ طابع الارتفاع العمودي للأبنية مما زاد من عدد الوحدات فيها. وتحتل محافظة الشمال، وبفارق كبير عن جبل لبنان، المرتبة الثانية بنسبة ١٧،٧٪، تليها محافظة البقاع بـ١٢،٣٪ ثم بيروت بنحو ١١٪، وتبقى محافظة النبطية في المركز الأخير بنسبة لا تتجاوز ٦،٦٪.

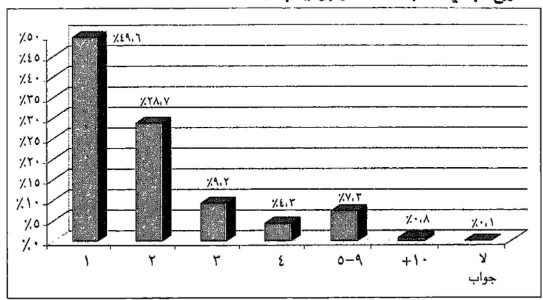
توزع المباني والمؤسسات والوحدات حسب المحافظة

المحافظة	مباني		مؤسسات		وحدات	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
بيروت	١٨٨١٠	٣,٦	٢٤٦٦٠	١٢,٤	١٥٩٤٣٨	١٠,٩
جبل لبنان	١٦٨٤٧٥	٣٢,٥	٧٣١٩٢	٣٦,٩	٦١١٣٤٦	٤٢
لبنان الشمالي	١٠٧٢٦٨	٢٠,٧	٤٤٢٩٤	٢٢,٣	٢٥٧٥١٤	١٧,٧
البقاع	٩٧٧٢٧	١٨,٨	٢٦٨٠٧	١٣,٥	١٧٨٨٧٩	١٢,٣
لبنان الجنوبي	٦٩٨٧٣	١٣,٥	١٩٢١٠	٩,٧	١٥٢٣٦٧	١٠,٥
النبطية	٥٦٧٠٥	١٠,٩	١٠٢٧٤	٥,٢	٩٦٨٣٥	٦,٦
كل لبنان	٥١٨٨٥٨	١٠٠	١٩٨٤٣٧	١٠٠	١٤٥٦٣٧٩	١٠٠

توزع المباني حسب عدد الطوابق[1] في لبنان ١٩٩٦

نحو ٤٩،٦٪ من مباني لبنان تتكون من طابق واحد، و٢٨،٧٪ من طابقين. بينما لا تتجاوز نسبة المباني المؤلفة من خمسة إلى تسعة طوابق ٧،٣، أما نسبة المباني المؤلفة من أكثر من عشرة طوابق فهي بحدود ٠،٨٪.

توزع المباني حسب عدد الطوابق في لبنان ١٩٩٦



١- راجع الملحق: الجدول رقم (٢)، ص ١٣٢.

الجدير بالملاحظة هنا أن هذا التوزع يختلف من محافظة إلى أخرى على المستوى الوطني وذلك تبعاً لعدة عوامل منها مساحة المحافظة والموقع والطبيعة الجغرافية والدور الاقتصادي والإداري... الخ. فمثلاً نسبة المباني المؤلفة من خمسة إلى تسعة طوابق في العاصمة بيروت تصل إلى نحو ٣٣،٢٪ من إجمالي مباني بيروت، والمباني المؤلفة من أكثر من عشرة طوابق إلى ٨،٤٪. بينما لا تتجاوز نسب المباني المؤلفة من طابق واحد أو طابقين ١٨٪ من إجمالي مباني بيروت.

نفس الارتفاع في نسب المباني العالية والمؤلفة من ٥-٩ طوابق نراه في مناطق ضواحي بيروت، نحو ٢٠،٣٪ من مباني هذه المناطق، حيث الاكتظاظ السكاني والتشييد العشوائي الذي طال هذه المناطق.

ونرى الصورة معكوسة تماماً في المناطق الطرفية، حيث تصل نسب المباني المؤلفة من طابق واحد أو طابقين إلى ٦٥،٥٪ و٢٨٪ على التوالي في البقاع، و تلامس حدود ٦٠٪ في سائر المحافظات الطرفية. بينما لا تتعدى نسب المباني العالية حدود ٣٪ في نفس هذه المحافظات.

توزع المباني حسب وجهة الاستعمال[1] في لبنان ١٩٩٦:

في دراسة توزع المباني حسب وجهة الاستعمال تبين أن نحو ٦٤٪ من مباني لبنان هي مبانٍ مخصصة للسكن فقط. أكثرها في محافظة جبل لبنان بنسبة ٣١،٧٪، ومن ضمنها نحو ١٠٪ في الضواحي فقط. وتراوح نسب بقية المحافظات بين ١٢٪ و٢٠٪، بينما لا تستحوذ بيروت إلا على نحو ٢٪ فقط من إجمالي المباني المخصصة للسكن فقط.

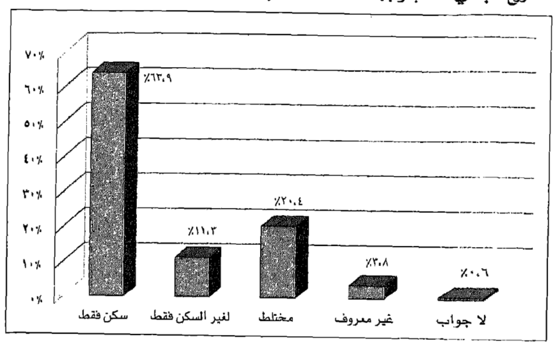
أما في ما يختص بالمباني المخصصة لغير السكن فقط، فـ١١،٣٪ من إجمالي المباني في لبنان هي لوجهة الاستعمال هذه. وتحافظ محافظة جبل لبنان على تقدمها باستحواذها على ما نسبته ٣٢،١٪ من مجمل المباني المخصصة لغير

٢- راجع الملحق: الجدول رقم (٢)، ص ١٣٣.

السكن، ومن ضمنها ١٣،٢٪ في الضواحي، وهذا ما يشير إلى التمركز العالي للنشاطات الاقتصادية في هذه المناطق. والملاحظ هنا ارتفاع حصة بيروت إلى الضعف تقريباً بالنسبة إلى المباني المخصصة للسكن فقط (٤٪ مخصصة لغير السكن فقط)، علماً بأن بيروت تبقى في المركز الأخير في هذه الفئة أيضاً.

لكن اللافت للنظر هو في المباني ذات الطابع المختلط، أي سكني وغير سكني. ففي لبنان ٢٠،٤٪ من إجمالي المباني هي مبانٍ ذات طابع مختلط، منها ٣٥،٧٪ في محافظة جبل لبنان وحدها. واللافت للنظر هنا أيضاً الارتفاع الملحوظ لحصة الضواحي، إذ تصل إلى ٢٠،٢٪ من إجمالي حصة جبل لبنان لنفس الفئة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى حصة بيروت التي تصل إلى نحو ٨٪ لنفس الفئة.

توزع المباني حسب وجهة الاستعمال في لبنان ١٩٩٦



توزع المباني حسب الحالة[1] في لبنان ١٩٩٦:

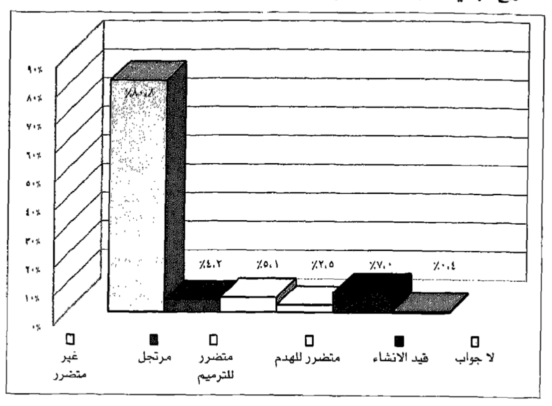
درس الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات أحوال المباني حيث تبين أن ٨٠،٨٪ منها غير متضررة نهائياً، ٤،٢٪ منشأة بشكل مرتجل، ٥،١٪ منها متضررة وبحاجة إلى ترميم، ٢٥،٢٪ متضررة بشكل كبير وتحتاج إلى هدم، و٦،٩٪ هي مبانٍ قيد الإنشاء. وتعكس هذه الأرقام الأحوال الجيدة بشكل إجمالي لمباني لبنان بعد انقضاء نحو ٦ سنوات على توقف الحرب الأهلية في كل المناطق اللبنانية، وفي الوقت نفسه بقاء قسم لا يستهان به والذي يشكل نحو ربع إجمالي المباني (٢٥،٢٪) في حالة متضررة وقابلة للهدم.

إن اللافت للنظر ارتفاع نسبة حصة ضواحي بيروت (٢٣،١٪) من إجمالي حصة جبل لبنان (٣٥،٢٪) من إجمالي فئة المباني المتضررة للهدم، والتي تعلو فوق نسب حصص المحافظات الأخرى (راجع بيانات جدول رقم ٣)، وهذا ما يجد تبريره في وجود خطوط التماس الرئيسية أو ما كان يسمى خطوط التماس التقليدية في محافظة جبل لبنان ومناطق الضاحية الجنوبية أساساً. كذلك يلاحظ تدني نسبة المتضرر للهدم في بيروت ٤،٩٪، مع أنها شهدت الكثير من الحروب والمعارك، وقد يكون السبب هو انه قد تم هدم القسم الأكبر في منطقة بيروت مع بدء عملية إعادة الإعمار قبل خمس سنوات من عملية التعداد.

والجدير بالملاحظة هنا أيضاً هو ارتفاع نسبة حصة محافظة البقاع (٢١٪) من إجمالي المباني قيد الإنشاء خلال تلك الفترة في لبنان، مما يعكس حالة ازدهار عمراني في منطقة نائية أو بعيدة إجمالاً عن العاصمة بيروت.

١- راجع الملحق: الجدول رقم (٤)، ص ١٣٢.

توزع المباني حسب الحالة في لبنان ١٩٩٦

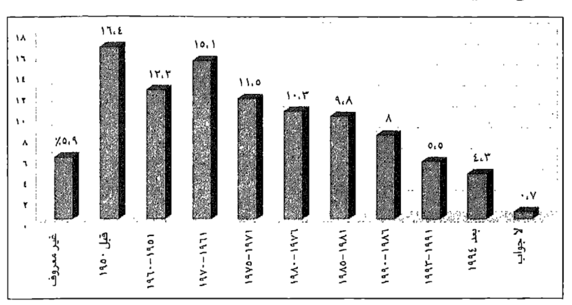


توزع المباني حسب تاريخ الانجاز في لبنان ١٩٩٦

بالنسبة لتاريخ الإنجاز، فقد تبين أن نحو ٢٢.٣٪ من المباني منجزة قبل العام ١٩٥٠، ومن ضمنها ٥.٩٪ غير معروف تاريخ إنجازها. وخلال الفترة التي تلتها ولغاية العام ١٩٧٥ تم إنجاز ٣٨.٩٪ من مباني لبنان. وبذلك يكون نحو ٦١.٢٪ مجمل المباني منجز مع بدء الحرب الأهلية في لبنان.

ومنذ بداية العام ١٩٧٦ ولغاية إنجاز التعداد بدأت عملية تشييد المباني تأخذ منحى تنازلياً حتى مع توقف الحرب الأهلية نهائياً وبدء عملية إعادة الإعمار في بداية التسعينات كما يبين الرسم البياني المرفق.

توزع المباني في لبنان حسب تاريخ الإنجاز



ويبين الجدول رقم ٤ توزع المباني حسب المحافظات وفي لبنان وحسب تاريخ الإنجاز[١] في العام ١٩٩٦. واللافت للنظر في هذا الجدول أن التراجع الأكبر في عمليات تشييد الأبنية كان من نصيب محافظتي جبل لبنان وبيروت وخاصة في مناطق الضواحي التابعة لها، في الفترات الزمنية التي ترافقت مع اشتداد الحرب الأهلية، علماً بأن الحصة الإجمالية لمحافظة جبل لبنان بقيت الأكبر على مدى كل الفترات إذ وصلت إلى نحو ٣٢،١٪ منها ١٢٪ في مناطق الضواحي. وبنفس الوقت ارتفعت حصص كل المحافظات وخاصة محافظة البقاع بشكل ملحوظ التي وصلت نسبة تشييد المباني فيها إلى أقصاها (٢٤،٧٪) في الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٠.

والجدير بالملاحظة أيضاً هو أن نسبة محافظة جبل لبنان عادت إلى الارتفاع مع بداية التسعينات وبشكل ملحوظ لتصل إلى أقصاها في الفترة بعد ١٩٩٤ بنسبة ٣٨،٨٪ وهي نسبة لم تعهدها إلا في فترة ما قبل الخمسينات. كذلك الأمر بالنسبة إلى مناطق الضواحي حيث سجلت أعلى نسبة في نفس الفترة

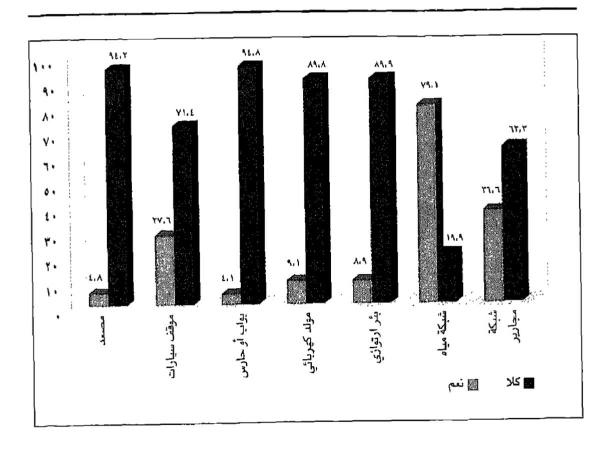
٤- راجع الملحق: الجدول رقم (٥)، ص١٣٤.

١٤،٩٪، وهي نسبة شهدتها مناطق الضواحي خلال الفترة من ١٩٥١-١٩٦٠.

اللافت للنظر أيضاً هو أن حصة بيروت (٩،٢٪) من إجمالي المباني حسب تاريخ الإنجاز كان يتفوق على محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية في فترة ما قبل الخمسينات (٨،٤٪ و٦،٩٪ على التوالي)، وبدأت عمليات تشييد الأبنية في بيروت بالتراجع وبشكل كبير منذ مطلع السبعينات حيث لم تتجاوز نسبة ٣٪، هذه النسبة التي قاربتها مع بدء عمليات إعادة الإعمار منذ النصف الأول للتسعينات (٢،٧٪).

توزع المباني في لبنان حسب وجود تجهيزات في العام ١٩٩٦:

في ما يتعلق بوجود الخدمات أو التجهيزات الأساسية، فقد أتت النتائج لتقول بأن نحو ٥٪ فقط من مباني لبنان تتوفر فيها مصاعد، و٢٧،٦٪ لديها موقف للسيارات، و٤١،١٪ لديها بواب أو حارس، و٩،١٪ مجهزة بمولد كهربائي، ونحو ٩٪ لديها بئر ارتوازي. وتتوفر خدمة شبكة المياه إلى نحو ٨٠٪ من المباني، في حين أن ٣٦،٦٪ فقط موصولة إلى شبكة الصرف الصحي. ويبين الرسم البياني الآتي توزع هذه النسب على مجمل مباني لبنان في العام ١٩٩٦.



لكن ما هو أهم من التوزع لتوفر الخدمات أو التجهيزات على مستوى لبنان، هو تفاوت التوزع في وجودها على مستوى المحافظات[1]، وحتى ضمن المحافظة نفسها على مستوى الأقضية (راجع كتيبات الأقضية). ففي بيروت مثلاً تبلغ نسبة توفر المصاعد في المباني ٣٢،٣٪، وتنخفض إلى نحو ربع هذه النسبة (٨،٧٪) في محافظة جبل لبنان، والتي تعتبر أكثر المحافظات اكتظاظاً بالمباني، ومنها ١٦،٣٪ في مناطق الضواحي، بينما لا تتجاوز نسبة توفر هذه الخدمة في سائر المحافظات ٢٪.

والأمر نفسه عندما يتعلق بتوفر خدمات مثل وجود بواب أو حارس للمبنى أو وجود موقف للسيارات، مع تفاوت ملحوظ في توزع الأرقام.

فإذا كان ممكناً اعتبار هذه الخدمات أو التجهيزات ذات طابع مديني،

٥- راجع الملحق: الجدول رقم (٦)، ص ١٣٥.

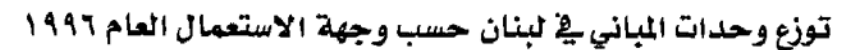
وخصوصاً كون المباني الكثيرة الطوابق موجودة في هكذا مناطق، وبالتالي توفرها في محافظتي بيروت وجبل لبنان وخاصة الضواحي منها بشكل أساسي، هو أمر طبيعي، إلا أن الأمر يبقى في حدود غير المقبول عندما يتعلق بوجود خدمات أو تجهيزات أساسية مثل شبكة المياه أو شبكة الصرف الصحي. فنسبة ٩٢،٩٪ من المباني في بيروت موصولة بشبكة المياه العامة، بينما أدنى نسبة هي في لبنان الشمالي ٦٥،٥٪، وتراوح بينهما، أي بفوارق ليست كبيرة جداً، نسب باقي المحافظات.

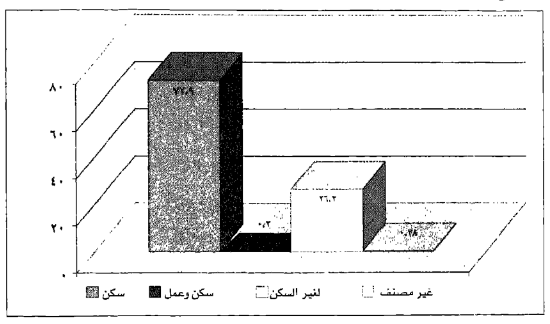
ويظهر التفاوت بشكل أكبر وأوضح في توفر خدمة الوصول إلى شبكة الصرف الصحي (شبكة مجارير)، حيث إن أعلى نسبة لتوفر هذه الخدمة هي في بيروت (٩٣،٤٪)، تليها محافظة جبل لبنان بنسبة ٤٥،١٪ أي أقل من نصف نسبة محافظة بيروت، علماً بأن ٧٨،٨٪ من حصة جبل لبنان هي لمباني مناطق الضواحي فيها. وتستمر نسب باقي المحافظات نزولاً وبشكل حاد لتصل إلى أدنى مستوى في محافظة النبطية بنسبة ١٨،٦٪.

توزع وحدات المباني في لبنان حسب وجهة الاستعمال[1] العام ١٩٩٦

كما ذكرنا سابقاً تضم مباني لبنان ١،٤٥٦،٤٧٩ وحدة تختلف في وجهة استعمالها. وقد تبين أن نحو ٧٣٪ من وحدات المباني تستعمل بشكل أساسي للسكن، و٢٦،٦٪ تستعمل لغير السكن، ونحو ٠،٥٪ تستعمل للسكن والعمل معاً أو لم تصنف. ويأتي توزع هذه النسب متشابهاً تقريباً في كل المحافظات، وبشكل متقارب مع المعدلات الوطنية، إذ تراوح نسب الوحدات المخصصة لغير السكن، مثلاً، بين أدناها في النبطية (٢٣،٩٪) وأعلاها في البقاع ٣٢٪.

١- راجع الملحق: الجدول رقم (٧)، ص ١٣٦.





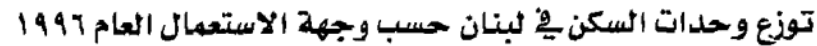
توزع وحدات السكن في لبنان حسب وجهة الاستعمال[1] العام ١٩٩٦:

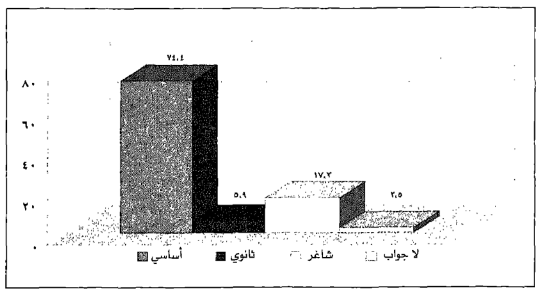
من إجمالي وحدات المكان المخصصة للسكن والتي يبلغ عددها الإجمالي في لبنان نحو ١،٠٦٤،٨٣١ وحدة، نجد أن ٧٤،٤٪ منها مخصصة للسكن الأساسي، ونحو ٦٪ تستعمل للسكن الثانوي، بينما نجد أن نسبة الشغور تصل إلى ١٧،٢٪، وهي نسبة عالية إجمالاً خاصة وأن كل هذه الوحدات منجزة البناء.

وتتميز بيروت بأعلى نسبة (٨٥،٤٪) بين سائر المحافظات لجهة استعمال وحدات المكان للسكن الأساسي. وتتفوق ضواحي بيروت بنسبة ٧٩،٢٪ (من أصل ٧٠،٩٪ موجودة في جبل لبنان) على بقية المحافظات التي تصل أدنى نسبة فيها إلى ٦٩،٢٪ في النبطية.

واللافت للنظر أيضاً ارتفاع نسبة الشغور في محافظة جبل لبنان إلى ٢٠،٨٪ و١٧،٧٪ في الضواحي منها، بينما تبلغ أدنى نسبة شغور ١١،٩٪ في بيروت.

١- راجع الملحق: الجدول رقم (٨)، ص ١٣٧.


توزع وحدات السكن في لبنان حسب وجهة الاستعمال العام ١٩٩٦



توزع وحدات غير السكن في لبنان حسب النوع[1] العام ١٩٩٦:

لقد بلغ عدد الوحدات المخصصة لغير السكن في لبنان العام ١٩٩٦ نحو ٣٩٠ ألف وحدة منها نحو ٦٨،١٪ مؤسسات عاملة، مقابل ٥،١٪ مؤسسات مقفلة. وبلغت نسبة الشغور ٢٦،٤٪ أي نحو مرة ونصف نسبة الشغور في الوحدات المخصصة للسكن (١٧،٢٪).

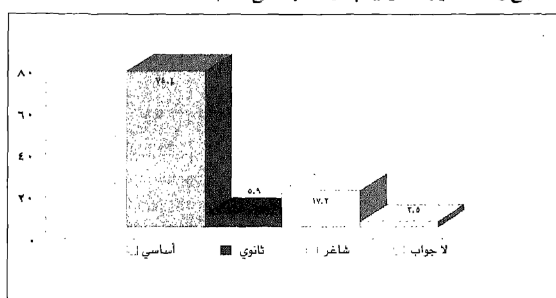
وتبلغ نسبة المؤسسات الإنتاجية نحو نصف إجمالي الوحدات المخصصة لغير السكن، مقابل نحو ١٪ لمؤسسات الإدارة العامة. وتبلغ أعلى نسبة مؤسسات إنتاجية في محافظة بيروت (٥٧،١٪ من إجمالي وحدات بيروت المخصصة لغير السكن)، تليها محافظة لبنان الشمالي (٥٦،٩٪)، بينما يصل أدناها إلى ٤٣،٣٪ في محافظة النبطية.

اللافت للنظر هنا أن أعلى نسبة مؤسسات مقفلة موجودة في محافظة بيروت (١١،٥٪)، وهي توازي نحو ضعف النسبة التي تليها في محافظة النبطية (٥،٤٪)، بينما تبلغ أدنى نسبة إقفال في محافظة لبنان الشمالي ٣،٣٪.

١- راجع الملحق: الجدول رقم (٩)، ص ١٣٨.

وتتقارب نسب الشغور في محافظات جبل لبنان والشمال والبقاع إذ تراوح بين ٢٣٪ و٢٨٪. وترتفع إلى نحو ٣٥٪ في كل من محافظتي الجنوب والنبطية، مقابل أدنى نسبة شغور في محافظة بيروت والتي تبلغ ١٥،٧٪.

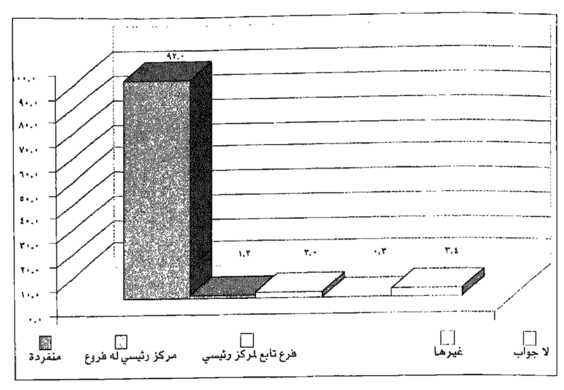
توزع وحدات غير السكن في لبنان حسب النوع العام ١٩٩٦



توزع المؤسسات حسب وضعها[1] لبنان ١٩٩٦:

إن المؤسسات ذات الطابع الفردي هي الغالبة وبنسبة كبيرة جداً تصل إلى حدود ٩٢٪. بينما نحو ٣٪ من المؤسسات هي فروع تابعة لمركز رئيسي، و١،٣٪ هي مراكز رئيسية لمؤسسات لها فروع، مقابل ٣،٤٪ من المؤسسات لم يجر تصنيفها.

١- راجع الملحق: الجدول رقم (١٠)، ص ١٣٩.



إن معظم المؤسسات الإفرادية متمركز في محافظة جبل لبنان بنسبة ٣٦،٦٪ (منها ٢٣،٢٪ في منطقة الضواحي). تليها المؤسسات المتمركزة في محافظة الشمال بنسبة ٢٢،٧٪، و١٤،٢٪ في محافظة البقاع. وتأتي بيروت بنسبة لا تتجاوز ١١،٦٪.

لكن بيروت تتقدم إلى المركز الثاني، وهذا أمر طبيعي كونها العاصمة، من حيث تمركز المؤسسات التي تعتبر مراكز رئيسية ولها فروع في المناطق الأخرى بنسبة ٣٤،٣٪.

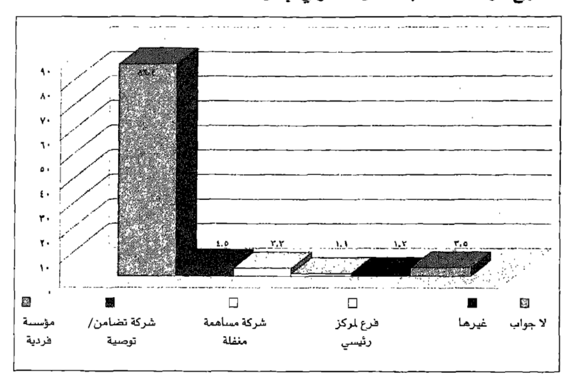
لكن اللافت للنظر هو نسبة المؤسسات المصنفة تحت خانة «غيرها»[1]. إذ تبلغ النسبة على الصعيد الوطني ٠،٢٪ فقط. لكن اللافت للنظر هو أن ٦٥،٩٪ من المؤسسات على صعيد محافظة النبطية هي تحت هذا التصنيف.

أما من حيث الشكل القانوني[2] لهذه المؤسسات فتبقى الغلبة الأساسية

١- المؤسسات العائدة للجمعيات والهيئات الدينية والقطاع العام جرى تصنيفها تحت خانة«غيرها».
٢- راجع الملحق: الجدول رقم (١١)، ص ١٤٠.

للمؤسسات الإفرادية بنسبة ٨٦،٤٪ من مجمل الأشكال القانونية التي جرى اعتمادها في التصنيف. وتجدر الإشارة إلى أن نحو ٣،٥٪ من المؤسسات لم يجرِ تصنيفها علماً بأن القسم الأكبر منها متمركز في محافظة جبل لبنان (٣٦،٩٪) ومحافظة الشمال (٢٢،٣٪).

توزع المؤسسات حسب الشكل القانوني لبنان ١٩٩٧

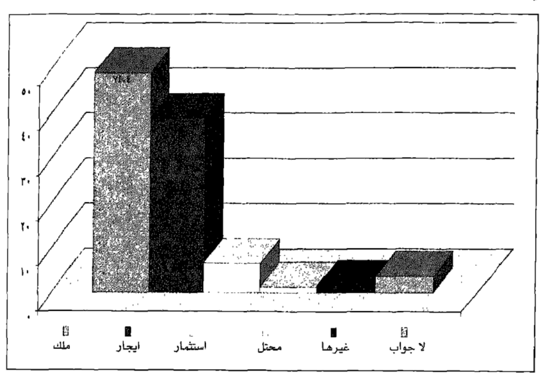


توزع المؤسسات حسب طريقة الإشغال[1]:

إن الشكل الغالب على طريقة الإشغال لوحدات المكان المخصصة لغير السكن هو الملكية المباشرة، إذ إن نحو نصف المؤسسات (٤٨،٦٪) مملوكة، مقابل ٣٨،٥٪ مستأجرة، و٦،٤٪ هي في وضعية الاستثمار. وتجدر الإشارة إلى ما نسبته ١،٢٪ من إجمالي المؤسسات كانت وحدات المكان التابعة لها محتلة في

١- راجع الملحق: الجدول رقم (١٢)، ص ١٤١.

تاريخ إجراء التعداد، وبالتالي هذه النسبة قد تكون قد تغيرت نزولاً. ويبقى أن نحو ٥٪ من المؤسسات هي مشغولة بطرق أخرى أو أنه لم يجرِ تحديد طريقة إشغال وحدات المكان التابعة لها.

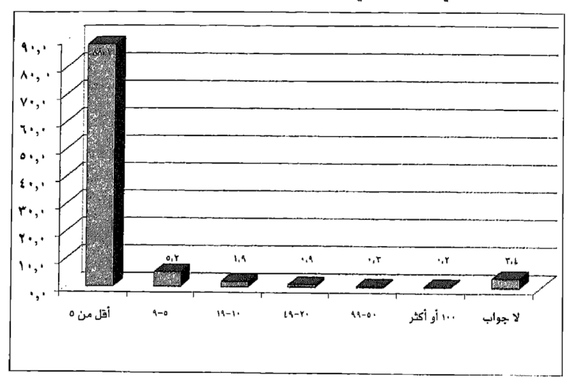


وتتشابه كثيراً توزعات طريقة الإشغال على المستوى الوطني مع التوزعات على مستوى المحافظات. لكن الجدير بالملاحظة هو التوزع على مستوى محافظة جبل لبنان، حيث تتمركز أكثرية المؤسسات، وخاصة في مناطق الضواحي منها، أن نحو ٤٣٪ من المؤسسات المحتلة موجودة في جبل لبنان و٢٧٪ منها موجودة في مناطق الضواحي منها. وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات التي لم يجر تصنيف طريقة إشغالها حيث نحو ٤٠،٦٪ منها موجودة في جبل لبنان و٣٠٪ منها في مناطق الضواحي.

توزع المؤسسات بحسب عدد العاملين[1] فيها لبنان ١٩٩٦:

إن المؤسسات الصغيرة التي تستخدم أقل من ٥ عمال هي الطابع الغالب في لبنان إذ تصل نسبتها إلى ٨٨،١٪ من مجموع المؤسسات. تليها بنسبة ٥،٢٪ المؤسسات التي تستخدم بحدود ١٠ عمال. ولا تبتعد عنها كثيراً نسبة المؤسسات التي لم تعطِ جواباً لأسباب مختلفة (٣،٤٪).

أما بالنسبة للتوزع على صعيد المحافظات فتستأثر محافظة جبل لبنان بأعلى نسب في كل التوزعات المشار إليها، تليها بيروت ولبنان الشمالي. والجدير بالملاحظة أن حصة مناطق الضواحي في جبل لبنان تتجاوز وبفارق كبير في بعض الأحيان بعض المحافظات الأخرى، وخاصة الطرفية منها، وحتى تلك التي تحتوي على ضاحية مكتظة (محافظة لبنان الشمالي)، وهذا يدل على التمركز السكاني والمؤسساتي في هذه المناطق.



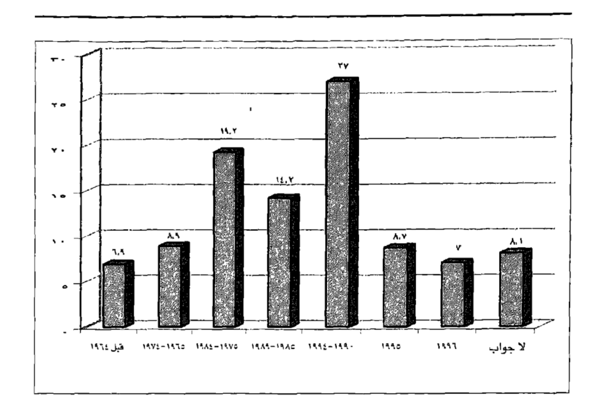
١- راجع الجدول رقم (١٣)، ص ١٤٢.

توزع المؤسسات بحسب سنة التأسيس[1] في لبنان ١٩٩٦:

بداية تجدر الإشارة إلى أن نسبة غير صغيرة (٨،١٪) من إجمالي المؤسسات في لبنان لم يتم التمكن من معرفة تاريخ تأسيسها. عدا ذلك فإن نسبة ٦،٩٪ من المؤسسات تم تأسيسها قبل العام ١٩٦٤. وفي فترة السنوات العشر اللاحقة والتي عرفت بفترة النمو والازدهار الاقتصادي في لبنان بين الأعوام ١٩٦٥-١٩٧٤ تأسس ما نسبته ٨،٩٪ من إجمالي المؤسسات. واستمرت النسبة في الارتفاع خلال ما يساوي نفس الفترة الزمنية اللاحقة (١٩٧٥-١٩٨٤) لتصل إلى حدود أكثر من الضعف (١٩،٢٪). واستمر تأسيس المزيد من المؤسسات خلال فترة السنوات الخمس اللاحقة (١٩٨٥-١٩٨٩) وبارتفاع ملحوظ وصل إلى ما نسبته ١٤،٢٪. ووصل الأمر إلى ذروته في الفترة الممتدة بين بداية العام١٩٩٠ ونهاية العام ١٩٩٤ والتي شهدت تأسيس نحو ٢٧٪ من إجمالي المؤسسات في لبنان. وهذا الأمر منطقي كونه في بداية هذه الفترة توقفت كل الحروب الداخلية وبدأت مرحلة إعادة الإعمار. وشهد العامان ١٩٩٥ و١٩٩٦ تأسيس ما مجموعه ١٥،٧٪ من إجمالي المؤسسات.

الجدير بالملاحظة هنا هو أنه ومع بداية واستمرار وتفاقم الحرب الأهلية والاجتياح وما تلاها من تدمير، استمرت عملية إنشاء مؤسسات جديدة بالارتفاع. لكن ما هو لافت للنظر هو التوزع في ارتفاع وانخفاض نسب التأسيس على مستوى المحافظات في نفس الفترات التي تناولناها أعلاه. إذ ومع بقاء محافظة جبل لبنان وفي كل الفترات الأكثر استقطاباً للمؤسسات الجديدة، لكن شهدت تراجعاً ملحوظاً في صالح المناطق الأخرى. هذا التراجع بلغ مستوياته الأعلى على حساب محافظة بيروت التي انخفضت نسبة المؤسسات الجديدة فيها خلال النصف الثاني من الثمانينات إلى نصف ما كانت عليه هذه النسبة خلال فترة الازدهار والنمو الاقتصادي في منتصف السبعينات.

١- راجع الجدول رقم (١٤)، ص ١٤٢.



توزع المؤسسات في لبنان بحسب النشاط[1] العام ١٩٩٦:

إن النشاط الرئيسي للمؤسسات في لبنان هو التجارة حيث تستأثر وحدها بنحو ٤٥،٣٪ من إجمالي نشاط المؤسسات، ٣٨،٥٪ منها لنشاط تجارة المفرق التي تحتل المركز الأول بين كل النشاطات، تليها على مستوى الأنشطة التجارية تجارة الجملة ٣،٥٪، وتستأثر بقية الأنشطة التجارية الأخرى بما نسبته ٣،٣٪ فقط.

وتحتل أنشطة بيع وصيانة المركبات ذات المحركات المركز الثاني بنسبة ١١،٧٪، تليها الزراعة والتعدين ٧،٢٪، الفنادق والمطاعم ٥،٢٪، الصحة والعمل الاجتماعي ٤،٤٪، الخدمات للأفراد ٣،٤٪. وتستأثر بقية النشاطات بنسب قليلة نسبياً.

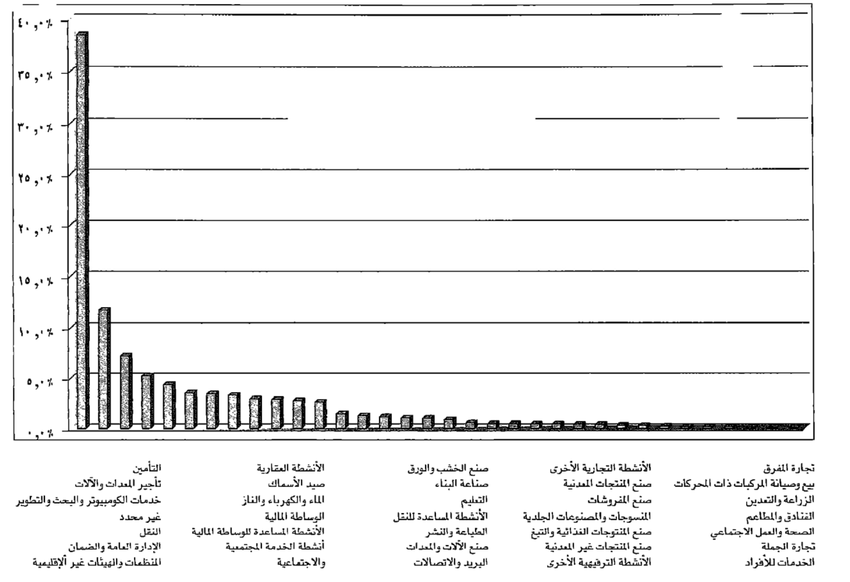
هذه القراءة لتوزع المؤسسات بحسب النشاط على المستوى الوطني تختلف

١- راجع الجدول رقم (١٥)، ص١٤٤.

وبشكل جذري عند قراءة التوزعات على مستوى المحافظات. إذ تنعكس طبيعة تمركز أنواع محددة من الأنشطة بحسب طبيعة المحافظات. فمحافظة جبل لبنان تتنوع فيها كل الأنشطة وفي المراتب الأولى لمعظمها، بحيث تتجاوز حصة المحافظة أكثر من ثلث الحصة الوطنية لتصل إلى أكثر من النصف للأنشطة العقارية (٥٣،٣٪).

أما على صعيد بيروت فيبقى التنوع موجوداً، لكن أهم الأنشطة تتمحور حول الوساطة المالية وخدمات الكومبيوتر والبحث أو التطوير والطباعة والنشر والنقل والأنشطة المساعدة للنقل.

أما على صعيد الأقضية الطرفية فيتمركز معظم نشاط الزراعة والتعدين في محافظتي الشمال والبقاع بنحو ٤١٪ لكل منهما. وتمتاز محافظة الشمال بصنع المفروشات (٣١،٦٪) بينما يمتاز البقاع بالأنشطة المتعلقة بالماء والغاز والكهرباء بنحو ٣٣٪.



٤٠,٠٪
٣٥,٠٪
٣٠,٠٪
٢٥,٠٪
٢٠,٠٪
١٥,٠٪
١٠,٠٪
٥,٠٪
٠,٠٪
التأمين
تأجير المعدات والآلات
خدمات الكومبيوتر والبحث والتطوير
غير محدد
النقل
الإدارة العامة والضمان
المنظمات والهيئات غير الإقليمية
الأنشطة العقارية
صيد الأسماك
الماء والكهرباء والغاز
الوساطة المالية
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية
أنشطة الخدمة المجتمعية
والاجتماعية
صنع الخشب والورق
صناعة البناء
التعليم
الأنشطة المساعدة للنقل
الطباعة والنشر
صنع الآلات والمعدات
البريد والاتصالات
الأنشطة التجارية الأخرى
صنع المنتجات المعدنية
صنع المفروشات
المنسوجات والمصنوعات الجلدية
صنع المنتوجات الغذائية والتبغ
صنع المنتجات غير المعدنية
الأنشطة الترفيهية الأخرى
تجارة المفرق
بيع وصيانة المركبات ذات المحركات
الزراعة والتعدين
الفنادق والمطاعم
الصحة والعمل الاجتماعي
تجارة الجملة
الخدمات للأفراد

توزع المؤسسات بحسب النشاط وعدد العاملين في لبنان ١٩٩٦:

تسجل بعض الاختلافات في الترتيب بين توزع المؤسسات بحسب الأنشطة المختلفة وبين التوزع حسب استئثار هذه الأنشطة بنسب العاملين من مجمل العاملين.

ففي حين تبقى تجارة المفرق في المرتبة الأولى كونها أكبر الأنشطة والأكثر استئثاراً للعاملين بنسبة ١٩،٩٪، يحتل قطاع التعليم الذي تشكل نسبته من مجمل الأنشطة ١٪ فقط في حين أنه يستأثر بـ١٠،٨٪ من مجمل العاملين. ويهبط العاملون في الزراعة والتعدين إلى المرتبة السابعة بنسبة ٤،٤٪ من مجمل العاملين بينما تحتل المرتبة الثالثة لجهة حصتها من الأنشطة بنسبة ٧،٢٪.

ويحافظ قطاع السياحة عبر أنشطة الفنادق والمطاعم على مركز كتقدم في كلتا الحالتين، إذ يستأثر بـ٥،٢٪ من إجمالي الأنشطة مقابل ٥٪ من مجمل العاملين في هذا القطاع.

توزع المؤسسات بحسب النشاط وعدد العاملين فيها (٪)

نوع النشاط	مؤسسات	عاملون
تجارة المفرق	٣٨,٥	١٩,٩
بيع وصيانة المركبات ذات المحركات	١١,٧	٧,٦
الزراعة والتعدين	٧,٢	٤,٤
الفنادق والمطاعم	٥,٢	٥
الصحة والعمل الاجتماعي	٤,٤	٨,٩
تجارة الجملة	٣,٥	٤,٥
الخدمات للأفراد	٣,٤	١,٩
الأنشطة التجارية الأخرى	٣,٣	٣,٥
صنع المنتجات المعدنية	٢,٩	٢,٧
صنع المفروشات	٢,٩	٢,٧
المنسوجات والمصنوعات الجلدية	٢,٨	٣,٥
صنع المنتوجات الغذائية والتبغ	٢,٦	٣,٧
صنع المنتجات غير المعدنية	١,٤	٣,١
الأنشطة الترفيهية الأخرى	١,٣	٢,٧
صنع الخشب والورق	١,١	١,٣
صناعة البناء	١	١,٩
التعليم	١	١٠,٨
الأنشطة المساعدة للنقل	٠,٩	١,١
الطباعة والنشر	٠,٦	١,١
صنع الآلات والمعدات	٠,٥	٠,٦
البريد والاتصالات	٠,٥	٠,٧
الأنشطة العقارية	٠,٥	٠,٥
صيد الأسماك	٠,٤	٠,٢
الماء والكهرباء والغاز	٠,٤	٠,٥
الوساطة المالية	٠,٤	٢,٩
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	٠,٣	١,٥
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية	٠,٣	١,٢
التأمين	٠,٢	٠,٣

تابع الجدول على الصفحة التالية

نوع النشاط	مؤسسات	عاملون
تأجير المعدات والآلات	٠,٢	٠,٢
خدمات الكومبيوتر والبحث والتطوير	٠,٢	٠,٢
غير محدد	٠,٢	٠,١
النقل	٠,١	٠,٢
الإدارة العامة والضمان	٠,١	٠,١
المنظمات والهيئات غير ألإقليمية	٠,١	٠,٤

المصدر: بيانات المسح الشامل للمباني والمؤسسات، إدارة الإحصاء المركزي.

توزع المؤسسات بحسب النشاط وسنة التأسيس لكل نشاط، لبنان ١٩٩٦:

إن العلاقة بين النشاط الاقتصادي للمؤسسات وسنة التأسيس تمكن قراءتها على مستويين. الأول من خلال توزع نسب تأسيس النشاط الواحد على مدى السنوات[1]، والثاني نسبة تأسيس النشاط الواحد من مجمل الأنشطة في الفترة الزمنية الواحدة[2].

على المستوى الأول نلاحظ أن تجارة المفرق، والتي تستأثر بالنسبة الأكبر (٣٨،٥٪) من مجمل نشاط المؤسسات، أخذت دائماً منحى تصاعدياً في التأسيس بلغ ذروته في فترة النصف الأول من التسعينات حيث تأسس ٢٨،٦٪ من مؤسسات تجارة المفرق. وهذه النسبة، على المستوى الثاني، توازي نحو ٤١٪ من مجمل المؤسسات التي تأسست في نفس الفترة. واستمرت هذه النسبة بالارتفاع خلال العامين ١٩٩٥ و١٩٩٦ (٤٢،٤٪ و٤٤،٥٪ على التوالي)، مما يشير إلى تنامي هذا النشاط الاقتصادي خلال السنوات العشر الأخيرة.

الجدير بالملاحظة هو ما يختص بنشاط الفنادق والمطاعم، حيث إن ٣٠٪ من هذا النشاط تأسس في فترة من ١٩٩٠-١٩٩٤، أي بعد انتهاء الحرب وبداية اعادة الإعمار، وهذا النشاط كان يشكل ما نسبته ٥،٨٪ من مجمل الأنشطة

١- راجع الملحق: الجدول رقم ١٥ ، ص ١٤٤.

٢- راجع الملحق: الجدول رقم (١٦)، ص ١٤٥.

التي تأسست في نفس الفترة. لكن في العامين ١٩٩٥ و١٩٩٦ تأسس نحو ٢٣،٦٪ (١٢،٥٪ و١١،١٪ على التوالي) من مجمل الفنادق والمطاعم، وهذا يشكل ما نسبته ٧،٥٪ و٨،٣٪ من مجمل النشاطات التي تأسست خلال نفس العامين. وهذا ما يدل على تنامي النشاط الاقتصادي السياحي في هذه الفترة.

واللافت للنظر أيضاً تطور النشاط المتعلق بالزراعة والتعدين. إن نسب إنشاء مؤسسات ذات نشاط زراعي أخذت منحى تراجعياً منذ أواسط الثمانينات، بعد أن كانت قد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً منذ أواسط الستينات وحتى أواسط السبعينات حين بلغت نسبة تأسيس المؤسسات الزراعية ١٨،٩٪، وزادت نسبة الارتفاع إلى ٢٨،١٪ حتى أواسط الثمانينات. وانخفضت إلى ٢٧،٥٪ حتى أواسط التسعينات، بينما سجلت نسبة ٥،٤٪ في العامين ١٩٩٥ و١٩٩٦. والصورة تبدو مشابهة في قراءة نسب حصة نشاط الزراعة والتعدين من الحصة الإجمالية لمجمل النشاطات الاقتصادية على مدى الفترات الزمنية. ففي حين بلغت النسبة ١٥،٢٪ من مجمل النشاطات في فترة من ١٩٦٥–١٩٧٤، تراجعت إلى ١٠،٥٪ خلال السنوات العشر اللاحقة، واستقرت إلى منتصف التسعينات حيث سجلت ما مجموعه ٤،٧٪ في العامين ١٩٩٥ و١٩٩٦.

ملحق جداول إحصائية مختارة

من سلسلة «دراسات إحصائية»

نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات

الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي

خاصة بالفصل الثالث

اعد هذه الجداول د. مظهر الحركة

الجدول رقم (١): توزع المناطق العقارية والجزر والقرى والبلدات على المحافظات

المحافظة والقضاء	عدد المناطق العقارية	عدد الجزر في المنطقة العقارية	العدد الإجمالي للقرى و البلدات
قضاء بيروت	١٢	٤٥٠	٥٩
محافظة بيروت	١٢	٤٥٠	٥٩
قضاء بعبدا	٥٧	٦٤١	٥١
قضاء المتن	١٠٠	٧٨٦	١٠٠
قضاء الشوف	٩٦	٦٨٩	٩٨
قضاء عاليه	٧٢	٦٢٥	٥٣
قضاء كسروان	٧٥	٦٢١	١٠٥
قضاء جبيل	٩٤	٤٧٩	١١٨
محافظة جبل لبنان	٤٩٤	٣٨٥١	٥٢٥
قضاء طرابلس	١٧	١٥١	٣
قضاء الكورة	٤٥	٣٥٤	١٢
قضاء زغرتا	٥٣	٣٩٤	٣١
قضاء البترون	٧٣	٤٣٣	٥٢
قضاء عكار	١٣٣	٩٠٤	١١٨
قضاء بشري	٢٣	١٨٩	٩
قضاء المنية-الضنية	٤٨	٣٦١	٣٩
محافظة لبنان الشمالي	٣٩٢	٢٧٨٦	٢٦٤
قضاء زحلة	٦١	٥٦٠	٣٠
قضاء البقاع الغربي	٤١	٤٠٥	٨٧
قضاء بعلبك	٨٢	٨٤٠	٨٧
قضاء الهرمل	١١	١٢١	٧٥
قضاء راشيا	٢٧	٢٥٣	١٥
محافظة البقاع	٢٢٢	٢١٧٩	٢٩٤
قضاء صيدا	٧٦	٥٠٩	٥٥
قضاء صور	٦١	٤٠٥	٥٢
قضاء جزين	٧٤	٢٢٣	٣٣
محافظة لبنان الجنوبي	٢١١	١١٣٧	١٤٠
قضاء النبطية	٥١	٤١٤	١٥

تابع الجدول على الصفحة التالية

المحافظة والقضاء	عدد المناطق العقارية	عدد الجزر في المنطقة العقارية	العدد الإجمالي للقرى والبلدات
قضاء بنت جبيل	٣٧	٣١٢	١٠
قضاء مرجعيون	١٨	٢٤٠	٢٤
قضاء حاصبيا	٧	١٢٩	٢٩
محافظة النبطية	١١٣	١٠٩٥	٧٨
مجموع لبنان	١٤٤٤	١١٤٩٨	١٣٦٠

الجدول رقم ٢ : توزع المباني حسب القضاء وحسب عدد الطوابق في لبنان عام ١٩٩٦

عدد الطوابق	١	٢	٣	٤	٥–٩	+١٠	لا جواب	المجموع
بيروت	٣١٨٦	٢٩٦٦	٢١٩٦	١٦٨٩	٥٨٠٣	١٤٦٠	١٦٨	١٧٤٦٨
٪ في المحافظة	١٨,٢	١٧	١٢,٦	٩,٧	٣٣,٢	٨,٤	١	١٠٠
جبل لبنان	٥٨٦٨٢	٤٥٥٨١	١٨٨٦٤	١٠١٢٢	١٥٥٤٤	١٢٠٢	١٢٦	١٥٠١٢١
٪ في المحافظة	٣٩,١	٣٠,٤	١٢,٦	٦,٧	١٠,٤	٠,٨	٠,١	١٠٠
ضواحي بيروت	١٧٧٩٩	١٣٣٥٢	٧٢٤٨	٥٢٧٠	١١٣٩٥	١٠٥٠	٢٩	٥٦١٤٣
٪ في المحافظة	٣١,٧	٢٣,٨	١٢,٩	٩,٤	٢٠,٣	١,٩	٠,١	١٠٠
لبنان الشمالي	٥٦٥٠٢	٢٧٠٥٥	٧٧٩٤	٢٥٩٦	٣٣٢٢	٥٠٣	١٦٨	٩٧٩٤٠
٪ في المحافظة	٥٧,٧	٢٧,٦	٨	٢,٧	٣,٤	٠,٥	٠,٢	١٠٠
البقاع	٥٦٩٣٨	٢٣٩٨١	٤٥٢٨	١٠٤٣	٣٦٤	٣٧	٦٥	٨٦٩٥٦
٪ في المحافظة	٦٥,٥	٢٧,٦	٥,٢	١,٢	٠,٤	٠	٠,١	١٠٠
لبنان الجنوبي	٣٧٣٣٥	١٩٠٢٢	٤٣٨٨	١٤١٦	١٤٠٢	١٨٠	٥٠	٦٣٨٠٣
٪ في المحافظة	٥٨,٥	٢٩,٨	٦,٩	٢,٢	٢,٢	٠,٣	٠,١	١٠٠
النبطية	٢٩٧٥٩	١٨٣٦١	٣٠٤٦	٥٧٩	٢٢٩	١٦	٢٠	٥٢٠١٠
٪ في المحافظة	٥٧,٢	٣٥,٣	٥,٩	١,١	٠,٤	٠	٠	١٠٠
مجموع لبنان	٢٦٠٢٠١	١٥٠٢٣٨	٤٨٠٦٤	٢٢٧١٥	٣٨٠٥٩	٤٤٤٨	١٦٢٦	٥٢٤٤٤١
في لبنان ٪	٤٩,٦	٢٨,٧	٩,٢	٤,٣	٧,٣	٠,٨	٠,١	١٠٠

الجدول رقم ٣ : توزع المباني حسب المحافظة وحسب وجهة الاستعمال العام ١٩٩٦

المحافظة	سكن فقط		لغير السكن فقط		مختلط		غير معروف		لا جواب		المجموع	
	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪
بيروت	٦٢٥٧	١,٩	٢٣٢٠	٤	٨٦١٦	٨,١	٢٧٥	١,٤	١٣٤٢	٤١,٩	١٨٨١٠	٣,٦
ضواحي بيروت	٣٠٧٢٣	٩,٣	٧٧٠٧	١٣,٢	٢١٣٧٧	٢٠,٢	٢٠٦٦	١٠,٦	١٩١	٦	٦٢٠٦٤	١٢
جبل لبنان	١٠٤٩٦٣	٣١,٧	١٨٨١٣	٣٢,١	٣٧٨٧٣	٣٥,٧	٦٢٦٦	٣٢,١	٥٦٠	١٧,٥	١٦٨٤٧٥	٣٢,٥
لبنان الشمالي	٦٥٢٨٨	١٩,٧	١٣٤٢٤	٢٣	٢٣٣٨٥	٢٢	٤٤٨٦	٢٣	٦٧٥	٢١,١	١٠٧٢٦٨	٢٠,٧
البقاع	٦٤٣٥٧	١٩,٤	١١٩٧٧	٢٠,٥	١٨٠٤٩	١٧	٣٢١٧	١٦,٥	١٢٧	٤	٩٧٧٢٧	١٨,٨
لبنان الجنوبي	٤٨٣٨٩	١٤,٦	٧٥٧٨	١٢,٩	١٠٧١٤	١٠,١	٢٩٠٩	١٤,٩	٢٨٣	٨,٨	٦٩٨٧٣	١٣,٥
النبطية	٤٢١٧٢	١٢,٧	٤٤٠٥	٧,٥	٧٥٣١	٧,١	٢٣٨٠	١٢,٣	٢١٧	٦,٨	٥٦٧٠٥	١٠,٩
كل لبنان	٣٣١٥٢٦	٦٣,٩	٥٨٥٢٧	١١,٣	١٠٦٠٦٨	٢٠,٤	١٩٥٣٣	٣,٨	٣٢٠٤	٠,٦	٥١٨٨٥٨	١٠٠

الجدول رقم ٤ : توزع المباني حسب المحافظة وحسب الحالة في لبنان العام ١٩٩٦

المحافظة	غير متضرر		مرتجل		متضرر للترميم		متضرر للهدم		قيد الإنشاء		لا جواب		المجموع	
	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪
بيروت	١٤٩٣٣	٣,٦	٦٢٢	٢,٩	١٩١٣	٧,٢	٦٣٦	٤,٩	٥٨٨	١,٦	١١٨	٥,٩	١٨٨١٠	٣,٦
ضواحي بيروت	٥٠٠٤٢	١١,٩	٣٠٨٥	١٤,٣	٨٧٢	٣,٣	٣٠١٦	٢٣,١	٤٨١٩	١٣,٣	٢٢٠	١١	٦٢٠٦٤	١٢
جبل لبنان	١٢٥٢٠٤	٣٢,٢	١٠٣٠٩	٤٧,٧	٣٩٥٤	١٤,٩	٤٦٠٨	٣٥,٢	١٣٩١٦	٣٨,٥	٤٨٤	٢٤,٢	١٦٨٤٧٥	٣٣,٥
لبنان الشمالي	٨٥٠٦٨	٢٠,٣	٤٩١١	٢٢,٧	٧٩٦١	٢٩,٩	٢٦٨٣	٢٠,٥	٦٠٠٩	١٦,٦	٦٣٦	٣١,٨	١٠٧٢٦٨	٢٠,٧
البقاع	٨٠٢٢٤	١٩,١	٣٧٣٢	١٧,٣	٣٠٠٠	١١,٣	٢٩٠٩	٢٢,٢	٧٥٧١	٢١	٢٩١	١٤,٥	٩٧٧٢٧	١٨,٨
لبنان الجنوبي	٥٦٨٥٤	١٣,٦	١٦٠٣	٧,٤	٥٣٤٦	٢٠,١	١١٢٩	٨,٦	٤٦١٧	١٢,٨	٣٢٤	١٦,٢	٦٩٨٧٣	١٣,٥
النبطية	٤٧١٢٢	١١,٢	٤٤٤	٢,١	٤٤٤٤	١٦,٧	١١١٥	٨,٥	٣٤٣٣	٩,٥	١٤٨	٧,٤	٥٦٧٠٥	١٠,٩
كل لبنان	٤١٩٤٠٥	٨٠,٨	٢١٦٢١	٤,٢	٢٦٦١٨	٥,١	١٣٠٨٠	٢,٥	٣٦١٣٣	٧	٢٠٠١	٠,٤	٥١٨٨٥٨	١٠٠

الجدول رقم ٥ : توزع المباني حسب المحافظات وحسب تاريخ الإنجاز في لبنان ١٩٩٦

التاريخ	المحافظة	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	البقاع	لبنان الجنوبي	النبطية	كل لبنان
غير معروف	عدد	١٧٥٠	٦٢٢١	١٣٣٣٧	٥٧٧٦	٢٠٥٦	٣٣٥٢	١٣٤٤	٢٧٦١٥
	النسبة ٪	٦,٣	٢٢,٦	٤٨,٣	٢٠,٩	٧,٤	١٢,١	٤,٩	٥,٩
قبل ١٩٥٠	العدد	٧٠٤٨	٨٥٣٥	٢٩٥٥٩	١٧٣٢٧	١١٠٧٧	٦٤٤٩	٥٣١٥	٧٦٧٧٥
	النسبة ٪	٩,٢	١١,١	٣٨,٥	٢٢,٦	١٤,٤	٨,٤	٦,٩	١٦,٤
١٩٥١-١٩٦٠	العدد	٢٥٣٠	٨٦١٧	٢٢١٩٦	١٢٥٤٠	٧٤٦٣	٦٧٠٠	٦٣٩٩	٥٧٨٢٨
	النسبة ٪	٤,٤	١٤,٩	٣٨,٤	٢١,٧	١٢,٩	١١,٦	١١,١	١٢,٣
١٩٦١-١٩٧٠	العدد	٢٢٨٤	٨٢٣٠	٢٣٠٢٩	١٥٠٧٢	١٢٨٦١	٩٠٦٠	٨٦٢١	٧٠٩٣٧
	النسبة ٪	٢,٢	١١,٦	٣٢,٥	٢١,٣	١٨,١	١٢,٨	١٢,٢	١٥,١
١٩٧١-١٩٧٥	العدد	١٢٢٨	٦٠٨٢	١٥١٤٧	١٢٣٤٠	١١٤١٣	٧٢٣٩	٦٣٠٣	٥٣٦٧٠
	النسبة ٪	٢,٣	١١,٣	٢٨,٢	٢٣	٢١,٣	١٣,٥	١١,٧	١١,٥
١٩٧٦-١٩٨٠	العدد	٦٤٩	٥٦٨٣	١٢٠٣٠	٩٩٩٣	١١٥٨٠	٧٩٠٧	٦٠٦٩	٤٨٢٢٨
	النسبة ٪	١,٣	١١,٨	٢٤,٩	٢٠,٧	٢٤	١٦,٤	١٢,٦	١٠,٣
١٩٨١-١٩٨٥	العدد	٦١٣	٣٦٣٦	١٠٢٦٤	٩٤٧٩	٩٨٩٧	٩٢٧٣	٦٦٩٦	٤٦٢٢٢
	النسبة ٪	١,٣	٧,٩	٢٢,٢	٢٠,٥	٢١,٤	٢٠,١	١٤,٥	٩,٨
١٩٨٦-١٩٩٠	العدد	٤٠٠	٢٩١٦	٨٧٦٧	٧١١٧	٩٢٨٣	٦٤٠٥	٥٦٨٤	٣٧٦٥٥
	النسبة ٪	١,١	٧,٧	٢٣,٣	١٨,٩	٢٤,٧	١٧	١٥,١	٨
١٩٩١-١٩٩٣	العدد	٦٩٠	٢٧٥٢	٦٩٨٧	٤٧٨٢	٥٨٨١	٣٩٧٧	٣٤٢١	٢٥٧٣٨
	النسبة ٪	٢,٧	١٠,٧	٢٧,١	١٨,٦	٢٢,٨	١٥,٥	١٣,٣	٥,٥
بعد ١٩٩٤	العدد		٣٠١٨	٧٨٥٧	٢٧٩٩	٤٩٠٣	٢٧٩٩	١٨٧٩	٢٠٢٣٦
	النسبة ٪		١٤,٩	٣٨,٨	١٣,٨	٢٤,٢	١٣,٨	٩,٣	٤,٣
لا جواب	العدد	٢٧٦	٤٤٣	٩٤٨	٧١٥	٥٤٤	٦٤٢	٢٧٩	٣٤٠٤
	النسبة ٪	٨,١	١٣	٢٧,٨	٢١	١٦	١٨,٩	٨,٢	٠,٧
المجموع	العدد	١٧٤٦٨	٥٦١٤٣	١٥٠١٢١	٩٧٩٤٠	٨٦٩٥٦	٦٣٨٠٣	٥٢٠١٠	٤٦٨٢٩٨
	النسبة ٪	٣,٧	١٢	٣٢,١	٢٠,٩	١٨,٦	١٣,٦	١١,١	١٠٠

الجدول رقم ٦ : توزع المباني حسب المحافظة وحسب وجود تجهيزات مختلفة في لبنان ١٩٩٦

نوع الخدمة		المحافظة	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	البقاع	لبنان الجنوبي	النبطية	كل لبنان
مصعد	نعم	العدد	٥٦٥٤	٩١٤٤	١٣١٤٧	١٨٧١	٤٤٢	١٠٤١	٢٠١	٢٢٣٥٦
		النسبة ٪	٣٢,٣	١٦,٣	٨,٧	١,٩	٠,٥	١,٦	٠,٤	٤,٨
	كلا	العدد	١١٥٣١	٤٦٤٤٦	١٣٥٦٨٠	٩٤٨٤٧	٨٥٦٦٤	٦٢١٧٨	٥١٤٢٨	٤٤١٣٢٨
		النسبة ٪	٦٦	٨٢,٧	٩٠,٤	٩٦,٨	٩٨,٥	٩٧,٥	٩٨,٨	٩٤,٢
موقف سيارات	نعم	العدد	٢٨٥١	١٨٣٤٣	٦٣٠٠٤	١٤٣٧٠	٢٢٣٤٧	١٠٨٦٢	١٤٩١٥	١٢٩٣٤٩
		النسبة ٪	٢٢	٣٢,٧	٤١,٩	١٤,٦	٢٥,٧	١٧	٢٨,٧	٢٧,٦
	كلا	العدد	١٢٣٠٦	٣٧٧٢٥٠	٨٥٨٢١	٨٢٤٠٣	٦٣٨٧٨	٥٢٣٨٩	٣٦٦٤٢	٣٣٤٤٣٩
		النسبة ٪	٧٦,٢	٦٦,٢	٥٧,٨	٨٤,١	٧٣,٥	٨٢,١	٧٠,٤	٧١,٤
بواب أو حارس	نعم	العدد	٤٢١٩	٦٥٢٩	١٠٠٠٩	١٩٣٦	١٧٤٧	١٢٨٢	٢٩٨	١٩٤٩١
		النسبة ٪	٢٤,١	١١,٦	٦,٦	١,٩	٢	٢	٠,٦	٤,١
	كلا	العدد	١٢٩٣٤	٤٨٩٩٥	١٣٨٧٢١	٩٤٨٤٦	٨٤٤٩٢	٦١٩٩٣	٥١٣٢١	٤٤٤٣٠٧
		النسبة ٪	٧٤,١	٨٧,٣	٩٢,٤	٩٦,٨	٩٧,١	٩٧,٣	٩٨,٦	٩٤,٨
مولد كهربائي	نعم	العدد	٢٤١٣	٦٠٢٥	١٧٤١٥	٧٤٣٢	٧٩٣٢	٥٠٥٨	٢٤٩٧	٤٢٧٤٧
		النسبة٪	١٣,٨	١٠,٧	١١,٦	٧,٦	٩,١	٧,٩	٤,٨	٩,١
	كلا	العدد	١٤٧١٠	٤٩٤٤٥	١٣١١٩٩	٨٩٢٨٤	٧٨٢٩٨	٥٨١٨٩	٤٩٠٩٨	٤٣٠٧٧٨
		النسبة ٪	٨٤,٢	٨٨,١	٨٧,٤	٩١,١	٩٠,١	٩١,٢	٩٤,٤	٨٩,٨
بئر ارتوازي	نعم	العدد	٢٧١٩	١٠٣٨٦	١٣١٩٢	٩٧٤٤	١٠٠٩٧	٥٨٥٦	٣٦٣	٤١٩٧١
		النسبة ٪	١٥,٦	١٨,٥	٨,٨	٩,٩	١١,٦	٩,٢	٠,٧	٨,٩
	كلا	العدد	١٤٣٥٥	٤٥٠١١	١٣٥٢٨١	٨٦٩٣٤	٧٦١٢١	٥٧٤٢٩	٥١٢٤٣	٤٢١٣٦٢
		النسبة ٪	٨٢,٢	٨٠,٢	٩٠,١	٨٨,٧	٨٧,٥	٩٠	٩٨,٥	٨٩,٩
شبكة مياه	نعم	العدد	١٦٢٣٥	٤٦٠١٩	١٢٠٥٧٦	٦٤١٢٨	٥٩١٧٦	٥٢١٧٧	٤٦٨٢٥	٣٧٠١١٧
		النسبة ٪	٩٢,٩	٨١,٩	٨٦,٩	٦٥,٥	٦٨,١	٨٣,٣	٩٠	٧٩,١
	كلا	العدد	٨٨٥	٩٤١٧	١٧٩٧١	٣٢٦٢٨	٢٧٠٥٣	١٠١١٠	٤٧٩٦	٩٣٤٤٣
		النسبة ٪	٥,١	١٦,٧	١١,٩	٣٣,٣	٣١,١	١٥,٨	٩,٢	١٩,٩
شبكة مجارير	نعم	العدد	١٦٣٢١	٤٤٢٦٤	٦٧٨٠٣	٣٥١٧٢	٢٥٦٧٥	١٦٥٥٢	٩٧٠٨	١٧١٢٢١
		النسبة٪	٩٣,٤	٧٨,٨	٤٥,١	٣٥,٩	٢٩,٥	٢٥,٩	١٨,٦	٣٦,٦
	كلا	العدد	٧٩٧	١١١٣٤	٨٠٦٨٣	٦١٤٨٨	٦٠٥٩٥	٤٦٦٩٣	٤١٨٧٥	٢٩٢١٣١
		النسبة ٪	٤,٥	١٩,٨	٥٣,٧	٦٢,٨	٦٩,٦	٧٣,٢	٨٠,٥	٦٢,٣

الجدول رقم ٧ : توزع وحدات المباني حسب المحافظة وحسب وجهة الاستعمال- لبنان ١٩٩٦

المحافظة	سكن		سكن وعمل		لغير السكن		غير مصنف		مجموع	
	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪
بيروت	١١٥,٧٢٨	٧٢،٦	٥١٠	٠،٣	٤٢,٧٠٣	٢٦،٨	٤٩٧	٠،٣	١٥٩,٥٣٨	١٠٠
ضواحي بيروت	٢٥٦,٦٢٨	٧٤،٨	٥٦٦	٠،١٧	٨٤,٩٨٩	٢٤،٨	٦٣٨	٠،١٩	٣٤٢,٩٢١	١٠٠
جبل لبنان	٤٦٢,٨٠٤	٧٥،٧	٧٧٩	٠،١٣	١٤٦,٥٤٤	٢٣،٩	١,٣١٩	٠،٢	٦١١,٤٤٦	١٠٠
لبنان الشمالي	١٧٧,٩٦١	٦٩،١	١,٣١٧	٠،٥	٧٦,٤١٧	٢٩،٧	١,٨١٩	٠،٧	٢٥٧,٦١٤	١٠٠
البقاع	١٢١,١٩٨	٦٧،٧	١٠٧	٠،٠٦	٥٧,٣٣٩	٣٢	٣٣٥	٠،٢	١٧٨,٩٧٩	١٠٠
لبنان الجنوبي	١١١,١٣٦	٧٢،٩	٢٠٦	٠،١٤	٤٠,٩٣٤	٢٦،٨	١٠١	٠،٠٧	١٥٢,٤٦٧	١٠٠
النبطية	٧٣,٠١٨	٧٥،٤	٦٧	٠،٠٧	٢٣,٦٧١	٢٤،٤	٧٩	٠،٠٨	٩٦,٩٣٥	١٠٠
كل لبنان	١,٠٦٤,٨٤٥	٧٢،٩	٢,٩٨٦	٠،٢	٢٨٧,٤٩٨	٢٦،٦	٤,٠٥٠	٠،٢٨	١,٤٥٦,٤٧٩	١٠٠

الجدول رقم ٨: توزع وحدات السكن حسب وجهة الاستعمال في لبنان ١٩٩٦

المحافظة	أساسي		ثانوي		شاغر		لا جواب		مجموع	
	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪
بيروت	٩٩,٢٧٠	٨٥,٤	٢,٣٩٠	٢,١	١٣,٨٦٨	١١,٩	٧١٠	٠,٦	١١٦,٢٣٨	١٠٠
ضواحي بيروت	٢٠٣,٧٢٦	٧٩,٢	٣,٨٢٤	١,٥	٤٥,٦٠٩	١٧,٧	١,٠٣٤	١,٦	٢٥٧,١٩٣	١٠٠
جبل لبنان	٣٢٨,٨٦١	٧٠,٩	٢٧,٦٥٦	٥,٩	٩٦,٦٩٧	٢٠,٨	١٠,٣٦٩	٢,٢	٤٦٣,٥٨٣	١٠٠
لبنان الشمالي	١٣٩,٩٥٤	٧٨,١	١٠,٠٦٧	٥,٦	٢٢,٩٢٠	١٢,٨	٦,٣٣٧	٣,٥	١٧٩,٢٧٨	١٠٠
البقاع	٨٩,٧٢٢	٧٣,٩	٧,٩١٦	٦,٥	١٧,٥٩٧	١٤,٥	٦,٠٧٠	٥	١٢١,٣٠٥	١٠٠
لبنان الجنوبي	٨٣,٥٤٤	٧٥	٦,٧٤٣	٦,١	١٩,٣٢٣	١٧,٣	١,٧٣٢	١,٦	١١١,٣٤٢	١٠٠
النبطية	٥٠,٦٠٧	٦٩,٢	٨,١٩٥	١١,٢	١٢,٣٩٣	١٦,٩	١,٨٩٠	٢,٦	٧٣,٠٨٥	١٠٠
كل لبنان	٧٩٦,٩٥٨	٧٤,٤	٦٢,٩٦٧	٥,٩	١٨٢,٧٩٨	١٧,٢	٢٧,١٠٨	٢,٥	١,٠٦٤,٨٢١	١٠٠

الجدول رقم ٩: توزع وحدات غير السكن على المحافظات وفي لبنان حسب النوع العام ١٩٩٦

المحافظة	مؤسسة إنتاج		إدارة عامة		ملحق بلا عمل		مؤسسة مقفلة		شاغر		غير ذلك		لا جواب		المجموع	
	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪
بيروت	٢٤٦٦٠	٥٧.١	٤٤١	١.١	٣٢٨٦	٧.٦	٥٠٠٥	١١.٥	٦٧٩٧	١٥.٧	٢٩٠٣	٦.٧	١٢١	٠.٢	٤٣٢١٣	١٠٠
ضواحي بيروت	٤٦٩٦٤	٥٤.٨	٤٩٣	٠.٦	٣٧٠٥	٤.٣	٤٥٠٣	٥.٢	٢٢٢٧٣	٢٦	٧٦٠١	٨.٩	١٦	٠.٠٢	٨٥٥٥٥	١٠٠
جبل لبنان	٧٣١٩٢	٤٩.٧	١,١٧٣	٠.٨	٥٦٦٢	٣.٨	٧٢٣٥	٤.٩	٣٨٨١٢	٢٦.٣	٢١١٠١	١٤.٣	٤٧	٠.٠٣	١٤٧٣٢٣	١٠٠
لبنان الشمالي	٤٤٢٩٤	٥٦.٩	٨٨٩	١.١	٤١٨٠	٥.٣	٢٦٠٨	٣.٣	١٨٢٢٠	٢٣.٤	٧٠٥٨	٩.١	٤٨٥	٠.٦	٧٧٧٣٤	١٠٠
البقاع	٢٦٨٠٦	٤٦.٧	٦٤٢	١.١	١٤٢٤	٢.٥	٢١٠٢	٣.٦	١٦١٣٥	٢٨.١	١٠٢٢١	١٧.٨	١٥	٠.٠٣	٥٧٣٤٦	١٠٠
لبنان الجنوبي	١٩٢١٠	٤٦.٧	٣٦٠	٠.٨	١٦٧٧	٤.١	١٦٦٨	٤.١	١٥٠٠٧	٣٦.٥	٣١٩٩	٧.٨	٩	٠.٠٢	٤١١٣٠	١٠٠
النبطية	١٠٢٧٤	٤٣.٣	٢٨١	١.٢	٨٠٧	٣.٤	١٢٩٨	٥.٤	٨٣٠٦	٣٤.٩	٢٧٦٨	١١.٦	٤	٠.٠٢	٢٣٧٣٨	١٠٠
كل لبنان	١٩٨٤٣٦	٥٠.٨	٣٧٨٦	٠.٩	١٧٠٣٦	٤.٣	٢٠٠١٧	٥.١	١٠٣٢٧٨	٢٦.٤	٤٧٢٥٠	١٢.١	٦٨١	٠.١٧	٣٩٠٤٨٤	١٠٠

الجدول رقم ١٠: توزع المؤسسات حسب وضعها في لبنان ١٩٩٦

المحافظة	منفردة		مركز رئيسي له فروع		فرع تابع لمركز رئيسي		غيرها		لا جواب		المجموع	
	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪
بيروت	٢١١٨٨	١١,٦	٩١٠	٣٤,٣	١٣٦٥	٢٢,٨	٧٤	١٤,٧	١١٢٣	١٦,٦	٢٤٦٦٠	١٢,٤
الضواحي	٤٢٣٩١	٢٣,٢	٧٨٣	٢٩,٥	١٧٤٠	٢٩	٥٤	١٠,٧	١٩٩٦	٢٩,٥	٤٦٩٦٤	٢٣,٧
جبل لبنان	٦٦٧٩٢	٣٦,٦	١٠١٤	٣٨,٢	٢٥٦٩	٤٢,٩	١١٧	٢٣,٢	٢٧٠٠	٣٩,٩	٧٣١٩٢	٣٦,٩
الشمال	٤١٤٦٨	٢٢,٧	٣٥٣	١٣,٣	٨٢٤	١٣,٨	١٨٨	٣٧,٢	١٤٦١	٢١,٦	٤٤٢٩٤	٢٢,٣
البقاع	٢٥٨٧٦	١٤,٢	٨٢	٣,١	٤٢٥	٧,١	٣١	٦,١	٣٩١	٥,٨	٢٦٨٠٦	١٣,٥
الجنوب	١٧٤٨٣	٩,٦	٢٢٤	٨,٤	٦٢٦	١٠,٤	٦٣	١٢,٣	٨١٥	١٢	١٩٢١٠	٩,٧
النبطية	٩٧٠٥	٥,٣	٧١	٢,٧	١٨٣	٣,١	٣٣٣	٦٥,٩	٢٨٣	٤,٢	١٠٢٧٤	٥,٢
كل لبنان	١٨٢٥١٢	٩٢	٢٦٥٤	١,٣	٥٩٩٢	٣	٥٠٥	٠,٣	٦٧٧٣	٣,٤	١٩٨٤٣٦	١٠٠

الجدول رقم ١١ : توزع المؤسسات من حيث الشكل القانوني لبنان ١٩٩٦

الشكل القانوني	المحافظة	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	البقاع	لبنان الجنوبي	النبطية	كل لبنان	النسبة في لبنان
مؤسسة فردية	عدد	١٨٤٨٦	٣٨٣٢١	٦١٢٤١	٤٠٨٨٨	٢٥٠٣٩	١٦٣٧٧	٩٣٤٨	١٧١٣٧٩	٨٦,٤
	نسبة ٪	١٠,٨	٢٢,٤	٣٥,٧	٢٣,٩	١٤,٦	٩,٦	٥,٥	١٠٠	
شركة تضامن/توصية	عدد	١٩٤٣	٣٦٠٧	٤٩٠٤	١٠٦٩	٧٩٣	١٨٠	٣٦	٨٩٢٥	٤,٥
	نسبة ٪	٢١,٨	٤٠,٤	٥٤,٩	١٢	٨,٩	٢	٠,٤	١٠٠	
شركة مساهمة مغفلة	عدد	١٨٣٤	١٨٣٠	٢٤٦٢	٢٥٠	١٢٧	١٥٠٨	٤٧٠	٦٦٤١	٣,٣
	نسبة ٪	٢٧,٥	٢٧,٦	٣٧,١	٣,٨	١,٩	٢٢,٧	٧,١	١٠٠	
فرع لمركز رئيسي	عدد	٧٦٤	٦٧٤	٩٢٢	١٨٤	١١٤	٨٥	٢٠	٢٠٨٩	١,١
	نسبة ٪	٣٦,٦	٣٢,٣	٤٤,١	٨,٨	٥,٥	٤,١	١	١٠٠	
غيرها	عدد	٤٨٩	٤٧١	٨٥٢	٤٦٤	٢٨٩	٢٤٣	١٠٦	٢٤٤٣	١,٢
	نسبة ٪	٢٠	١٩,٣	٣٤,٩	١٩	١١,٨	٩,٩	٤,٣	١٠٠	
لا جواب	عدد	١١٥٤	٢٠٦١	٢٨١١	١٤٣٩	٤٤٤	٨١٧	٢٩٤	٦٩٥٩	٣,٥
	نسبة ٪	١٦,٦	٣٩,٦	٤٠,٤	٢٠,٧	٦,٤	١١,٧	٤,٢	١٠٠	
مجموع	عدد	٢٤٦٦٠	٤٦٩٦٤	٧٣١٩٢	٤٤٢٩٤	٢٦٨٠٦	١٩٢١٠	١٠٢٧٤	١٩٨٤٣٦	١٠٠
	نسبة ٪	١٢,٤	٢٣,٧	٣٦,٩	٢٢,٣	١٣,٥	٩,٧	٥,٢	١٠٠	

الجدول رقم ١٢ : توزع المؤسسات حسب طريقة الإشغال

طريقة الإشغال	المحافظة	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	البقاع	لبنان الجنوبي	النبطية	كل لبنان	النسبة في لبنان
ملك	عدد	٧٠٦٧	٢٠١٨٦	٣٣٩٧٤	٢٥٢٨٤	١٥٠٠٦	٩٣٧٦	٥٧٧٢	٩٦٤٧٩	٤٨,٦
	نسبة ٪	٧,٣	٢٠,٩	٣٥,٢	٢٦,٢	١٥,٦	٩,٧	٦	١٠٠	
أيجار	عدد	١٣٩٧٧	١٩٤٠١	٢٩٥٢٠	١٣٢٩٤	٩٥٢٩	٦٨٧٢	٣١٧٨	٧٦٣٨٠	٣٨,٥
	نسبة ٪	١٨,٣	٢٥,٤	٣٨,٧	٩٧,٤	١٢,٥	٩	٤,٢	١٠٠	
استثمار	عدد	١٧٠٧	٣٨١٧	٥٠١٨	٢٢٢٢	١٣٧٤	١٦١٣	٨٠٩	١٢٧٤٣	٦,٤
	نسبة ٪	١٣,٤	٣٠	٣٩,٤	١٧,٤	١٠,٨	١٢,٧	٦,٣	١٠٠	
محتل	عدد	٤١٠	٩٠٦	١٠٥٤	٦٣٦	١٨٠	١٢٤	٥١	٢٤٥٥	١,٣
	نسبة ٪	١٦,٧	٣٦,٩	٤٢,٩	٢٥,٩	٧,٣	٥,١	٢,١	١٠٠	
غيرها	عدد	٣٧٣	٤٨٣	٦٧٨	١٣٠٢	٣٦٩	٣٧٨	١٤٦	٣١٤٦	١,٦
	نسبة ٪	١١,٩	١٥,٤	٢١,٦	٤١,٤	٨,٦	١٢	٤,٦	١٠٠	
لا جواب	عدد	١١٢٦	٢١٧١	٢٩٣٨	١٥٥٦	٤٤٨	٨٤٧	٣١٨	٧٢٣٣	٣,٦
	نسبة ٪	١٥,٦	٣٠	٤٠,٦	٢١,٥	٦,٢	١١,٧	٤,٤	١٠٠	
مجموع	عدد	٢٤٦٦٠	٤٦٩٦٤	٧٣١٩٢	٤٤٢٩٤	٢٦٨٠٦	١٩٢١٠	١٠٢٧٤	١٩٨٤٣٦	١٠٠
	نسبة ٪	١٢,٤	٢٣,٧	٣٦,٩	٢٢,٣	١٣,٥	٩,٧	٥,٢	١٠٠	

الجدول رقم ١٣ : توزع المؤسسات بحسب عدد العاملين فيها - لبنان ١٩٩٦

عدد العاملين	المحافظة	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	البقاع	لبنان الجنوبي	النبطية	كل لبنان	النسبة في لبنان
أقل من ٥	عدد	١٩٩٧٩	٣٩٧١٣	٦٢٨٠٤	٤٠٣٥٩	٢٤٩٨٦	١٧١٧٤	٩٤٧٠	١٧٤٧٧٢	
	نسبة ٪	١١,٤	٢٢,٧	٣٥,٩	٢٣,١	١٤,٣	٩,٨	٥,٤	١٠٠	٨٨,١
٥ - ٩	عدد	٢٠٧٨	٣٢٠٩	٤٥٧٥	١٦٩١	٨٩٥	٧٨٥	٣٢٩	١٠٣٥٣	
	نسبة ٪	٢٠,١	٣١	٤٤,٢	١٦,٣	٨,٦	٧,٦	٣,٢	١٠٠	٥,٢
١٠ - ١٩	عدد	٩٢١	١١٦٩	١٦٧٢	٤٧٣	٢٨٩	٢٣١	٩٨	٣٦٨٤	
	نسبة ٪	٢٥	٣١,٧	٤٥,٤	١٢,٨	٧,٨	٦,٣	٢,٧	١٠٠	١,٩
٢٠ - ٤٩	عدد	٤٥٠	٦٣٥	٨٦٨	٢٢٥	١٦٤	١٢٩	٣٩	١٨٧٥	
	نسبة ٪	٢٤	٣٣,٩	٤٦,٣	١٢	٨,٧	٦,٩	٢,١	١٠٠	٠,٩
٥٠ - ٩٩	عدد	١٤٩	١٥٢	٢٢٨	٥٨	٢٣	٣٤	١٥	٥١٧	
	نسبة ٪	٢٨,٨	٢٩,٤	٤٤,١	١١,٢	٦,٤	٦,٦	٢,٩	١٠٠	٠,٢
١٠٠ أو أكثر	عدد	١٢٢	١١٧	١٩٣	٣٧	٣٠	٢٦	١٣	٤٢١	
	نسبة ٪	٢٩	٢٧,٨	٤٥,٨	٨,٨	٧,١	٦,٢	٣,١	١٠٠	٠,٣
لا جواب	عدد	٩٦١	١٩٦٩	٢٨٥٢	١٤٥١	٤٠٩	٨٣١	٣١٠	٦٨١٤	
	نسبة ٪	١٤,١	٢٨,٩	٤١,٩	٢١,٣	٦	١٢,٢	٤,٥	١٠٠	٣,٤
المجموع	عدد	٢٤٦٦٠	٤٦٩٦٤	٧٣١٩٢	٤٤٢٩٤	٢٦٨٠٦	١٩٢١٠	١٠٢٧٤	١٩٨٤٣٦	
	نسبة ٪	١٢,٤	٢٣,٧	٣٦,٩	٢٢,٣	١٣,٥	٩,٧	٥,٢	١٠٠	١٠٠

الجدول رقم ١٤ : توزع المؤسسات حسب سنة التأسيس - لبنان ١٩٩٦

سنة التأسيس	المحافظة	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	البقاع	لبنان الجنوبي	النبطية	كل لبنان	النسبة في لبنان
قبل ١٩٦٤	عدد	٣١٠٢	٢٢٨٦	٣٧١٤	٣١٠٠	٢٠٩٤	١١٣٣	٥١٦	١٣٦٦٠	٦,٩
	نسبة ٪	٢٢,٧	١٦,٧	٢٧,٢	٢٢,٧	١٥,٣	٨,٣	٣,٨	١٠٠	
١٩٦٥- ١٩٧٤	عدد	٣٥١٧	٣٧٢٧	٥٥٦٦	٣٨٩٣	٣٠٨١	١١٣٨	٥٠٣	١٧٦٩٨	٨,٩
	نسبة ٪	١٩,٩	٢١,١	٣١,٤	٢٢	١٧,٤	٦,٤	٢,٨	١٠٠	
١٩٧٥- ١٩٨٤	عدد	٤٨٧٧	٨٤٩٥	١٣٢١١	٨٨٦٩	٥٩٣٤	٣٤٣٧	١٨٠٤	٣٨١٣٣	١٩,٢
	نسبة ٪	١٢,٨	٢٢,٣	٣٤,٦	٢٣,٣	١٥,٦	٩	٤,٧	١٠٠	
١٩٨٥- ١٩٨٩	عدد	٢٧٥٨	٥٤٩٣	٩١١٨	٧٣١٣	٤٤١٨	٢٨٦٤	١٦٤٤	٢٨١١٥	١٤,٢
	نسبة ٪	٩,٨	١٩,٥	٣٢,٤	٢٦	١٥,٧	١٠,٢	٥,٨	١٠٠	
١٩٩٠- ١٩٩٤	عدد	٥٧٧٣	١٢٣٨٩	١٩٤٩٠	١٢٥٥٨	٦٨٢٦	٥٨٤١	٣٠٢٣	٥٣٥١١	٢٧
	نسبة ٪	١٠,٨	٢٣,٢	٣٦,٤	٢٣,٥	١٢,٨	١٠,٩	٥,٦	١٠٠	
١٩٩٥	عدد	٢١٩٨	٤٥٢٥	٦٦٢١	٣٨٧١	٢١٤٧	١٧٩٨	٧٢٨	١٧٣٦٣	٨,٧
	نسبة ٪	١٢,٧	٢٦,١	٣٨,١	٢٢,٣	١٢,٤	١٠,٤	٤,٢	١٠٠	
١٩٩٦	عدد	٠	٥٩٠٤	٨٦٦٩	١٤١٦	١٤٢٨	١٥٩٣	٧٣٠	١٣٨٣٦	٧
	نسبة ٪	٠	٤٢,٧	٦٢,٧	١٠,٢	١٠,٣	١١,٥	٥,٣	١٠٠	
١٩٩٧	عدد	٠	٢٢	٣٠	٠	٣	٠	١	٣٤	٠
	نسبة ٪	٠	٦٤,٧	٨٨,٢	٠	٨,٨	٠	٢,٩	١٠٠	
لا جواب	عدد	٢٤٣٤	٤١٣٣	٦٧٧٣	٣٣٧٤	٨٧٥	١٤٠٦	١٣٢٥	١٦٠٨٧	٨,١
	نسبة ٪	١٥,١	٢٥,٦	٤٢,١	٢٠,٤	٥,٤	٨,٧	٨,٢	١٠٠	
المجموع	عدد	٢٤٦٦٠	٤٦٩٦٤	٧٣١٩٢	٤٤٢٩٤	٢٦٨٠٦	١٩٢١٠	١٠٢٧٤	١٩٨٤٣٦	١٠٠
	نسبة ٪	١٢,٤	٢٣,٧	٣٦,٩	٢٢,٣	١٣,٥	٩,٧	٥,٢	١٠٠	

الجدول رقم ١٥-١ : توزع المؤسسات بحسب تطور كل نشاط وبحسب سنة التأسيس لكل نشاط في لبنان (أعداد)

نشاط المؤسسات		١٩٩٦	١٩٩٥	٩٠-٩٤	٨٥-٨٩	٧٥-٨٤	٦٥-٧٤	١٩٦٤	لا جواب	المجموع
زراعة وتدين	عدد	١٩٨	٥٦٩	١٩١٨	١٩٩٩	٣٩٩٣	٢٦٨٤	١٧١١	١١٥٧	١٤٢٢٩
صيد الأسماك	عدد	٩١	٨١	٢٦١	١٢٢	١٨٠	٤١	٠	١٦	٧٩٢
صنع المنتجات الغذائية والتبغ	عدد	٣٥٢	٣٧٥	١٢٦٥	٦٤٠	١٠٧٢	٤٩٧	٦٢٠	٣٤٠	٥١٦٢
المنسوجات والمصنوعات الجلدية	عدد	٣٦٠	٣٨٢	١٢٧٤	٧٥٤	١١٦٦	٦٨٨	٤٦٢	٢٨٣	٥٤٦٩
صنع الخشب والورق	عدد	١٦٩	١٥٩	٥٢٣	٣٠٤	٤٨٣	٢٥٢	٢٠٣	١٦١	٢٢٦٤
الطباعة والنشر	عدد	٧٠	٩٦	٢٤٣	١٢٩	٢٢١	١٦٢	١٠٧	١٢١	١١٥٩
صنع المنتجات غير المعدنية	عدد	١٣٦	١٦٣	٧٦٨	٤٥٨	٦٤٥	٢٧٨	٢٢١	١٧٤	٢٨٤٣
صنع المنتجات المعدنية	عدد	٣٥٤	٤١٠	١٥٥٢	٨٩٧	١٢٨٥	٥٠٥	٢١٨	٣٥٠	٥٦٧٣
صنع الآلات والمعدات	عدد	٥١	٨٨	٢٦٦	١٤٦	١٧٠	٦٨	٥٣	٧٧	٩١٩
صنع المفروشات	عدد	٣٩٩	٥٥٧	١٤٧٥	٧٩٠	١٢٣٣	٦٢٩	٣٧٤	٢٢٦	٥٧٩٣
الماء والكهرباء والغاز	عدد	٣٨	٨٨	٣٦٦	١١١	٩٦	٢٢	١٨	١٤٨	٨٨٧
البناء	عدد	١٢٤	١٩٥	٥٨٩	٢٧٧	٣٧٣	١٦٧	١١٣	١٧٨	٢٠٢٧
بيع وصيانة المركبات ذات المحركات	عدد	١٥٥٧	١٨٤١	٦٨٥٢	٤٠٩٦	٤٧٨٠	١٦٥٢	٩٦١	١٤٦٤	٢٣٢١١
تجارة الجملة	عدد	٣١٦	٤٩١	١٨٥٤	١١٦١	١٤٣٩	٦١٣	٥٧٣	٥٢١	٦٩٧٨
تجارة المفرق	عدد	٦١٥٥	٧٣٦١	٢١٨٨٠	١٠٧٦٦	١٤٢٦٠	٦٠٩٠	٥٠٠٥	٤٩١٤	٧٦٤٤٦
الفنادق والمطاعم	عدد	١١٥١	١٣٠٠	٣١١١	١١٦٣	١٤٦١	٧٥٦	٦٧٩	٧٤٠	١٠٣٦٤
النقل	عدد	١٥	١٢	٥٣	٢٢	٣٥	٢٤	١٥	١٥	١٩١
الأنشطة المساعدة للنقل	عدد	٦٩	١٥٥	٤٩٩	٢٠١	٣٠٠	١٥٠	١١٢	٢٥١	١٧٣٧
البريد والاتصالات	عدد	٩٨	١٤٣	٤٢٥	١٠٣	٦٨	١٥	١٠	٦٧	٩٢٩
الوساطة المالية	عدد	١٢	٢٣	١٠٧	٧٠	١٥٨	٨١	١٩١	١٦٧	٨٠٩
التأمين	عدد	٢٩	٢٠	٨٦	٤٤	٦٣	٢٥	٢٤	٦٨	٣٥٩
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	عدد	١٩	٤١	١٦٤	١١٧	٩٧	٣٧	٣٥	٨٥	٥٩٥
الأنشطة العقارية	عدد	١٠٤	١٠٦	٢٨١	١١٧	١٤٣	٦٤	٣٢	١١٦	٩٦٤
تأجير الآلات والمعدات	عدد	٤١	٤٦	١٦٤	٥٨	٦٧	١٩	١٥	٣٧	٤٤٧
خدمات الحاسوب والبحث	عدد	٣٤	٥٨	١٣٥	٣٦	٣٩	١٢	٤	٣٠	٣٤٨
الأنشطة التجارية الأخرى	عدد	٢٩٧	٦٨٧	١٨٧٤	٨٧٩	١٠٩٠	٥١٠	٢١٨	٨٥١	٦٥٠٧
الإدارة العامة والضمان	عدد	٣	٧	٣٩	١٠	٣٣	٢٢	٤٧	٨٢	٢٣٣
التعليم	عدد	٦٩	١١٣	٣٦٣	٢٠٨	٢٨٣	٢٢٥	٤٦٠	٢٦١	٢٠٨٢
الصحة والعمل الاجتماعي	عدد	٤٧٢	٧٥٠	٢٣٦٧	١٣٨٥	١٥٥٩	٤٦١	٣٢٤	١٣١٢	٨٦٣٢
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية	عدد	٢١	١٥	٤٠	٣٤	٥٠	٤٢	٤٩	٣٣٣	٥٨٤
الأنشطة الترفيهية الأخرى	عدد	٢٩٠	٢٧٨	٦٥٤	٢٢٧	٣٢٣	١٧٢	١٦٢	٣٨٧	٢٤٩٣
الخدمات للأفراد	عدد	٦٢٣	٧٥٠	٢٠٤٥	٧٨١	٩٥٨	٧٢٢	٥٣٩	٣٧٩	٦٧٩٧
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	عدد	٢	٠	٣	٢	١	٢	٥	١٥٠	١٦٥
غير محدد	عدد	٧	٢	١٥	٨	٨	١	٠	٣٠٦	٣٤٨
المجموع	عدد	١٣٨٣٦	١٧٢٦٣	٥٣٥١١	٢٨١١٥	٢٨١٣٢	١٧٦٩٨	١٣٦٦٠	١٦٠٨٧	١٩٨٤٣٦

الجدول رقم ١٥-٢: توزع نسب نشاطات المؤسسات حسب سنة التأسيس لكل نشاط في لبنان

نشاط المؤسسات		١٩٩٦	١٩٩٥	٩٠-٩٤	٨٥-٨٩	٧٥-٨٤	٦٥-٧٤	١٩٦٤	لا جواب	المجموع
زراعة وتعدين	نسبة٪	١,٤	٤	١٣,٥	١٤	٢٨,١	١٨,٩	١٣	٨,١	١٠٠
صيد الأسماك	نسبة٪	١١,٥	١٠,٢	٣٣	١٥,٤	٢٢,٧	٥,٢	٠	٢	١٠٠
صنع المنتجات الغذائية والتبغ	نسبة٪	٦,٨	٧,٢	٢٤,٥	١٢,٤	٢٠,٨	٩,٦	١٢	٦,٦	١٠٠
المنسوجات والمصنوعات الجلدية	نسبة٪	٦,٦	٧	٢٣,٣	١٣,٨	٢١,٣	١٢,٦	٨,٤	٧	١٠٠
صنع الخشب والورق	نسبة٪	٧,٥	٧	٢٣,٥	١٣,٤	٢١,٣	١١,١	٩	٧,١	١٠٠
الطباعة والنشر	نسبة٪	٦	٨,٣	٢١	١١,١	١٩,١	١٤	٩,٢	١١,٣	١٠٠
صنع المنتجات غير المعدنية	نسبة٪	٤,٨	٥,٧	٢٧	١٦,١	٢٢,٧	٩,٨	٧,٨	٦,١	١٠٠
صنع المنتجات المعدنية	نسبة٪	٦,٢	٧,٢	٢٧,٤	١٥,٨	٢٢,٧	٨,٩	٥,٦	٦,٢	١٠٠
صنع الآلات والمعدات	نسبة٪	٥,٥	٩,٦	٢٨,٩	١٥,٩	١٨,٥	٧,٤	٥,٨	٨,٤	١٠٠
صنع المفروشات	نسبة٪	٦,٩	٩,٦	٢٥,٥	١٣,٦	٢١,٣	١١	٦,٥	٥,٦	١٠٠
الماء والكهرباء والغاز	نسبة٪	٤,٣	٩,٩	٤١,٣	١٢,٥	١٠,٨	٢,٥	٢	١٦,٧	١٠٠
البناء	نسبة٪	٦,٦	٩,٦	٢٩,١	١٣,٧	١٨,٤	٨,٢	٥,٦	٨,٨	١٠٠
بيع وصيانة المركبات ذات المحركات	نسبة٪	٦,٧	٧,٩	٢٩,٥	١٧,٦	٢٠,٦	٧,١	٤,١	٦,٣	١٠٠
تجارة الجملة	نسبة٪	٤,٥	٧	٢٦,٦	١٦,٦	٢٠,٦	٨,٨	٨,٢	٧,٦	١٠٠
تجارة المفرق	نسبة٪	٨,١	٩,٦	٢٨,٦	١٤,١	١٨,٧	٨	٦,٥	٦,٤	١٠٠
الفنادق والمطاعم	نسبة٪	١١,١	١٢,٥	٣٠	١١,٢	١٤,١	٧,٣	٦,٦	٧,١	١٠٠
النقل	نسبة٪	٧,٩	٦,٣	٢٧,٧	١١,٥	١٨,٣	١٢,٦	٧,٩	٧,٩	١٠٠
الأنشطة المساعدة للنقل	نسبة٪	٤	٨,٩	٢٨,٧	١١,٦	١٧,٣	٨,٦	٦,٤	١٤,٥	١٠٠
البريد والاتصالات	نسبة٪	١٠,٥	١٥,٤	٤٥,٧	١١,١	٧,٣	١,٦	١,١	٧,٢	١٠٠
الوساطة المالية	نسبة٪	١,٥	٢,٨	١٣,٢	٨,٧	١٩,٥	١٠	٢٣,٦	٢٠,٦	١٠٠
التأمين	نسبة٪	٨,١	٥,٦	٢٤	١٢,٣	١٧,٥	٧	٦,٧	١٨,٩	١٠٠
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	نسبة٪	٣,٢	٦,٩	٢٧,٦	١٩,٧	١٦,٣	٦,٢	٥,٩	١٤,٣	١٠٠
الأنشطة العقارية	نسبة٪	١٠,٨	١١	٢٩,١	١٢,١	١٤,٨	٦,٦	٣,٣	١٢	١٠٠
تأجير الآلات والمعدات	نسبة٪	٩,٢	١٠,٣	٢٦,٧	١٣	١٥	٤,٣	٣,٤	٨,٣	١٠٠
خدمات الحاسوب والبحث	نسبة٪	٩,٨	١٦,٧	٣٨,٨	١٠,٣	١١,٣	٣,٤	١,١	٨,٦	١٠٠
الأنشطة التجارية الأخرى	نسبة٪	٦,١	١٠,٦	٢٨,٨	١٣,٥	١٦,٨	٧,٨	٣,٤	١٣,١	١٠٠
الإدارة العامة والضمان	نسبة٪	١,٣	٣	١٢,٤	٤,٣	١٤,٢	٩,٤	٢٠,٢	٣٥,٢	١٠٠
التعليم	نسبة٪	٣,٣	٥,٤	١٧,٤	١٠	١٣,٦	١٠,٨	٢٢,١	١٧,٣	١٠٠
الصحة والعمل الاجتماعي	نسبة٪	٥,٥	٨,٧	٢٧,٤	١٦	١٨,١	٥,٣	٣,٨	١٥,٢	١٠٠
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية	نسبة٪	٢,٦	٢,٦	٦,٨	٥,٨	٨,٦	٧,٢	٨,٤	٥٧	١٠٠
الأنشطة الترفيهية الأخرى	نسبة٪	١١,٦	١١,٢	٢٦,٢	٩,١	١٣	٦,٩	٦,٥	١٥,٥	١٠٠
الخدمات للأفراد	نسبة٪	٩,٢	١١	٣٠,١	١١,٥	١٤,١	١٠,٦	٧,٩	٥,٦	١٠٠
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	نسبة٪	١,٢	٠	١,٨	١,٢	٠,٦	١,٢	٣	٩٠,٩	١٠٠
غير محدد	نسبة٪	٢	٠,٩	٤,٣	٢,٣	٢,٣	٠,٣	٠	٨٧,٩	١٠٠
المجموع	نسبة٪	٧	٨,٧	٢٧	١٤,٢	١٩,٣	٨,٩	٦,٩	٨,١	١٠٠

الجدول رقم ١٦ : توزع المؤسسات بحسب سنة التأسيس وبحسب حصة كل نشاط من إجمالي الأنشطة المؤسسة في نفس السنة (نسب)(*)

نشاط المؤسسات		١٩٩٦	١٩٩٥	٩٠-٩٤	٨٥-٨٩	٧٥-٨٤	٦٥-٧٤	١٩٦٤	لا جواب	المجموع
زراعة وتعدين	نسبة٪	١,٤	٣,٣	٣,٦	٧,١	١٠,٥	١٥,٢	١٢,٥	٧,٢	٧,٢
صيد الأسماك	نسبة٪	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,٤
صنع المنتجات الغذائية والتبغ	نسبة٪	٢,٥	٢,٢	٢,٤	٢,٢	٢,٨	٢,٨	٤,٥	٢,١	٢,٦
المنسوجات والمصنوعات الجلدية	نسبة٪	٢,٦	٢,٢	٢,٤	٢,٧	٣,١	٣,٩	٣,٤	٢,٤	٢,٨
صنع الخشب والورق	نسبة٪	١,٢	٠,٩	١,٠	١,١	١,٣	١,٤	١,٥	١,٠	١,١
الطباعة والنشر	نسبة٪	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٦
صنع المنتجات غير المعدنية	نسبة٪	١,٠	٠,٩	١,٤	١,٦	١,٧	١,٦	١,٦	١,١	١,٤
صنع المنتجات المعدنية	نسبة٪	٢,٦	٢,٤	٢,٩	٢,٢	٣,٤	٢,٩	٢,٣	٢,٢	٢,٩
صنع الآلات والمعدات	نسبة٪	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥
صنع المفروشات	نسبة٪	٢,٩	٣,٢	٢,٨	٢,٨	٣,٢	٣,٦	٢,٧	٢,٠	٢,٩
الماء والكهرباء والغاز	نسبة٪	٠,٣	٠,٥	٠,٧	٠,٤	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٩	٠,٤
البناء	نسبة٪	١,٠	١,١	١,١	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٨	١,١	١,٠
بيع وصيانة المركبات ذات المحركات	نسبة٪	١١,٣	١٠,٦	١٣,٨	١٤,٦	١٢,٥	٩,٣	٧,٠	٩,١	١١,٧
تجارة الجملة	نسبة٪	٢,٢	٢,٨	٣,٥	٤,١	٣,٨	٣,٥	٤,٣	٣,٣	٣,٥
تجارة المفرق	نسبة٪	٤٤,٥	٤٢,٤	٤٠,٩	٣٨,٣	٣٧,٤	٣٤,٤	٣٦,٦	٣٠,٥	٣٨,٥
الفنادق والمطاعم	نسبة٪	٨,٣	٧,٥	٥,٨	٤,١	٣,٨	٤,٣	٥,٠	٤,٦	٥,٢
النقل	نسبة٪	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
الأنشطة المساعدة للنقل	نسبة٪	٠,٥	٠,٩	٠,٩	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٨	١,٦	٠,٩
البريد والاتصالات	نسبة٪	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٤	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٤	٠,٥
الوساطة المالية	نسبة٪	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٥	١,٤	١,٠	٠,٤
التأمين	نسبة٪	٠,٣	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٢
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	نسبة٪	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٥	٠,٣
الأنشطة العقارية	نسبة٪	٠,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٧	٠,٥
تأجير الآلات والمعدات	نسبة٪	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢
خدمات الحاسوب والبحث	نسبة٪	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٢
الأنشطة التجارية الأخرى	نسبة٪	٢,٩	٤,٠	٣,٥	٣,١	٢,٩	٢,٩	١,٦	٥,٢	٣,٣
الإدارة العامة والضمان	نسبة٪	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٥	٠,١
التعليم	نسبة٪	٠,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	١,٣	٣,٤	٢,٢	١,٠
الصحة والعمل الاجتماعي	نسبة٪	٣,٤	٤,٣	٤,٤	٤,٩	٤,١	٢,٦	٢,٤	٨,٢	٤,٤
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية	نسبة٪	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٤	٢,١	٠,٣
الأنشطة الترفيهية الأخرى	نسبة٪	٢,١	١,٦	١,٢	٠,٨	٠,٨	١,٠	١,٢	٢,٤	١,٢
الخدمات للأفراد	نسبة٪	٤,٥	٤,٣	٢,٨	٢,٨	٢,٥	٤,١	٣,٩	٢,٤	٣,٤
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	نسبة٪	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٩	٠,١
غير محدد	نسبة٪	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٩	٠,٢
المجموع	نسبة٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(*) جدول الأعداد هو نفسه (الجدول ١٥-١).

ملحق جداول إحصائية مختارة

متوسط العمر عند الزواج الأول بحسب الأقضية

القضاء	متوسط العمر عند الزواج الأول (إناث)	متوسط العمر عند الزواج الأول (ذكور)
قضاء بيروت	٢٨,٨٧	٣٢,٥٢
قضاء بعبدا	٢٦,٨٣	٣٠,١٦
قضاء المتن	٢٨,٥٨	٣٢,٦٧
قضاء الشوف	٢٧,٥٧	٣١,٨٩
قضاء عاليه	٢٤,٨٧	٣٠,٠٧
قضاء كسروان	٢٨,٦٥	٣٣,٣٢
قضاء جبيل	٢٨,٩٣	٣٢,٤١
قضاء طرابلس	٢٥,٨٢	٢٨,٨٥
قضاء الكورة	٢٧,٩٤	٣١,٢٥
قضاء زغرتا	٢٥,٦٩	٢٠,٠٢
قضاء البترون	٢٨,٤٩	٣٢,٠٧
قضاء عكار	٢٦,٢٨	٢٨,٧٧
قضاء بشري	٢٧,٤٦	٣١,٤٧
قضاء المنية – الضنية	٢٦,٢١	٢٩,٢١
قضاء صيدا	٢٦,١٧	٢٩,٢٦
قضاء صور	٢٦,٥٤	٢٩,٢٧
قضاء جزين	٣٠,٥٦	٣٦,٤١
قضاء النبطية	٢٦,٦٧	٢٨,٦٧
قضاء بنت جبيل	٢٦,٨١	٢٩,٤٢
قضاء مرجعيون	٢٧,٨٨	٢٩,٧٢
قضاء حاصبيا	٢٧,٦٨	٢٩,٩٩
قضاء زحلة	٢٦,٨٣	٣١
قضاء البقاع الغربي	٢٤,٨٤	٢٩,٢٥
قضاء بعلبك	٢٧,١٧	٣٠,٦٢
قضاء الهرمل	٢٧,٤٤	٣١,٠٨
قضاء راشيا	٢٧,٢٠	٢٩,٨٥

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

متوسط العمر عند الزواج الأول بحسب المحافظات

المحافظة	متوسط العمر عند الزواج الأول (إناث)	متوسط العمر عند الزواج الأول (ذكور)
محافظة بيروت	٢٨,٨٧	٣٢,٥٢
محافظة جبل لبنان	٢٦,٣٠	٣١,٦٢
محافظة لبنان الشمالي	٢٧,٢٣	٢٩,٤١
محافظة لبنان الجنوبي	٢٦,٥٠	٢٩,٦١
محافظة النبطية	٢٦,٩٢	٢٩,١٥
محافظة البقاع	٢٦,٧٩	٣٠,٥٥
كل لبنان	٢٧,١	٣٠,٥

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

توزع المقيمين بحسب القضاء والجنسية (٪)

القضاء	الجنسية	
	لبنانيون	غير لبنانيين
بيروت	٩٢,٠١	٧,٩٩
بعبدا	٩٥,٨٢	٤,١٨
المتن	٩٧,٠٧	٢,٩٣
الشوف	٩٥,٥٥	٤,٤٥
عاليه	٩٤,٧٧	٥,٢٣
كسروان	٩٨,٢٥	١,٧٥
جبيل	٩٩,٤١	٠,٥٩
طرابلس	٩٤,٧١	٥,٢٩
الكورة	٩٨,٤٩	١,٥١
زغرتا	٩٨,١٤	١,٨٦
البترون	٩٩,٣٨	٠,٦٢
عكار	٩٦,٨٤	٣,١٦
بشري	٩٩,٩٤	٠,٠٦
المنية - الضنية	٩٨,٦٧	١,٣٣
صيدا	٨٥,٣٥	١٤,٦٥
صور	٩٥,٨٦	٤,١٤
جزين	٩٩,٥٩	٠,٤١
النبطية	٩٩,١٠	٠,٩٠
بنت جبيل	٩٩,٩٥	٠,٠٥
مرجعيون	٩٩,٨٣	٠,١٧
حاصبيا	٩٩,٨٥	٠,١٥
زحلة	٩٣,٥٨	٦,٤٢
البقاع الغربي	٩٧,٤٨	٢,٥٢
بعلبك	٩٨,٤٣	١,٥٧
الهرمل	٩٩,٧٧	٠,٢٣
راشيا	٩٩,٧١	٠,٢٩
كل لبنان	٩٥,٧٥	٤,٢٥

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

بعض خصائص الأقضية، متوسط حجم الأسرة، عدد الأفراد في الغرفة، الالتحاق المدرسي ومعدلات الأمية بالترتيب التنازلي

القضاء	متوسط حجم الأسرة	متوسط عدد الأفراد في الغرفة	الالتحاق المدرسي ٦-١٢ سنة (٪)	معدل الأمية (١٠ سنوات وما فوق) (٪)
١- عكار	٥,٩٥	١,٤٢	٨٣,٥	٣٠,٥
٢- المنية - الضنية	٥,٦٩	١,٥٠	٨٥	٢٤,٨
٣- مرجعيون	٤,٥٠	١,٢٨	٩٠,١	٢٣,٦
٤- الهرمل	٥,٧٠	١,٧٩	٨٦,٧	٢٣,٢
٥- بنت جبيل	٤,٨٤	١,٣٠	٩١,٤	١٩,٦
٦- بعلبك	٥,٢٦	١,٥٢	٩٠,٧	١٨,٣
٧- صور	٥,٠٧	١,٣٧	٨٩,٢	١٦,٦
٨- البقاع الغربي	٤,٩٧	١,٠٧	٨٩,٢	١٦,٥
٩- حاصبيا	٤,٢٧	١,٢٧	٨٨,٥	١٦,٢
١٠- بشري	٤,٦٦	١,١٩	٩٢,٢	١٥,٧
١١- النبطية	٤,٦٨	١,٣٣	٨٨,٤	١٥,٥
١٢- البترون	٤,٥٩	١,١٠	٩٣,٤	١٥,٢
١٣- زغرتا	٤,٥٦	١,٠٤	٨٦,٩	١٤,٥
١٤- طرابلس	٥,٢١	١,٣٣	٨٦,٢	١٤,٤
١٥- جزين	٣,٤٩	١	٩٠,٨	١٤,٢
١٦- راشيا	٤,٩٧	١,١٩	٨٩,٧	١٣,٩
١٧- زحلة	٤,٦٧	١,٢٦	٨٨,٩	١١,٨
١٨- صيدا	٤,٩٢	١,٢٥	٩٠,١	١١,٨
١٩- الشوف	٤,٦١	١,٢٤	٩١,١	١١,٧
٢٠- جبيل	٤,٧٠	١,١٣	٨٨,٨	١١,٦
٢١- بعبدا	٤,٦٨	١,٢٢	٨٨,٧	١١,١
٢٢- المتن	٤,١٦	١,٢١	٩٢,٤	٩,٣٩
٢٣- بيروت	٤,١١	١,٠٩	٩٠,٦	٩,٣١
٢٤- الكورة	٤,٣٧	٠,٩٩	٩٢,١	٨,٦٧
٢٥- كسروان	٣,٩٦	٠,٩٠	٩٠,١	٧,٨٥
٢٦- عاليه	٤,٣٢	١,٠٨	٨٩,٧	٧,٧٢
لبنان	٤,٦٥	١,٢٦	٨٨,٩	١٣,٦

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

التركيب العمري للسكان، نسب الذكورة، ومعدل الإعالة الإجمالي (بالترتيب التنازلي) بحسب الأقضية

القضاء	٪ الذكور بالنسبة للإناث	العمر ٠-١٤ (٪)	العمر ١٥-٦٤ (٪)	العمر ٦٥ وما فوق (٪)	معدل الإعالة الإجمالي (إعالة عمرية) (٪)
١- عكار	١٠٠	٤١,١	٥٣,٦	٥,٣٧	٨٦,٦
٢- المنية – الضنية	٩٢,٦	٣٣,٧	٥٨,٤	٧,٨٩	٧١,٣
٣- مرجعيون	١٠٥	٣٦,٨	٥٨,٦	٤,٥٠	٧٠,٥
٤- الهرمل	١٠٢	٣٤,٧	٥٩,٢	٦,١٣	٦٨,٩
٥- بنت جبيل	٩٧,٧	٣٥,٦	٥٩,٢	٥,١٠	٦٨,٨
٦- بعلبك	٩٥,٧	٣٤,٧	٥٩,٤	٥,٩٠	٦٨,٤
٧- صور	٩٠,٩	٢٩,٥	٥٩,٧	١٠,٨	٦٧,٥
٨- البقاع الغربي	٩٨	٣٥,٤	٥٩,٨	٤,٧٧	٦٧,١
٩- حاصبيا	١٠٣	٣٣	٦٠,٢	٦,٨٧	٦٦,٢
١٠- بشري	١٠١	٣٣,١	٦٠,٢	٦,٧٠	٦٦,١
١١- النبطية	٩٧,٢	٣٤,١	٦١,٣	٤,٦١	٦٣,١
١٢- البترون	٩٦,٨	٣٣,١	٦١,٩	٥,٠١	٦١,٦
١٣- زغرتا	٩٨,٦	٣٠,١	٦٣,٥	٦,٣٦	٥٧,٤
١٤- طرابلس	٩٢,٤	٢٨,٣	٦٣,٦	٨,١٠	٥٧,٣
١٥- جزين	٩٥,١	٢٥,٢	٦٣,٧	١١,١	٥٦,٩
١٦- راشيا	١٠٢	٢٩,٥	٦٤	٦,٤٥	٥٦,١
١٧- زحلة	٩٨,٦	٢٩,٦	٦٤,٨	٥,٥٥	٥٤,٢
١٨- صيدا	٩٩,١	٢٥	٦٤,٩	١٠	٥٤
١٩- الشوف	٩٨,٨	٢٥,٦	٦٥,١	٩,٢٦	٥٣,٦
٢٠- جبيل	١٠٢	٢٧,٤	٦٥,٣	٧,٣٥	٥٣,٢
٢١- بعبدا	٩٦,٢	١٩,٥	٦٥,٣	١٥,٢	٥٣,١
٢٢- المتن	١٠٢	٢٣,٢	٦٥,٣	١١,٤	٥٣
٢٣- بيروت	٩٩,٦	٢٤,٨	٦٦,٦	٨,٦٠	٥٠,١
٢٤- الكورة	٩٤,٦	٢١,٩	٦٩	٨,٩٦	٤٤,٧
٢٥- كسروان	١٠٣	٢٢,٥	٦٩,٦	٧,٨٧	٤٣,٧
٢٦- عاليه	٩٧,٧	٢٢,٢	٦٩,٧	٨,٠٧	٤٣,٤
لبنان	٩٨,٢	٢٩,٣	٦٣,٨	٦,٨٥	٥٦,٨

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

نسبة من قيد نفوسهم ومحل إقامتهم في نفس القضاء بحسب الأقضية (٪)

القضاء	إجمالي عدد المقيمين في القضاء	عدد المقيمين في القضاء وسجل نفوسهم في القضاء	النسبة ٪
بيروت	٤٠٧٤٠٣	٢٠٨٢٨٧	٥١,١٣
بعبدا	٣٧١٨٨٢	٨٨٢٧١	٢٣,٧٤
المتن	٣٦٧١٥٠	١٣٢٧٧٧	٣٦,١٦
الشوف	١٢٠٤٧٣	١٠٤٥٨١	٨٦,٨١
عاليه	٩٩٩٤٦	٥٦١٩٨	٥٦,٢٣
كسروان	١٢٣٦٠٠	٦٨٨٢٧	٥٥,٦٩
جبيل	٦٢٤٠٧	٤٩٦٨٩	٧٩,٦٢
طرابلس	٢٢٧٨٥٧	١٥٨٩٢٩	٦٩,٧٥
الكورة	٤٧٥٤٠	٣٦٩٧٥	٧٧,٧٨
زغرتا	٤٨٩٧٤	٤١٣٧١	٨٤,٤٨
البترون	٣٤٨١٧	٢٧٩٠٩	٨٠,١٦
عكار	١٩٨١٧٤	١٨٨٩٤١	٩٥,٣٤
بشري	١٦٨٣٠	١٦٠٥٦	٩٥,٤٠
المنية - الضنية	٩٦٤١٧	٨٦٢٩٧	٨٩,٥٠
صيدا	١٣٨٣٤٨	٩٩٩١٣	٧٣,٢٢
صور	١٣٠٠٨٣	١١٥٣٥٨	٨٨,٦٨
جزين	١٤٦٢٥	١٤٢٢٦	٩٧,٢٧
النبطية	٩٢٣٦٣	٨١٦٤٩	٨٨,٤٠
بنت جبيل	٥٢٧١٠	٥١٨٤٩	٩٨,٣٧
مرجعيون	٤٠٨٧٩	٣٨٢٩٧	٩٣,٦٨
حاصبيا	١٩٤٥٩	١٨٩٨٩	٩٧,٥٨
زحلة	١٢٤٣٣٦	٩٨٥٦١	٧٩,٢٧
البقاع الغربي	٥٥٦٩٢	٥١٥٨٨	٩٢,٦٣
بعلبك	١٥٧٠٤٩	١٤٩٦٠٩	٩٥,٢٦
الهرمل	٣٨٩٧٤	٣٥٨٣٣	٩١,٩٤
راشيا	٢٣٨٣٩	٢٣٥٨٧	٩٨,٩٤
المعدل العام	٣١١١٨٢٨	٢٠٤٤٥٦٧	٦٥,٧٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

التوزع النسبي للأسر المقيمة تبعاً لمؤشر دليل أحوال المعيشة بحسب القضاء (التصنيف الخماسي)

القضاء	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المجموع
بيروت	٢,٦	١٥,٧	٣٨,٧	٣٣,٢	٩,٨	١٠٠
بعبدا	٦,٣	٢٥,٤	٤٢,٢	٢٢,٧	٣,٤	١٠٠
المتن	٣	١٦,٧	٤٣,٩	٢٨,٩	٧,٥	١٠٠
الشوف	٦,٢	٢٤,٨	٥٠	١٨,٤	٠,٥	١٠٠
عاليه	٥,٢	١٩,٨	٤٥,٦	٢٦	٣,٣	١٠٠
كسروان	٢	١١,٥	٣٨,٣	٣٥,٧	١٢,٥	١٠٠
جبيل	٤	٢٦,١	٤٦,٧	٢٠,٧	٢,٥	١٠٠
المنية - الضنية	١٢,٧	٤١,٥	٣٩,٣	٦,٢	٠,٣	١٠٠
طرابلس	٧,١	٢٧,٨	٣٨,٢	٢١,٢	٥,٧	١٠٠
الكورة	٥,١	٢١,٩	٤٤,٧	٢٥	٣,٣	١٠٠
زغرتا	٧,٦	٢٢,١	٤٣	٢٤,٢	٣,١	١٠٠
البترون	٧,١	٢٧,٣	٤٥	١٩,٨	٠,٩	١٠٠
عكار	٢٣,٣	٣٩,٩	٢٩,١	٧,١	٠,٤	١٠٠
بشري	٧,٣	٢٧,٦	٤٥,٤	١٩,٢	٠,٦	١٠٠
صيدا	٤,٧	٢٥,١	٤٧,٢	١٩,٩	٣,٢	١٠٠
صور	٩,٩	٣٥,١	٤١	١٢,٦	١,٥	١٠٠
جزين	٩,٨	٢٦	٤٩,٨	١٤,٣	٠,٣	١٠٠
زحلة	٥,٣	٢٣,٦	٤٥,٣	٢٢,٧	٣,١	١٠٠
البقاع الغربي	٥,٤	٢٥,٣	٥٣,٦	١٤,٩	٠,٩	١٠٠
بعلبك	١٢,٤	٣٦,٨	٤٠,١	١٠,٢	٠,٥	١٠٠
الهرمل	٢٦,١	٣٩,٧	٢٨,٦	٥,٦	٠	١٠٠
راشيا	٧,٦	٣١,٩	٥١,٩	٨,٧	٠	١٠٠
النبطية	٧,٦	٣٢,٥	٤٧,٤	١١,٩	٠,٧	١٠٠
بنت جبيل	٢٠	٤٧,٢	٢٨,٥	٤,١	٠,٢	١٠٠
مرجعيون	١٨,٩	٤١,٢	٣٢,٣	٧	٠,٦	١٠٠
حاصبيا	١١,٢	٣٠,٣	٤٨,٤	٩,٧	٠,٤	١٠٠
كل لبنان	٧,١	٢٥	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة، ١٩٩٨.

التوزع النسبي للأسر المقيمة تبعاً لمؤشر دليل أحوال المعيشة بحسب المحافظة (التصنيف الخماسي)

المحافظة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المجموع
بيروت	٢,٦٤	١٥,٧	٣٨,٧	٣٣,٢	٩,٧٦	١٠٠
جبل لبنان	٤,٤٣	٢٠,٣	٤٣,٦	٢٦,١	٥,٥٣	١٠٠
الشمال	١٢	٣١,٨	٣٧,٦	١٥,٩	٢,٧٣	١٠٠
الجنوب	٧,٣٥	٢٩,٦	٤٤,٧	١٦,٢	٢,٢٠	١٠٠
البقاع	٩,٨٨	٣٠,٧	٤٣,٥	١٤,٦	١,٣٣	١٠٠
النبطية	١٣,٣	٣٧,٦	٣٩,٨	٨,٧٤	٠,٥٤	١٠٠
كل لبنان	٧,٠٩	٢٥	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥١	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة، ١٩٩٨.

التوزع النسبي للأسر المقيمة في القضاء بحسب انتمائها إلى كل فئة من فئات دليل أحوال المعيشة (التصنيف الخماسي)

القضاء	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المعدل العام
بيروت	٥,٥	٩,٣	١٣,٨	٢٢,٥	٣٢,١	١٤,٨
بعبدا	١٠,٥	١٢,١	١٢,١	١٢,٤	٨,٩	١١,٩
المتن	٥,٥	٨,٨	١٣,٩	١٧,٤	٢٢	١٣,٢
الشوف	٣,٤	٣,٩	٤,٧	٣,٣	٠,٥	٣,٩
عاليه	٢,٥	٢,٧	٣,٨	٤,١	٢,٥	٣,٥
كسروان	١,٣	٢,١	٤,٣	٧,٦	١٢,٩	٤,٧
جبيل	١,١	٢,١	٢,٢	١,٩	١,١	٢
المنية - الضنية	٤,٦	٤,٢	٢,٤	٠,٧	٠,٢	٢,٥
طرابلس	٦,٦	٧,٣	٦	٦,٣	٨,٢	٦,٥
الكورة	١,٢	١,٤	١,٨	١,٩	١,٢	١,٦
زغرتا	١,٧	١,٤	١,٧	١,٨	١,١	١,٦
البترون	١,١	١,٢	١,٢	١	٠,٢	١,١
عكار	١٦,٤	٨	٣,٥	١,٦	٠,٥	٥
بشري	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,١	٠,٥
صيدا	٢,٨	٤,٢	٤,٨	٣,٨	٢,٩	٤,٢
صور	٥,٤	٥,٤	٣,٨	٢,٢	١,٣	٣,٨
جزين	٠,٩	٠,٧	٠,٨	٠,٤	٠	٠,٦
زحلة	٣	٣,٨	٤,٣	٤,١	٢,٧	٤
البقاع الغربي	١,٣	١,٧	٢,٢	١,١	٠,٣	١,٧
بعلبك	٧,٨	٦,٦	٤,٣	٢,١	٠,٥	٤,٥
الهرمل	٢,٧	١,٦	٠,٧	٠,٣	٠	١
راشيا	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٣	٠	٠,٧
النبطية	٣,١	٣,٨	٣,٤	١,٦	٠,٥	٢,٩
بنت جبيل	٤,٦	٣,١	١,١	٠,٣	٠,١	١,٦
مرجعيون	٣,٦	٢,٢	١,١	٠,٤	٠,٢	١,٤
حاصبيا	١,١	٠,٨	٠,٨	٠,٣	٠,١	٠,٧
كل لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة، ١٩٩٨.

التوزع النسبي للأسر المقيمة في المحافظات بحسب انتمائها إلى كل فئة من فئات دليل أحوال المعيشة (التصنيف الخماسي)

المحافظة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المجموع
بيروت	٥,٥	٩,٣	١٣,٨	٢٢,٥	٣٢,١	١٤,٨
جبل لبنان	٢٤,٥	٣١,٨	٤١	٤٦,٧	٤٧,٩	٣٩,١
الشمال	٣٢,١	٢٤,١	١٧,١	١٣,٨	١١,٥	١٩
الجنوب	٩	١٠,٣	٩,٣	٦,٤	٤,٢	٨,٧
البقاع	١٦,٥	١٤,٦	١٢,٤	٧,٩	٣,٥	١١,٨
النبطية	١٢,٤	١٠	٦,٣	٢,٦	٠,٨	٦,٦
كل لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة، ١٩٩٨.

توزع الأسر المعتبرة دون العتبة على الأقضية

القضاء	(١) ٪ من المسجلين في القضاء	(٢) ٪ من المقيمين في القضاء	(١) - (٢)
بعلبك	٩,٣٩	٦,٨٥	٢,٥٤
بنت جبيل	٥,٢٢	٣,٤١	١,٨١
عكار	١١,٤	٩,٨٣	١,٥٧
مرجعيون	٤,١٤	٢,٥٤	١,٦٠
الشوف	٤,٧٧	٣,٧٨	٠,٩٩
االنبطية	٤,٥٧	٣,٦٨	٠,٨٩
جزين	١,٣٠	٠,٧٠	٠,٦٠
صور	٥,٧٩	٥,٣٨	٠,٤١
جبيل	٢,٣٤	١,٨٦	٠,٤٨
بشري	٠,٩٨	٠,٥٩	٠,٣٩
الهرمل	٢,٤٥	٢,٠٧	٠,٣٨
البقاع الغربي	١,٨٩	١,٦٠	٠,٢٩
حاصبيا	١,٢١	٠,٨٨	٠,٣٣
البترون	١,٢٩	١,٢١	٠,٠٨
راشيا	١,٠٤	٠,٨٨	٠,١٦
المنية - الضنية	٤,٢٩	٤,٢٨	٠,٠١
زحلة	٣,٦٢	٣,٥٨	٠,٠٤
زغرتا	١,٤٤	١,٤٩	-٠,٠٥
صيدا	٣,٦٧	٣,٩٠	-٠,٢٣
الكورة	١,٢٠	١,٣٧	-٠,١٧
عاليه	٢,٣٠	٢,٧٠	-٠,٤٠
كسروان	١,٦١	١,٩٦	-٠,٣٥
بيروت	٦,٧٣	٨,٤٩	-١,٧٦
طرابلس	٥,٣٢	٧,١٢	-١,٨٠
المتن	٢,٨٦	٨,١١	-٥,٢٥
بعبدا	٣,٠٧	١١,٧	-٨,٦٣
غير لبنانيين	٥,٥٣	-	-
غير مبين	٠,٥٨	-	-
لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة، ١٩٩٨.

(١) توزع الأسر المقيمة المعتبرة دون العتبة على الأقضية بحسب مكان قيد رب الأسرة.
(٢) توزع الأسر المقيمة المعتبرة دون العتبة على الأقضية بحسب مكان الإقامة.
(١) - (٢): نسبة نزوح الأسر المحرومة من القضاء.
ملاحظة: القيمة الإيجابية في العمود الأخير تشير إلى الأقضية المصدّرة للأسر المحرومة، والقيمة السلبية تشير إلى الأقضية المستقبلة للأسر المحرومة

التوزع النسبي للأفراد المنتمين إلى كل فئة من فئات دليل أحوال المعيشة بحسب المحافظات بالترتيب التنازلي حسب ٪ لحصة المحافظة من إجمالي السكان في درجة الاشباع المنخفضة جداً في لبنان (التصنيف الخماسي عدد و٪)

المحافظة		منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	المجموع
الشمال	عدد	٨٨١٨١	٢٣٩٩٩١	٢٤١٧٧٣	٨٧٦٨٩	١٢٩٧٥	٦٧٠٦٠٩
	٪	٤١,٥	٢٧,٢	١٨,٤	١٤,٦	١٢,٦	٢١,٦
جبل لبنان	عدد	٤٢٢٩١	٢٥٥٢٣٠	٥١٧٩٩٢	٢٨١٠٦٧	٤٨٧٧٨	١١٤٥٤٥٨
	٪	٢٠	٢٨,٩	٣٩,٥	٤٦,٧	٤٧,٥	٣٦,٨
البقاع	عدد	٣٦١٥٠	١٣٨٨٨٦	١٧٣٠٤٥	٤٨٢٢٦	٢٥٨٣	٣٩٩٨٩٠
	٪	١٧	١٥,٧	١٣,٢	٨,٠١	٣,٤٩	١٢,٩
الجنوب	عدد	١٦٤٠٤	٩٤٠٢٨	١٢٧٥٤١	٤٠٣٤٥	٤٧٣٨	٢٨٣٠٥٦
	٪	٧,٧٣	١٠,٦	٩,٧٢	٦,٧٠	٤,٦٢	٩,١٠
النبطية	عدد	١٩٨٤٤	٨٥٨٢٢	٨٣٧٤١	١٥١٧٨	٨٢٧	٢٠٥٤١٢
	٪	٩,٣٥	٩,٧٢	٦,٣٨	٢,٥٢	٠,٨١	٦,٦٠
بيروت	عدد	٩٣٢٥	٦٨٩٨٩	١٦٧٩٢٥	١٢٩٤٥٦	٣١٧٠٩	٤٠٧٤٠٤
	٪	٤,٣٩	٧,٨١	١٢,٨	٢١,٥	٣٠,٩	١٣,١
كل لبنان	عدد	٢١٢٢٩٥	٨٨٢٩٤٦	١٣١٢٠١٧	٦٠١٩٦١	١٠٢٦١٠	٣١١١٨٢٩
	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة، ١٩٩٨.

توزع العاملين (١٠ سنوات وأكثر) بحسب العلاقة بقوة العمل والجنس (٪)

العلاقة بقوة العمل	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثى	
مشتغل خارج المسكن	٦٠,٧	١٣,٧	٣٦,٨
مشتغل داخل المسكن	٣	١,٦	١
متعطل سبق له العمل	١,٩	٤	١,١
متعطل لم يسبق له العمل	٢,١	٦	١,٨
مكتفٍ مالياً	٢,٢	٣	١,٣
متقاعد	٢,٩	١	١,٥
طالب	٢٣,٧	٢٢,٥	٢٣,١
سيدة في المنزل لا تعمل	٠	٦٠,٢	٣٠,٦
غير ذلك لا يعمل	٥,١	٧	٢,٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

توزع المقيمين بحسب مكان السكن والوضع في المهنة (٪)

القضاء	رب عمل يستخدم أجراء	يعمل لحسابه	يعمل لدى الغير أو لدى ذويه بأجر	يعمل لدى الغير دون أجر	يعمل لدى ذويه دون أجر	المجموع
بيروت	٦,٨	١٩,٩	٧٢,٦	٤	٣	١٠٠
بعبدا	٥,٣	٢٤	٦٩,٥	٣	٨	١٠٠
المتن	٥	٢٣,٢	٧٠,٧	٤	٨	١٠٠
الشوف	٢,٧	٢٦,٢	٦٩,٨	٥	٧	١٠٠
عاليه	٦,٨	٢٨,١	٦٢,٦	٦	١	١٠٠
كسروان	٥	٣٦,٢	٥٨,٣	٢	٣	١٠٠
جبيل	٢,٨	٣١,٨	٦٤,٩	١	٣	١٠٠
طرابلس	٦	٢٤,٣	٦٧,٩	١	٨	١٠٠
الكورة	٤,٣	٢٦,٣	٦٨	٢	١,٢	١٠٠
زغرتا	٩,٣	٢٤,٩	٦٤,٨	٤	٥	١٠٠
البترون	٥,٣	٢٢,٩	٧٠,٧	٦	٥	١٠٠
عكار	٣,٦	٢٢,٧	٧٠,٤	٩	٢,٥	١٠٠
بشري	٣,٩	٣٨,٤	٥٢,٧	٣,٩	١,٢	١٠٠
المنية - الضنية	٣,٧	٣٤,٨	٥٩,٨	٥	١,٢	١٠٠
صيدا	٨,٨	٢٥,٧	٦٣,٥	١	١	١٠٠
صور	٩,١	٣٢,٥	٥٥,٣	٤	٢,٨	١٠٠
جزين	١,١	٢٩,٤	٦٧,٥	٤	١,٦	١٠٠
النبطية	٣,٩	٣٣,٣	٦١,١	٢	١,٦	١٠٠
بنت جبيل	١	٤٢,٢	٥١,٦	٣	٤,٩	١٠٠
مرجعيون	٩	٤٦,٣	٤٩,١	٠	٣,٧	١٠٠
حاصبيا	٢,٨	٤٣,٤	٥٠,٤	٢	٣,٢	١٠٠
زحلة	٩,٢	٢٧,٩	٥٩,٨	١,٢	١,٩	١٠٠
البقاع الغربي	٤,١	٣١,٨	٥٧,٣	١,١	٥,٦	١٠٠
بعلبك	٥,٣	٢٩,٢	٦٢,٦	١	٢,٧	١٠٠
الهرمل	٢,٧	٣٧,٧	٥٨,٤	٧	٦	١٠٠
راشيا	٣,٨	٢٩,٩	٦٢,٤	١	٢,٨	١٠٠
كل لبنان	٥,٥	٢٦,٦	٦٦,٢	٥	١,٢	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

توزع المقيمين العاملين (١٠ سنوات وأكثر) بحسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس (٪)

قطاع النشاط الاقتصادي	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثى	
الزراعة وتربية الحيوان والصيد والحراجة	٨,١	٤,٢	٧,٣
صيد الأسماك والمزارع السمكية وأنشطة الخدمات ذات الصلة	٣	٠	٣
التعدين واستغلال المحاجر	٣	٠	٢
الصناعات التحويلية	١٨,٨	١٣,٩	١٧,٨
إمدادات الكهرباء والماء والغاز والبخار	٩	١	٨
التشييد والبناء والإنشاءات	١٢,٨	٩	١٠,٣
تجارة جملة وتجزئة وصيانة مركبات ودراجات وسلع شخصية وأسرية	٢٠,٣	١٤,٤	١٩,١
الفنادق والمطاعم والمقاهي	٢,١	٨	١,٨
النقل والتخزين والاتصالات	٧	٢,٤	٦
المصارف والوساطة المالية والتأمين	١,٩	٤	٢,٣
أنشطة عقارية وتأجيرية وبحثية وكومبيوتر وأنشطة تجارية أخرى	٣,٥	٥	٣,٨
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	١٢,٣	٣,١	١٠,٤
التعليم وتعليم الكبار وتدريب المعوقين وتعليم قيادة السيارات	٤,١	٢٦,٨	٨,٨
الصحة والعمل الاجتماعي	٢	٩,٨	٣,٦
صحة عامة وأنشطة النقابات وترفيه وثقافة وأنشطة خيرية أخرى	٤,٣	٥,٢	٤,٥
أنشطة الخدمة المنزلية	٥	٨,٢	٢
السفارات والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية	٣	٢	٣
لا جواب	٧	١,١	٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

توزع المقيمين بحسب الأقضية وبحسب المصدر الرئيسي لمياه الشرب (٪)

القضاء	المصدر الرئيسي لمياه الشرب: مياه الشبكة دون تعقيم أو تصفية إضافيين	مياه الشبكة مع تعقيم أو تصفية إضافيين	مياه نبع	مياه معلبة أو معدنية	مياه شرب غير ذلك	المجموع
بيروت	٧١,٢	١٧,٧	٧	٦,٨	٣,٧	١٠٠
بعبدا	٢٠,٨	٥,٣	٩,١	١٨,٥	٤٦,٣	١٠٠
المتن	٦٢,٩	١٧,٥	١١,٨	٥,٥	٢,٣	١٠٠
الشوف	٨٠,١	٥,١	١٠,٧	٨	٣,٣	١٠٠
عاليه	٥٤	٦,٨	٢٠,٧	٦,٩	١١,٥	١٠٠
كسروان	٦٣,٤	٢٥,١	٥,٤	٥,٩	٢	١٠٠
جبيل	٧٦,٦	٧,٣	١٤,٤	١,٤	٤	١٠٠
طرابلس	٧٦,٥	١١,٥	٢,٤	٥,٦	٣,٩	١٠٠
الكورة	١٩,٣	٦	٦٥,١	١,٤	٨,١	١٠٠
زغرتا	٦٧,١	١١	١٢,٣	٣	٩,٥	١٠٠
البترون	٤٥,٧	٢٥,١	٢٧	٨	١,٤	١٠٠
عكار	٥٥,٧	٢,٨	٣٠,٣	٤	١٠,٩	١٠٠
بشري	٩١,٩	٣	٧,٨	٠	٠	١٠٠
المنية - الضنية	٧٧,٨	٣,٦	١٣,٥	٤	٤,٧	١٠٠
صيدا	٦٩,٣	٢٦,٢	١,١	٧	٢,٧	١٠٠
صور	٦٤,٦	١٨,١	٤,٣	١,٢	١١,٨	١٠٠
جزين	٥٣,٣	٢٠,٧	٢٥,٧	٠	٣	١٠٠
النبطية	٧٤,٦	١٤,٧	١,٦	١,٦	٧,٣	١٠٠
بنت جبيل	٣٢,٤	١١,٧	٢,٣	١	٥٣,٥	١٠٠
مرجعيون	٧٢,٩	٩	٣,١	٢	٢٢,٩	١٠٠
حاصبيا	٦٦,٢	٨,٣	١٥,٤	٢	٩,٩	١٠٠
زحلة	٦٨,٩	١٩,٩	٥,٦	١,٤	٤,٢	١٠٠
البقاع الغربي	٩٠,٩	٢,٧	٤	٢	٢,٣	١٠٠
بعلبك	٥١	١٤,٦	٢١,٤	١	١٢,٩	١٠٠
الهرمل	٦٦,٦	١,٢	١٦,٨	٨	١٤,٦	١٠٠
راشيا	٧٥,٣	٦	١٦	٠	٨	١٠٠
المجموع	٦٠,٦	١٣	١٠,٣	٥,١	١١,١	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

توزع المقيمين بحسب الأقضية وبحسب وسيلة الصرف الصحي للمسكن (٪)

القضاء	وسيلة الصرف الصحي للمسكن					المجموع
	شبكة مجاري عامة	جورة صحية	مجارٍ مكشوفة	وسيلة صرف صحي غير ذلك	لا يوجد صرف صحي للمسكن	
بيروت	٩٨,٩	٥	٣	٢	١	١٠٠
بعبدا	٨٨,٦	١٠,٦	٣	٣	٢	١٠٠
المتن	٨٤,٨	١٣,٦	٩	٦	٠	١٠٠
الشوف	٢٥,٦	٧٣,٥	٦	٠	٢	١٠٠
عاليه	٢٩,٩	٦٩	٤	١	٥	١٠٠
كسروان	٣٩,٤	٥٨,٥	٤	١,٦	١	١٠٠
جبيل	٢,٥	٩٥,٥	٨	١,١	١	١٠٠
طرابلس	٩٥,٩	٢,٦	٧	٣	٥	١٠٠
الكورة	١٩	٧٧	٢	٣,٥	٣	١٠٠
زغرتا	٦٨,٨	٢٩	١,٨	٣	١	١٠٠
البترون	٦,٩	٩١,٧	٥	٥	٣	١٠٠
عكار	٢٤,٨	٦٤,٣	٣,٧	٣	٦,٩	١٠٠
بشري	٧٠,٨	١٤,٢	١٢,٣	٣,٢	٦	١٠٠
المنية – الضنية	٣٥,٦	٤٦	١٠,٨	٦,٦	١	١٠٠
صيدا	٦٠,٣	٣٨,٥	٤	٦	١	١٠٠
صور	٢٨,٤	٧٠,٧	١	٠	٨	١٠٠
جزين	٣٧,٦	٦١,٩	٢	٠	٢	١٠٠
النبطية	٢٠,٩	٧٧,٩	١,١	٠	٢	١٠٠
بنت جبيل	١,١	٩٨	١	٣	٤	١٠٠
مرجعيون	١٧,٥	٨٠,٣	٢,٢	٠	٠	١٠٠
حاصبيا	٦١,١	٣٨,٥	٢	٠	٢	١٠٠
زحلة	٦٩	٢٩,٣	١,٣	٣	٢	١٠٠
البقاع الغربي	٢٧	٧٢,٦	١	٠	٣	١٠٠
بعلبك	٢٧,١	٦٨,١	١,٣	٠	٣,٤	١٠٠
الهرمل	٩,٤	٧٢,٧	٦,٣	٠	١١,٨	١٠٠
راشيا	٦	٩٨,٧	٤	٠	٢	١٠٠
المجموع	٦٠,٣	٣٧,٣	١,١	٦	٨	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

توزع المقيمين في الأقضية بحسب اتصال المسكن بشبكة المياه (٪)

القضاء	شبكة المياه في المسكن				المجموع
	الشبكة العامة للمياه	الشبكة العامة وبئر ارتوازي معاً	شبكة خاصة أو بئر ارتوازي	المسكن غير موصول بشبكة مياه	
بيروت	٨٧,٦	٨,٩	٢,٧	٨	١٠٠
بعبدا	٦٩,٣	٥,٩	٢١,٦	٣,٢	١٠٠
المتن	٩٢,٢	٤,٧	١,٤	١,٧	١٠٠
الشوف	٨٩,٢	٢,٥	٤,٤	٣,٨	١٠٠
عاليه	٦٦,٧	٢,٨	٢٤,٣	٦,٢	١٠٠
كسروان	٩٧,٩	١,٣	٢	٥	١٠٠
جبيل	٩٥,٤	١,٦	٨	٢,٢	١٠٠
طرابلس	٧٥,١	١٩,٢	٣,٧	٢	١٠٠
الكورة	٧٧,٥	٥,٤	١٤,٤	٢,٧	١٠٠
زغرتا	٨٤,٩	٥	٧,٣	٧,٥	١٠٠
البترون	٧٤,٦	٦,٩	٣,٣	١٥,٢	١٠٠
عكار	٤٩,٦	٤,١	٢٥,٤	٢٠,٩	١٠٠
بشري	٩٤,٢	٦	٣,٤	١,٩	١٠٠
المنية - الضنية	٦٢,٦	٦,٢	٢٣,٤	٧,٧	١٠٠
صيدا	٧٢,٣	٢,٥	٢٢,١	٣,١	١٠٠
صور	٦٦,٧	٥,٩	١٩,٧	٧,٧	١٠٠
جزين	٩٧,٦	١,٤	١	٠	١٠٠
النبطية	٨٥,٧	٤,٢	٦,٩	٣,٢	١٠٠
بنت جبيل	٧٤,٣	١,٣	١٠,١	١٤,٢	١٠٠
مرجعيون	٨٧,١	٢,٨	٨,٥	١,٥	١٠٠
حاصبيا	٨٢,٤	٥	٠	١٢,٥	١٠٠
زحلة	٨٤,٤	٩,١	٣,٦	٢,٩	١٠٠
البقاع الغربي	٩١,٧	٣,٣	٤,٤	٥	١٠٠
بعلبك	٦٧,٢	١٠,٢	٩	١٣,٦	١٠٠
الهرمل	٥١,٧	٢,١	٢٦,٩	١٩,٣	١٠٠
راشيا	٨١,٢	٢,١	٦,٣	١٠,٣	١٠٠
المجموع	٧٩,٣	٦,٢	٩,٨	٤,٧	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

توزع المقيمين في الأقضية بحسب الوسيلة الرئيسية للتدفئة (٪)

القضاء	الوسيلة الرئيسية للتدفئة					المجموع
	تدفئة مركزية	تدفئة على الغاز أو الكاز أو المازوت	تدفئة على الكهرباء	وسيلة تدفئة غير ذلك	لا يوجد تدفئة في المسكن	
بيروت	١١,٥	٥٨,٩	١٢,١	٦,٥	١٠,٩	١٠٠
بعبدا	٤,٨	٦٧,٩	٧,٧	٧,٤	١٢,٣	١٠٠
المتن	١٥,٥	٦٥,١	٦,٤	٣,٦	٩,٤	١٠٠
الشوف	١	٦٤,٩	١,٩	٢٠,٣	١١,٩	١٠٠
عاليه	٧,٧	٧٠,٢	٣,٣	١٤,٢	٤,٦	١٠٠
كسروان	٢٧,٤	٥١,٨	٦,٩	٥,٧	٨,٢	١٠٠
جبيل	٦,٦	٤٥,٤	٦	٢٧,١	١٥	١٠٠
طرابلس	٦,٤	٤٩,١	٥	٢٩,٥	٩,٨	١٠٠
الكورة	٧,٣	٥٧,٧	٤,٦	٢٣,٩	٦,٥	١٠٠
زغرتا	٩,٥	٥٨,٢	٥,٦	٢٤,٢	٢,٥	١٠٠
البترون	٣	٥٥	٥,٢	٣٣	٣,٨	١٠٠
عكار	١,١	٧٢,١	١	٢٤,٤	١,٤	١٠٠
بشري	١,٤	٧٣,٨	١,١	٢٢,٨	٨	١٠٠
المنية - الضنية	١	٦٤,٦	١,٢	٣٠,٨	٢,٤	١٠٠
صيدا	٢,٥	٦٣	٧,١	١٧,٣	١٠,١	١٠٠
صور	١,٨	٧٤,١	١,٧	١٦,٤	٦	١٠٠
جزين	٢,١	٦٨,٨	٧	٢٨,٣	٠	١٠٠
النبطية	١,٥	٨٧,٦	١	٧,٩	٢	١٠٠
بنت جبيل	٦	٨٣,٦	٠	١٤,١	١,٧	١٠٠
مرجعيون	١,٣	٧٢,٣	٣	٢٥,٩	٣	١٠٠
حاصبيا	٢	٧٥,٢	٠	٢٤,٢	٤	١٠٠
زحلة	٦	٨٩,٧	٣	٣,٨	١	١٠٠
البقاع الغربي	٣	٨٧,٢	١	٩,٥	١	١٠٠
بعلبك	١,١	٩٣,٦	٢	٥	١	١٠٠
الهرمل	١,٥	٧٩	١	١٧,٨	١,٥	١٠٠
راشيا	١,١	٩٠,٩	٠	٨	٠	١٠٠
المجموع	٧,٥	٦٧	٥,٣	١٢,٩	٧,٤	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

توزع المقيمين في الأقضية بحسب نوع ملكية المسكن (٪)

القضاء	ملكية المسكن				المجموع
	المسكن بأكمله ملك الأسرة	حصة من المسكن ملك الأسرة	المسكن بالإيجار	غير ذلك	
بيروت	٤٢,٥	١,١	٤٥,٥	١٠,٩	١٠٠
بعبدا	٥٣,٨	١,٩	٣٣,٥	١٠,٨	١٠٠
المتن	٥٦,١	١,١	٣٢	١٠,٨	١٠٠
الشوف	٧٢,١	٣,٨	٩,١	١٤,٩	١٠٠
عاليه	٧٠,١	٣	١٥,١	١١,٧	١٠٠
كسروان	٧٤,٦	١,٥	١٨,٢	٥,٧	١٠٠
جبيل	٧٥,١	٣,٦	١٥,٢	٦	١٠٠
طرابلس	٥٢	١,٧	٣٦,٣	١٠	١٠٠
الكورة	٧٦,٧	٤,١	١٣,٨	٥,٤	١٠٠
زغرتا	٧١,٦	٨,٩	١٤,٨	٤,٧	١٠٠
البترون	٧٨	٣,٧	١٣,٥	٤,٩	١٠٠
عكار	٨٢,٢	٨,٢	٣,٤	٦	١٠٠
بشري	٨٥,٥	٣,٣	٧,٨	٣,٣	١٠٠
المنية - الضنية	٨١,٢	٢,٧	٧,٩	٨,١	١٠٠
صيدا	٧٣,٦	١,٤	١٩	٦	١٠٠
صور	٧٨,٨	١,٦	١٢	٧,٦	١٠٠
جزين	٧٩,٧	٢,٦	٧,٦	١٠	١٠٠
النبطية	٧٦,٨	٤,١	٦,٣	١٢,٧	١٠٠
بنت جبيل	٨٥,٦	٥,١	٤,٦	٤,٧	١٠٠
مرجعيون	٨٠,٤	٥,٨	٤,٩	٨,٨	١٠٠
حاصبيا	٨٤,٦	٨,٣	٢,٢	٤,٨	١٠٠
زحلة	٥٩,٤	١١,٣	٢١,٦	٧,٧	١٠٠
البقاع الغربي	٧٦	٤,٩	٥	١٤	١٠٠
بعلبك	٧٢	١٤	٦,٢	٧,٨	١٠٠
الهرمل	٧١,١	٢١,٦	٤,٥	٢,٧	١٠٠
راشيا	٨٧,٨	٤,٦	٣,٨	٣,٨	١٠٠
المجموع	٦٣,٨	٣,٧	٢٣,٣	٩,٢	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

توزع المقيمين الإناث العاملات (١٠سنوات وأكثر) بحسب ديمومة العمل (٪)

القضاء	نوع المسكن			المجموع
	شقة في مبنى	مسكن مستقل	مسكن غير ذلك	
بيروت	٩٨,٣	١,٦	٢	١٠٠
بعبدا	٩٣,٩	٥,٩	٢	١٠٠
المتن	٩٦,٢	٣,٥	٢	١٠٠
الشوف	٧٤,٤	٢٥,٣	٣	١٠٠
عاليه	٨٧,٩	١٠,٥	١,٦	١٠٠
كسروان	٧٩,٢	٢٠,٦	٣	١٠٠
جبيل	٥٩,٤	٤٠,٤	٢	١٠٠
طرابلس	٩٥,٣	٣,٨	٩	١٠٠
الكورة	٧٠,٨	٢٩,٢	٠	١٠٠
زغرتا	٧٧,٦	٢٢,٤	٠	١٠٠
البترون	٦١,٤	٣٨,٣	٣	١٠٠
عكار	٥٧,٥	٤١,٧	٨	١٠٠
بشري	٨٩,١	١٠,٩	٠	١٠٠
المنية - الضنية	٧٢,٣	٢٧,٣	٤	١٠٠
صيدا	٧٨,١	٢١,٦	٣	١٠٠
صور	٦١,١	٣٨,٨	١	١٠٠
جزين	٣٥,٢	٦٤,٨	٠	١٠٠
النبطية	٥٨,١	٤١,٨	١	١٠٠
بنت جبيل	٣٤,٥	٦٥,٥	٠	١٠٠
مرجعيون	٢١,١	٧٨,٩	٠	١٠٠
حاصبيا	٣٢,١	٦٧,٩	-	١٠٠
زحلة	٨٢,٤	١٧,٣	٣	١٠٠
البقاع الغربي	٤٧,٤	٥٢,٤	٢	١٠٠
بعلبك	٦٦,١	٣٣,٨	٠	١٠٠
الهرمل	٥٩,٧	٤٠,٣	-	١٠٠
راشيا	٥٣,٨	٤٦,٢	٠	١٠٠
المجموع	٨٠,٤	١٩,٣	٣	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

توزع المقيمين بحسب القضاء وبحسب المساحة المبنية للمسكن (٪)

القضاء	المساحة المبنية للمسكن						المجموع
	٣٠م٢ أو أقل	بين ٣١ و٨٠م٢	بين ٨١ و١٤٠م٢	بين ١٤١ و٢٠٠م٢	٢٠١م٢ أو أكثر	غير معني مسكن غير ذلك	
بيروت	٧,٦	٢٣,١	٢٨,٧	٢٠,٣	١٠,١	٣	١٠٠
بعبدا	٥,٦	٣٠,٤	٢٨,٨	١٧,٧	٧,٢	٢	١٠٠
المتن	٥,٧	٣٠	٣٨,٧	٢٠	٥,٣	٢	١٠٠
الشوف	٢,٦	٢٣,٩	٣٤,٩	٢٧	١١,٣	٣	١٠٠
عاليه	٦,١	٢٠,٨	٣٦,٧	٢٣,٤	١١,٥	١,٦	١٠٠
كسروان	٢,٨	١٥,٤	٤٠,٣	٣١,٨	٩,٤	٣	١٠٠
جبيل	٢,٢	٢٢,١	٤٦,٨	٢٢,٢	٥,٦	٢	١٠٠
طرابلس	٥,٨	٢٢,٩	٤٠,٦	٢٠,٤	٩,٤	٩	١٠٠
الكورة	٢,٨	١٣,١	٢٦,٣	٣١,٧	٢٦	٠	١٠٠
زغرتا	٣,١	٢١,١	٣٢,٣	٢٥,٩	١٧,٦	٠	١٠٠
البترون	٢,٥	٢٤,٦	٣٤	٢٧,٧	١١	٣	١٠٠
عكار	٣,٣	٢٤,٧	٣٧,٢	٢٣,٢	١٠,٧	٨	١٠٠
بشري	١,١	٢٤,٨	٤٥,١	٢٠,٩	٨,١	٠	١٠٠
المنية - الضنية	٣,٢	٢١,٥	٤٩	٢٢,٢	٣,٨	٤	١٠٠
صيدا	٤,١	٢٣	٤٠,٥	٢٠,٤	١١,٨	٣	١٠٠
صور	٦,٩	٣٤,٥	٣٤,١	١٦,٢	٨,٣	١	١٠٠
جزين	١,٧	١٥,٥	٦٢,١	٢٠	٧	٠	١٠٠
النبطية	٤	٢١,٧	٣٣	٢٩	١٢,٣	١	١٠٠
بنت جبيل	٤,٣	٢٦,١	٤١,٦	٢٢,٦	٥,٣	٠	١٠٠
مرجعيون	٦,٣	٣٩,٧	٣٧,٣	١٣,٢	٣,٦	٠	١٠٠
حاصبيا	٢,٤	٢٥,٧	٤٧,٥	١٨,٧	٥,٧	٠	١٠٠
زحلة	٣,٢	٢٣,٤	٣٣,٤	٢٧,٩	١١,٦	٣	١٠٠
البقاع الغربي	١,٣	١٥,٤	٣٤,٩	٣٤,٨	١٣,٣	٢	١٠٠
بعلبك	٣,٩	٣٨,٦	٣٤,٦	١٦,٥	٦,٣	٠	١٠٠
الهرمل	١٣,٦	٣٧,٦	٢٦,٦	١٦,٦	٥,٦	٠	١٠٠
راشيا	٢	١٤,٨	٤٤,٥	٢٨,٧	١١,٨	٠	١٠٠
المجموع	٥	٢٥,٦	٣٨,٢	٢١,٩	٩	٣	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

توزع المقيمين في الأقضية بحسب عدد غرف المسكن (٪)

القضاء	عدد غرف المسكن							المجموع
	غرفة واحدة	غرفتان	ثلاث غرف	أربع غرف	خمس غرف	ست غرف أو أكثر	غير معني/مسكن غير ذلك	
بيروت	٦,٧	١٤,٥	٢١,١	٢٨	١٨,٦	١٠,٨	٢	١٠٠
بعبدا	٦,٢	٢٠,١	٢٣,٧	٢٥,٢	١٦,٨	٧,٨	٢	١٠٠
المتن	٥,٦	٢١,٤	٢٦,٨	٢٣,٢	١٥	٧,٧	٢	١٠٠
الشوف	٢,٩	١٦,١	٢٥,٧	٢٦,٣	٢٠,٧	٨	٣	١٠٠
عاليه	٥,٥	١١,٦	٢٠,٩	٢٢,٤	٢٥,١	١٢,٨	١,٦	١٠٠
كسروان	٢,٣	٩,٩	١٣	٢٦,١	٣٠	١٧,٤	٣	١٠٠
جبيل	٢,٣	١٤,٥	١٩,٧	٢٨,٥	٢٢,٩	١١	٢	١٠٠
طرابلس	٤,٦	١١,٧	٢٥,٣	٢٥,٩	١٨,٦	١٣,١	٩	١٠٠
الكورة	٢,٧	١٠,١	١٩,٥	٢٦,٢	٢١,٨	١٩,٦	٠	١٠٠
زغرتا	٣,٢	١١,١	١٧,٥	٢٢,٩	٢٠,٧	٢٤,٧	٠	١٠٠
البترون	٤,١	١٣,٦	٢١,٢	٢٢,٨	١٩,٢	١٨,٩	٣	١٠٠
عكار	٣,٦	١٩,٧	٢٩,٢	٢٨	١١,٧	٦,٩	٨	١٠٠
بشري	٢,٢	١٠,٩	٢٥,٣	٢٦,٥	٢٤,٢	١٠,٩	٠	١٠٠
المنية - الضنية	٢,٧	١٣,٧	٣٥,١	٣٢,٣	١٠,٣	٥,٦	٤	١٠٠
صيدا	٣,٦	١٥,٢	٢٢,٩	٢٤,١	١٩,٢	١٣,٧	٣	١٠٠
صور	٥,٤	١٩	٢٦	٢٣,٤	١٦,٦	٩,٥	١	١٠٠
جزين	١,٢	١١	٤٥,٧	٢٦,٧	١٢,١	٣,٣	٠	١٠٠
النبطية	٤,٣	٢٠,٧	٢٦,٦	٢٥,٨	١٦,٣	٦,٢	١	١٠٠
بنت جبيل	٦,٢	٢١,٧	٣٤,٢	٢٢,٦	٩,٨	٥,٦	٠	١٠٠
مرجعيون	٣,٧	٢٥,١	٣٥,٥	٢٠,٥	١٠,٩	٤,٢	٠	١٠٠
حاصبيا	٢	١٧,٦	٤٤	٢٤,٨	٧,٩	٣,٧	٠	١٠٠
زحلة	٤,١	١٩,٦	٢٥,٦	٢٠,٩	١٧,٢	١٢,٣	٣	١٠٠
البقاع الغربي	١,٦	٩,٩	٢٠,٥	٢٦,٣	٢٣,٨	١٧,٨	٢	١٠٠
بعلبك	٦,٣	٢٢,١	٣٢	٢٣,٩	٩,٩	٥,٦	٠	١٠٠
الهرمل	١٠,١	٢٧,٩	٢٦,٩	١٩,٦	٩,٨	٥,٦	٠	١٠٠
راشيا	٨	١٠,٨	٢٧,٢	٣١,٢	١٩,٢	١٠,٨	-	١٠٠
المجموع	٤,٩	١٧	٢٤,٩	٢٥,٣	١٧,٥	١٠,١	٣	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

توزع المقيمين الإناث العاملات (١٠ سنوات وأكثر) بحسب ديمومة العمل (٪)

القضاء	ديمومة العمل			المجموع
	عمل دائم	عمل موسمي	عمل متقطع	
بيروت	٩٦,٥٠	٢٥	٣,٢٥	١٠٠
بعبدا	٩٤,٤٣	٤٣	٥,١٤	١٠٠
المتن	٩٥,٠٧	٧٦	٤,١٧	١٠٠
الشوف	٩١,٥٠	٣,٨٨	٤,٦٢	١٠٠
عاليه	٩٤,٤٦	٧٣	٤,٨١	١٠٠
كسروان	٩٧,٥٥	٣٧	٢,٠٨	١٠٠
جبيل	٩٤,٣٩	١,٢٩	٤,٣٢	١٠٠
طرابلس	٩٢,٧٧	١,١٠	٦,١٣	١٠٠
الكورة	٩٢,٤٢	٤٤	٧,١٤	١٠٠
زغرتا	٩١,٧٢	٢,٧٧	٥,٥١	١٠٠
البترون	٩٣,٢٨	١,٤٩	٥,٢٣	١٠٠
عكار	٧٥,٦٤	١٣,٨٢	١٠,٥٤	١٠٠
بشري	٨٦,١٩	٢,٧٦	١١,٠٥	١٠٠
المنية - الضنية	٧٧,٨٩	١٤,٥٩	٧,٥١	١٠٠
صيدا	٩٤,٥٢	٢,٨٧	٢,٦١	١٠٠
صور	٧٥,٦٢	١٩,٦٤	٤,٧٤	١٠٠
جزين	٨٤,٦٨	١٣,٢٨	٢,٠٤	١٠٠
النبطية	٨٩,٢٢	٨,٠٩	٢,٦٩	١٠٠
بنت جبيل	٤٥,٩٠	٥١,٣٥	٢,٧٥	١٠٠
مرجعيون	٤٤,٨٩	٤٨,٤٦	٦,٦٤	١٠٠
حاصبيا	٦٥,٢٨	١٨,٠٦	١٦,٦٧	١٠٠
زحلة	٨٨,٠٨	٤,٨٦	٧,٠٧	١٠٠
البقاع الغربي	٨٦,١٣	٤,٣٨	٩,٤٩	١٠٠
بعلبك	٨٢,٠٨	١٣,٥٥	٤,٣٧	١٠٠
الهرمل	٨٦,١٣	١٠,٦٤	٣,٢٣	١٠٠
راشيا	٨٨,٨٥	٣,١٤	٨,٠١	١٠٠
المجموع	٩١,٤٥	٣,٩١	٤,٦٤	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

توزع المقيمين الذكور العاملين (١٠ سنوات وأكثر) بحسب ديمومة العمل (٪)

القضاء	ديمومة العمل			المجموع
	عمل دائم	عمل موسمي	عمل متقطع	
بيروت	٩٤,١٣	٤٣	٥,٤٣	١٠٠
بعبدا	٨٤,٥٣	١,٣٣	١٤,١٤	١٠٠
المتن	٩٠,٩٥	١,١٠	٧,٩٥	١٠٠
الشوف	٧٨,٨٣	٥,٤٠	١٥,٧٨	١٠٠
عاليه	٧٧,٥١	٤,١٥	١٨,٣٤	١٠٠
كسروان	٩٥,٣٨	١,٩٩	٢,٦٣	١٠٠
جبيل	٨٣,١٧	٦,٠١	١٠,٨٢	١٠٠
طرابلس	٨٦,٥٩	١,٠٥	١٢,٣٥	١٠٠
الكورة	٧١,٠٨	٥,٥٧	٢٣,٣٥	١٠٠
زغرتا	٧٤,٢٧	٦,٧٤	١٨,٩٩	١٠٠
البترون	٨٠,٦٥	٩,٥٦	٩,٧٩	١٠٠
عكار	٧١,٢٠	١٠,١٥	١٨,٦٤	١٠٠
بشري	٥٥,٠١	٢١,١٨	٢٣,٨١	١٠٠
المنية - الضنية	٧٤,٣٨	١٣,٥٠	١٢,١٢	١٠٠
صيدا	٨٩,٧٢	٣,٤٩	٦,٧٩	١٠٠
صور	٦٧,٩٦	١٣,٦٥	١٨,٤٠	١٠٠
جزين	٧٣,١٦	٦,٢٢	٢٠,٦٢	١٠٠
النبطية	٨٢,٥٩	٤,٦٤	١٢,٧٧	١٠٠
بنت جبيل	٥٥,٠٨	١٧,٦٥	٢٧,٢٦	١٠٠
مرجعيون	٤٩,٥١	٢٣,٢٠	٢٧,٢٩	١٠٠
حاصبيا	٥٥,٧٦	١٥,٥٦	٢٨,٦٨	١٠٠
زحلة	٧٢,٨٥	١٠,٧١	١٦,٤٤	١٠٠
البقاع الغربي	٦٣,٤٣	١٧,٧٨	١٨,٧٩	١٠٠
بعلبك	٧٢,٧٨	١٦,٨٨	١٠,٣٤	١٠٠
الهرمل	٧٠,٨٨	٢٠,٦٩	٨,٤٣	١٠٠
راشيا	٧١,٦١	١٣,٣٦	١٥,٠٣	١٠٠
المجموع	٨٢,٠٦	٥,٧٢	١٢,٢٣	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦.

لائحة مراجع كتيّبات الأقضية

١. الإحصاء الزراعي، البحث حول القرى، وزارة الزراعة ـ الفاو ١٩٩٧.

٢. إحصائيات المنطقة التربوية في محافظة النبطية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، ١٩٩٩.

٣. أطلس لبنان المناخي، المجلد الثاني، مصلحة الأرصاد الجوية اللبنانية ـ مديرية الطيران المدني ـ مرصد كسارة.

٤. إعرف لبنان، عفيف بطرس مرهج، مطابع الأرز، بيروت، ١٩٧٢.

٥. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل ـ التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ١٩٩٨.

٦. مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.

٧. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أغروتيكا ـ صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١ و ١٩٩٩/٢.

٨. التنظيم الإداري العام مرسوم إشتراعي رقم ١١٦، الجريدة الرسمية، وزارة الداخلية، التنظيم المدني ١٩٥٩/٦/١٢.

٩. توزع التلاميذ في لبنان وفقاً للقضاء والقطاع والمرحلة، المركز التربوي للبحوث والإنماء ـ وزارة التربية ١٩٩٩.

١٠. توزع المدارس حسب اللغة الأجنبية في المحافظات والأقضية، المركز التربوي للبحوث والإنماء ـ وزارة التربية ١٩٩٩.

١١. توزع الأشخاص المعوقين ـ حاملين بطاقة المعوق ـ وفق أماكن سكنهم ـ وزارة الشؤون الإجتماعية ١٩٩٩/٩/١٦.

١٢. توزع مناطق الغابات، قرار ١٠٤٩، الجريدة الرسمية، عدد ١٨٠٥٣.

١٣. جدول المعلومات عن السوبر ماركت، المكتب الفني لسياسة الأسعار ـ وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار ـ وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار. وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٥. جدول بأبرز المنظمات الشبابية، المديرية العامة للشباب والرياضة، ١٩٩٧.

١٦. جغرافية لبنان، الـ ١٠٤٥٢كلم٢، رشاد الموسوي، لبنان، ١٩٨٣.

١٧. الجمعيات الكشفية المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم الكشفية ١٩٩٧.

١٨. جمعيات المرشدات المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم النشاطات النسائية ١٩٩٧.

١٩. الحرف التقليدية اللبنانية، علي بزي، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية ١٩٩٦.

٢٠. خارطة أحوال المعيشة في لبنان. دراسة تحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية و U.N.D.P ١٩٩٨.

٢١. خطط جبل عامل، محسن الأمين، بيروت - لبنان، الدار العالمية للطباعة، ١٩٨٣.

٢٢. دراسة حول الحرفيين والعمل في لبنان، وزارة الشؤون الإجتماعية ١٩٩٩.

٢٣. دليل التعليم المهني والتقني، المركز التربوي للبحوث والإنماء. وزارة التربية ١٩٩٧. ١٩٩٨.

٢٤. الدليل الرياضي ٩٨، Sports Index حسن شرارة بإشراف المديرية العامة للشباب والرياضة. مكتب العلاقات العامة والإعلام١٩٩٨.

٢٥. دليل الجمعيات والتعاونيات وصناديق التعاضد، وزارة الإسكان والتعاونيات، المديرية العامة للتعاونيات، لبنان، ١٩٩٨.

٢٦. دليل الهاتف، وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ١٩٩٨.

٢٧. رزنامة مهرجانات ومعارض ١٩٩٩، مجلة كل الفصول الصادرة عن وزارة السياحة، ربيع ١٩٩٩.

٢٨. قانون الغابات، الجريدة الرسمية، عدد ١٧٣٤٩.

٢٩. لوائح بالمقالع والكسارات ومحافر الرمول، وحدة قوى الأمن الداخلي في الأقضية والمحافظات ١٩٩٩.

٣٠. المسح الصناعي، لبنان، ١٩٩٤.

٣١. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل. التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ١٩٩٨.

٣٢. مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.

٣٣. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أعلى. صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١و١٩٩٩/٢.

٣٤. النقابات، وزارة العمل دائرة العلاقات المهنية ١٩٩٩.

35 .Aspect général de l'agriculture libanais, Gauthier & Baz-Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I & Baz-Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I&II, 1960.

36. Carte générale du Liban 1/200000, Ministère du Tourisme & Direction des Affaires Géographiques, 1996.

37. Guide to Restaurants, Night Clubs & Cafés, Ministry of Tourisme & The Association of Owners of Restaurants, cafés & Night Clubs 1995/1996.

38. Liban Réportoire Alphabétique des Noms Géographiques Français-Arabe, Direction des Affaires Géographiques 1970.

39. Précipitations/Température maximale & Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations/Temperature maximale &Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations, Direction Générale de l'Aviation Civil-Département de la Météologie-Service.

40. Programme de développement économique et social du sud-Liban, le haut comité du secours, République Libanaise, rapport réalisé par: l'institut d'aménagement et d'urbanisme de la région d'île-de-france, Paris. TEAM International, Beyrouth. Consulting& Research institute, Beyrouth. ECODIT, Washington. PRDU, Université de New York. février 1999.

41. Tableau des Lignes de l'OFTC, مصلحة النقل المشترك ١٤/٦/١٩٩٩.

تم إنتاج هذه الكتيّبات بالتعاون بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية وفروعه في المناطق في الجامعة اللبنانية، وبالتعاون مع موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في القضاء.

فريق عمل مشروع تحسين أحوال المعيشة	
المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية، المنسق الوطني للمشروع	السيدة نعمت كنعان
ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	رندة أبو الحسن
مدير المشروع	الأستاذ أديب نعمة
مستشار وزارة الشؤون الاجتماعية	د. مروان الحوري
منسق الأعمال الميدانية والتدريب	د. مظهر الحركة
فريق عمل المشروع	سوسن المصري
	ناصر ياسين
	قاسم الصديق
فريق عمل معهد العلوم الاجتماعية	
عميد معهد العلوم	د. محمد شيا
مدير مركز الأبحاث	د. نبيل سليمان
مركز الأبحاث	د. أحمد البعلبكي
قضاء بيروت	د. حسان حمدان
أقضية: بعبدا، عاليه، الشوف	د. شريف شمس الدين
أقضية: المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	د. سمير خوري
أقضية: طرابلس، المنية ـ الضنية، زغرتا، عكار، بشري، الكورة	د. فريدريك معتوق
أقضية: بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا	د. علي بزي
أقضية: النبطية، صيدا، صور، جزين	د. شبيب دياب
أقضية: زحلة، راشيا، البقاع الغربي	د. رفيق الكرك، د. شبيب دياب
أقضية: بعلبك، الهرمل	د. علي الموسوي
طباعة	نجوى خليل
فريق مراجعة البيانات والمعلومات	
أقضية: طرابلس، المنية ـ الضنية، زغرتا، عكار، بشري، الكورة	نبيلة الصاري
أقضية: بعبدا، عاليه، الشوف	رانيا أبو الحسن
أقضية: المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	مها دكروني
أقضية: بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا، النبطية، صيدا، صور، جزين	منال حسون
أقضية: زحلة، راشيا، البقاع الغربي، بعلبك، الهرمل	توفيق أبو زيد

فريق عمل مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي شارك في جمع المعلومات

القضاء	أسماء العاملين في مراكز الخدمات الإنمائية	مركز الخدمات
بعبدا	علي شداد، ليلى شمص جيزيل فرحات	برج البراجنة عين الرمانة
عاليه	ديانا القنطار	عاليه
الشوف	منى عبد الصمد	المختارة
المتن الشمالي	كارمن عساف الياس حنا	برج حمود بكفيا
كسروان	نضال صادق، مي شمالي، ليلى كامل	غزير
جبيل	نويل روكز، إيفون غنام، نهى حرب	جبيل
البترون	كارول إسبر	البترون
طرابلس	إلهام حلواني	باب التبانة
الكورة	جومانة الخوري	أميون-كفرحزير
بشري	سيدة الشقطي	بشري
زغرتا	لودي فنيانوس، نجيبة ساروفيم	زغرتا
المنية - الضنية	يسرى حامدي	سير الضنية
عكار	جهاد سمعان، أيوب إبراهيم سعاد خوري، روز معلوف أحمد خلف	حلبا القبيات وادي خالد
زحلة	كريستيان ريشا، وداد خليل	حوش الأمراء
بعلبك	أحمد الرفاعي، حسن شمص، ساميا الرفاعي	بعلبك
الهرمل	مهدي جعفر، هيام شمص	الهرمل
البقاع الغربي	نوال أبي شعيا، جميلة هدلا، هزاع درويش	جب جنين
صيدا	محمد سعد د. حسين بديع فاطمة خليل	حارة صيدا القناايات الصرفند
صور	رنا جهمي يوسف حمادي	صور الشهابية
جزين	كلودين أسعد، رانيا حرب	جزين
النبطية	زاهر غندور أحلام جقال	النبطية كفرصير
بنت جبيل	سلمى فواز ندى بزي	تبنين بنت جبيل
مرجعيون	روجيه نهرا فريد حمرا	الخيام مرجعيون

إن هذه الكتيّبات تتضمن المعلومات الإحصائية المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيّبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعدة البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هناك بالتأكيد مصادر مكملة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الآخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الآن بتصرف أصحاب القرار المتنوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية، وبتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علها تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.

مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان - وزارة الشؤون
بدارو، هاتف وفاكس: ٠١/٣٨٨١٢٢
E-mail: poverty@cyberia.net.lb